



السلطة الوطنية الفلسطينية

سلطة جودة البيئة

استراتيجية البيئة القطاعية

آذار 2010

تقديم

تسعى سلطة جودة البيئة الى تعزيز التنمية البيئية المستدامة للمجتمع الفلسطيني، وتتركز مهمتها الأساسية في حماية البيئة بكل عناصرها وكذلك منع الأخطار البيئية التي تتعرض لها جميع الكائنات الحية. وللوصول الى هذه الأهداف تم اعداد هذه الوثيقة " الاستراتيجية القطاعية للبيئة" والتي تأتي كاستمرار للتخطيط البيئي الذي عكفت السلطة على عمله. وتهدف هذه الاستراتيجية الى تقديم عرض وتحليل للواقع البيئي الحالي وتحديد لأهم المعضلات البيئية ومسبباتها وبالتالي تحديد أولويات العمل تمهيدا لتحقيق الأهداف المرجوة من خلال تنفيذ السياسات المعتمدة.

تشكل سلطة جودة البيئة المظلة لكل الأنشطة والدراسات التي تتعلق بالتخطيط والحماية والمراقبة البيئية، ولكن هذه المسؤولية لا تقع على عاتق سلطة جودة البيئة وحدها وإنما تشاركها فيها كل الوزارات والمؤسسات الفلسطينية الأخرى المعنية بالشأن البيئي الفلسطيني وذلك انطلاقا من مبدأ الشراكة والتكامل في العمل.

وهنا لا بد من أن أتوجه بالشكر والتقدير الى الأخ نائب رئيس سلطة جودة البيئة والأخ قائد الفريق الوطني ومنسق فرق العمل، والى جميع الأخوات والأخوة في سلطة جودة البيئة الذين شاركوا في العمل على تطوير واعداد هذه الاستراتيجية واخراجها الى حيز الوجود، لا سيما فرق العمل الفنية وفريق الاشراف الداخلي والفريق المكلف بالاعداد والعمل اليومي. كما لا يسعني الا أن أشكر كل الجهات التي شاركت في هذا العمل من مؤسسات رسمية و مؤسسات المجتمع المدني والجامعات والقطاع الخاص والمهتمين.

كما أتوجه بالشكر الى كل من قدم الدعم المالي أو الفني في تطوير واعداد هذه الاستراتيجية لا سيما برنامج الأمم المتحدة الانمائي ووزارة التخطيط والتنمية الادارية.

الوزير د. يوسف أبو صفية

رئيس سلطة جودة البيئة

قائمة المشاركين

م. زغلول سمحان (قائد الفريق الوطني ومنسق فرق العمل)

فريق العمل الفنية	فريق الاشراف الداخلي	الفريق المكلف بالاعداد والعمل اليومي
أ. عبد العزيز ريان	أ. بشير زاهر	أ. أنور معلا
أ. عماد البابا	أ. محمود أبو شنب	أ. نعمة كنعان
أ. محمد محاسنة	أ. مراد المدني	أ. ياسر ابو شنب
د. عدنان جودة	د. عيسى موسى	م. ابراهيم القوقة
م. أمجد خراز	م. أحمد أبو ظاهر	م. أكرم حلايقة
م. ثابت يوسف	م. أيمن أبو ظاهر	م. سامر كليونة
م. حازم ملاك	م. نضال كاتبة	
م. سائد أبو طربوش		
م. مروان أبو يعقوب		

المستشارون

- د. ريم مصلح (مراجع ومقيم خارجي)
د. مروان حداد (مستشار لفريق العمل المكلف)

تم تقديم الدعم المالي لتوفير الاستشارات الفنية من قبل برنامج الأمم المتحدة الانمائي (UNDP)
تم تقديم الدعم للمراجعة الخارجية من خلال وزارة التخطيط والتنمية الادارية

جدول المحتويات

1	المقدمة والمنهجية	1
1	1.1 المقدمة	1
2	2.1 المنهجية	2
3	2.2 رؤية القطاع البيئي	3
4	3. تحليل الواقع	4
4	1.3 مصادر المياه	4
5	2.3 النفايات	5
5	1.2.3 النفايات الصلبة	5
7	2.2.3 النفايات السائلة (المياه العادمة)	7
7	3.2.3 النفايات الخطرة	7
8	3.3 تداول الكيماويات والمواد الخطرة	8
9	4.3 التنوع الحيوي والبيئة الطبيعية	9
10	5.3 مصادر الأراضي	10
10	1.5.3 تخطيط استعمالات الأراضي	10
11	2.5.3 التصحر وتلوث التربة	11
12	3.5.3 المشهد الجمالي	12
12	4.5.3 التراث الطبيعي و الحضاري	12
13	6.3 تغير المناخ	13
13	7.3 تلوث الهواء	13
15	8.3 البيئة البحرية والساحل	15
16	9.3 البيئة وتنمية القطاعات الأخرى	16
16	1.9.3 قطاع الطاقة	16
17	2.9.3 قطاع الصناعة	17
18	3.9.3 قطاع النقل والمواصلات والاتصالات	18
19	4.9.3 قطاع الزراعة	19
19	5.9.3 قطاع السياحة	19
20	10.3 الاطار القانوني والمؤسسي	20
20	1.10.3 القوانين و التشريعات	20
21	2.10.3 الاتفاقيات الدولية و التعاون الدولي و المنظمات الدولية	21
21	3.10.3 الأدوار و المسؤوليات	21
23	4.10.3 الجهات ذات العلاقة	23
24	11.3 الانجاز والتقييم	24

30	4. الأولويات والأهداف الإستراتيجية
31	5. السياسات القطاعية
37	6. توزيع الموارد والمسؤوليات
59	7. المتابعة والتقييم
59	7. المتابعة والتقييم
61	8. قائمة المراجع
62	9. الملاحق
63	ملحق (أ): نموذج ملخص السياسات
92	ملحق (ب): جدول تفصيلي بالأهداف الإستراتيجية والتدخلات المقترحة لفترة الإستراتيجية القطاعية للبيئة 2011-2013
159	ملحق (ج): سجل المشاورات

قائمة الجداول

- جدول 1 : أنواع النفايات حسب المصدر (معهد الأبحاث التطبيقية - أريج 2006)..... 5
- جدول 2 : قائمة المشاريع المقترحة لخطة الاصلاح والتنمية 2008-2010..... 26
- جدول 3 : التحليل الرباعي، نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات 28
- جدول 4 : ترتيب التدخلات حسب الأولوية..... 35
- جدول 5 : وصف تدخلات الإستراتيجية القطاعية للبيئة الفلسطينية حسب محاور السياسات القطاعية 38
- جدول 6 : توزيع مشاركة المؤسسات المختلفة في تدخلات الإستراتيجية القطاعية للبيئة الفلسطينية..... 58
- جدول 7 : الغايات والمؤشرات للهدف السابع من أهداف التنمية للألفية 59

قائمة الأشكال

- شكل 1 : نسبة المناطق التي لا تشملها تغطية خدمة الجمع للنفايات الصلبة 5

1. المقدمة والمنهجية

1.1 المقدمة

لقد عانت البيئة الفلسطينية ولفترة طويلة خلال فترة الاحتلال الاسرائيلي من اهمال وعدم ادارة مناسبة مما تسبب في تدهور عناصر البيئة المختلفة من مياه وتربة وهواء وتنوع حيوي. كما أن الزيادة المطردة في عدد السكان وتأثيرها على عملية النمو والتطور الاقتصادي والاجتماعي يشكل طلبا متزايدا على المصادر الطبيعية وبالتالي ارتفاع كمية المخلفات والملوثات الناتجة عن زيادة الاستهلاك. هذا الى جانب القيود والعراقيل التي يمارسها الاحتلال على عملية التنمية بشكل عام وموضوع حماية وتأهيل البيئة بشكل خاص وما يقترفه من انتهاك بحق البيئة الفلسطينية، الأمر الذي زاد في التدهور الحاصل ووضع البيئة الفلسطينية على سلم اولويات السلطة الوطنية الفلسطينية.

انطلاقاً من ذلك تم انشاء الجسم الفلسطيني الرسمي والمتمثل في سلطة جودة البيئة والذي من شأنه متابعة وتنفيذ كل ما يلزم من أجل حماية البيئة الفلسطينية وتوفير بيئة سليمة ونظيفة والتمتع بأكبر قدر من الصحة والرفاه للمواطن الفلسطيني كحق كفله له القانون الأساسي وقانون البيئة الفلسطيني. بناء على ذلك جاءت رسالة سلطة جودة البيئة على النحو التالي: "صيانة البيئة وحمايتها والمحافظة على صحة الانسان وكبح استنزاف المصادر الطبيعية والحد منه ومكافحة التصحر والحيلولة دون تفاقم ظاهرة التلوث وتعزيز الوعي البيئي وضمان تحقيق تنمية بيئية مستدامة".

من أجل تحقيق ذلك جاءت اولى المحاولات الفلسطينية للتخطيط الاستراتيجي في قطاع البيئة سنة 1999 عندما تم اعداد استراتيجية البيئة الفلسطينية، والتي جاءت كأساس للعمل البيئي في حينه ولفترة عشر سنوات، حددت فيها المواضيع البيئية والأهداف الاستراتيجية والأولويات على المستوى الوطني. الى جانب ذلك اشتملت تلك الاستراتيجية على خطة عمل ترجمت فيها الاحتياجات والفجوات على شكل مشاريع وتدخلات، ثم مؤشرات للمتابعة ومراقبة العمل والانجاز فيما بعد. الا ان حظوظ تلك الاستراتيجية في ان ترى النور لم تكن كبيرة حيث انها وبعد صدورها واعتمادها بدأت الانتفاضة الثانية وما تبعها من تحول في طريقة التعامل مع القضايا البيئية وقضايا التنمية بشكل عام، حيث أخذ الدعم والاهتمام على المستوى الوطني الشكل الاغاثي بدلا من الشكل التنموي، وذلك من أجل التعامل الطارئ مع ما يخلفه الاحتلال من دمار وحصار ومنع تجول واجتياحات وغيرها، واصبح التخطيط متوسط أو بعيد المدى غير عملي وغير متناسب مع الوضع القائم في حينه. وبعد ذلك بقيت عملية التخطيط البيئي كغيره من القطاعات تراوح المكان بين تحديث لخطة العمل من جهة ومحاولة لتجديد اموال لها لتنفيذ بعض المشاريع الملحة والطارئة من جهة أخرى، الى ان بدأ العمل بشكل منهجي جديد في التخطيط تم تبنيه في الحكومات الفلسطينية الأخيرة والذي بدأت تتحدد معالمه مع اطلاق ما عرف بخطة التنمية والاصلاح ثم تلى ذلك عملية التخطيط الشاملة والتي جاءت في توجهات السلطة الوطنية الفلسطينية وتمت ترجمتها في مجلس الوزراء في الحكومة الحالية باعداد ثمانية عشرة استراتيجية قطاعية وخمسة استراتيجيات عبر القطاعية كمدخل أساسي لإعداد الخطة الوطنية العامة للأعوام 2011-2013 والتي ستعنى بوضع الأهداف والأولويات الكفيلة بالتخلص من معوقات وآثار الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعليه فقد صدر قرار من مجلس الوزراء في شهر اب من العام 2008 بهذا الخصوص.

وفي هذا السياق فقد أصدرت وزارة التخطيط والتنمية الإدارية دليلاً لإعداد الاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية من اجل توحيد منهجية إعداد الاستراتيجيات وليشكل أداة تساعد الوزارات والمؤسسات الحكومية في وضع الاستراتيجيات القطاعية من اجل مواجهة التحديات التنموية وان تصبح الاستراتيجيات القطاعية أكثر واقعية وتراعي التنسيق والتكامل والتناغم بين الاستراتيجيات ذات العلاقة. وقد حدد الدليل مجموعة مبادئ متساوية في الأهمية والتي تشمل العمليات والمخرجات المرغوبة ونتائج المجال لمشاركة جميع فئات المجتمع الفلسطيني في إعداد الاستراتيجيات وشملت المبادئ، الإجماع والرؤية بعيدة الأمد، القيادة والملكية الوطنية، الالتزام الحكومي رفيع المستوى، الشمولية والتكاملية، تأثير الاحتلال على تنفيذ وتطوير

الاستراتيجيات القطاعية، وجود أولويات موازنة واضحة، الاستناد إلى تحليل داخلي وشامل، البناء على العمليات والاستراتيجيات القائمة، والمشاركة الفاعلة في إعداد وتنفيذ الاستراتيجيات. كما تضمن المرفق الفني للدليل والذي صدر في تشرين أول 2009 الإرشادات الفنية لإعداد مكونات الإستراتيجية القطاعية والمتطلبات الواجب توفرها في الاستراتيجيات الفنية بالإضافة إلى النماذج الإلزامية التي يجب أن تشملها الإستراتيجية والخطوات والآليات والأدوار والمسؤوليات للمؤسسات المختلفة.

2.1 المنهجية

قامت سلطة جودة البيئة كغيرها من المؤسسات والوزارات الفلسطينية بالاستجابة الى توجه مجلس الوزراء ووزارة التخطيط والتنمية الادارية بالمباشرة في العمل على اعداد الاستراتيجية القطاعية البيئية حيث تم تشكيل فريق عمل داخلي في سلطة جودة البيئة يهدف الى متابعة العمل على هذا الموضوع داخل المؤسسة نفسها ويعكس وجهات النظر والتوجهات البيئية التي تسعى اليها المؤسسة في هذه الاستراتيجية. بعد ذلك تم تشكيل الفريق الوطني لاعداد الاستراتيجية القطاعية البيئية والذي ضم في عضويته الشركاء الاساسيين في هذا القطاع، والذي من أهم وظائفه قيادة وتوجيه العمل في عملية اعداد الاستراتيجية وقرار واعتماد البات وخطة العمل بالاضافة الى المراجعة والاعتماد لكل ما ينتج من وثائق ونتائج عن العمل في هذا السياق. ومن الجدير بالذكر انه كان هناك حرص شديد على اشراك كافة الجهات ذات العلاقة في العمل من مؤسسات رسمية وقطاع خاص ومنظمات مجتمع مدني وجهات دولية ذات علاقة، وذلك انطلاقا من ان هذه الاستراتيجية هي استراتيجية وطنية تعني الجميع وبالتالي يجب ان يشارك الجميع في اعدادها كي يكون هناك ضمانة لتطبيقها والمشي على هداها ايضا.

وقد جرى العمل على تطوير هذه الاستراتيجية من خلال الطواقم الفنية الموجودة في سلطة جودة البيئة، حيث تم في بداية العمل وبموافقة الفريق الوطني اعتماد المواضيع الرئيسية لقطاع البيئة التي سوف تتناولها الاستراتيجية البيئية القطاعية، وبناء عليه تم تشكيل مجموعات عمل فنية متخصصة من داخل المؤسسة كل منها يعمل على تناول موضوع من المواضيع، ويتم التنسيق بين هذه المجموعات من خلال الفريق الداخلي ومنسق الفريق الذي بدوره يعمل على تجميع ما يتم اعداده وتنسيقه ووضعه في قالب واحد بما يتماشى مع الدليل الفني والشكل المطلوب. ثم يعرض ذلك على الفريق الداخلي ويغنى بالنقاش ويحول بعدها الى الفريق الوطني لقراره، اما من خلال اجتماعات دورية حسب خطة العمل المعتمدة مسبقا أو من خلال المراسلات عبر البريد الالكتروني، وذلك لضمان الحصول على مشاركة ورأي وملاحظات الفريق الوطني كل فيما يخصه ضمن اهتمامات القطاع على كل ما يتم انجازه من وثائق ومخرجات ولضمان الشعور بالملكية لهذه الاستراتيجية وما سيتمخض عنها. اضافة الى ما كان يأتي من الفريق الوطني من ملاحظات على العمل وعلى محتويات الوثيقة الاستراتيجية، فقد تم تنفيذ العديد من المشاورات القطاعية والتي تم فيها التشاور مع المؤسسات والشركاء الذين يعملون في نفس القطاع. وكما هو مبين في الملحق ج فقد تم التشاور مع المؤسسات التي تعمل ضمن قطاع البنية التحتية كون البيئة واحدة من القطاعات التي تقع ضمن هذا القطاع، حيث عقدت ورشة خاصة بذلك تم فيها تبادل الأفكار ودراسة التعارضات وضمان التوافق ما بين الاستراتيجيات ككل. كما تمت مشاورات أخرى مع مؤسسات المجتمع المدني والجامعات وذلك في ورشة عمل خاصة وذلك لنفس الغرض وهو ضمان توافق الجميع على ما جاء في هذه الاستراتيجية من أهداف وسياسات وتدخلات وتقسيم للدوار والمسؤوليات. ومن جانب آخر تم التشاور مع المنظمات الدولية والدول المانحة وذلك في اجتماع خاص لمجموعة العمل القطاعية للبيئة والتي يشارك فيها المانحون اضافة الى ممثلين عن القطاع العام ومؤسسات المجتمع المدني. ومن الجدير ذكره أن هذه السلسلة من التشاور والمراجعات والتغذية الراجعة للوثيقة من قبل هذا العدد من ذوي العلاقة كان له الأثر الواضح في تسيير الوثيقة ووضعها في الشكل الأفضل. في نهاية المطاف وبعد أن وضعت الاستراتيجية في شكلها النهائي تمت المصادقة عليها من قبل الفريق الوطني، ثم حولت الى رئيس السلطة والذي بدوره صادق عليها ورفعها الى مجلس الوزراء للاعتماد.

2. رؤية القطاع البيئي

تتمثل الرؤية للقطاع البيئي بكل ما يضمه من مؤسسات وشركاء، وبكل ما يواجهه من مشاكل وتحديات، تتمثل فيما يلي:

"بيئة فلسطينية محمية ومصانة وآمنة تحقق الاستدامة للموارد الطبيعية بما يلبي حاجات المجتمع الفلسطيني الحالية و
يضمن حقوق الأجيال القادمة في التمتع ببيئة صحية وسلمية وبالرفاه الاجتماعي وفي ظل السيادة الفلسطينية المستقلة"

ولترجمة هذه الرؤية لا بد من تحقيق بعض القضايا والمتطلبات اللازمة بغية الوصول إليها وهي:

- فلسطين دولة مستقلة ذات سيادة كاملة وذات عضوية فاعلة في جميع الاتفاقيات الدولية والاقليمية البيئة.
- أسس حماية البيئة مدرجة في خطط واستراتيجيات التنمية الوطنية والمناطقية والمحلية، بما يكفل للبيئة بان تكون اولوية على كافة المستويات.
- المؤسسة البيئية الفلسطينية قوية و متمكنة وقادرة على تنفيذ خططها وتوجهاتها الهادفة الى حماية البيئة الفلسطينية، مدعومة بشراكة حقيقية مع المؤسسات الحكومية الأخرى على المستويين الوطني والمحلي ومع كل من من القطاع الاهلي والقطاع الخاص وتساعدتها في تطبيق وتنفيذ التشريعات البيئية مؤسسات الدولة التنفيذية ذات العلاقة.
- الشعب الفلسطيني بجميع فئاته لديه مستوى عال من الوعي والتعليم البيئي مما يمكنه من المشاركة والتدخل والمساهمة الفاعلة في الحفاظ على مصادره البيئية والطبيعية والتعامل معها بشكل مستدام.

3. تحليل الواقع

يعتبر تحليل الواقع للقطاع البيئي الأساس الذي تبدأ منه تحديد السياسات والأهداف والإستراتيجيات البيئية قبل الشروع في أي عملية تخطيطية وذلك كون تحليل الواقع هو الطريقة التي يتم فيها وصف واقع هذا القطاع وتحسس مواطن الخلل والفجوات التي ينطوي عليها، مما يتيح المجال لوضع الأولويات وتحديد الحلول والتدخلات التي يجب العمل على إدراجها ضمن خطة العمل من أجل التغلب على المشاكل وسد الفجوات.

من أجل تسهيل العمل في وصف واقع قطاع البيئة، تم تقسيم هذا القطاع إلى عدد من المواضيع التي تشكل في مجموعها هذا القطاع، وبوصف مختصر لكل واحد من هذه المواضيع نستطيع أن نقدم وصفا شاملا للقطاع ككل.

1.3 مصادر المياه

تعتبر المياه الجوفية المصدر الرئيس الحالي للمياه في فلسطين، حيث تُقدر طاقتها المتجددة السنوية بحوالي 669 م³ في الضفة الغربية، بالإضافة إلى الأودية والسيول والتي يُقدر حجم التدفق فيها بما معدله 110 م³، أما في قطاع غزة يُعتبر مصدر المياه الاساسي الطبقة الصخرية المائية لساحل غزة، وتقدر طاقتها المتجددة سنوياً بمقدار 45 م³. يُضاف إلى ذلك حوض نهر الأردن والذي يُقدر حجم تصريفه السنوي بحوالي 1320 م³ والذي لا يمكن للفلسطينيين استغلال أو استخدام أية كمية منه بسبب السيطرة الاسرائيلية الكاملة عليه، علماً بأن الحقوق الفلسطينية فيه تصل الى حوالي 250 م³ سنوياً (سلطة المياه الفلسطينية 2010).

يقدر الاستخدام الفلسطيني الحالي من مصادر المياه الجوفية في الضفة الغربية بحوالي 165 م³ سنوياً. تستخدم منها 82 م³ للأغراض الزراعية أما الكمية المتبقية وهي 83 م³ سنوياً يتم استخدامها لأغراض الاستهلاك المنزلي والصناعي. هذا بالإضافة إلى شراء حوالي 45 م³ من خلال شركة ميكوروت الإسرائيلية غالبيتها من المياه الجوفية في الضفة الغربية (سلطة المياه الفلسطينية 2010). أما في قطاع غزة يبلغ مجموع استخدام المياه حوالي 165 م³ سنوياً، منها 87 م³ للأغراض الزراعية وما تبقى من الكمية والبالغة 78 م³ يتم استغلالها للاستهلاك المنزلي والصناعي.

وعليه فإن مصادر المياه الفلسطينية تواجه العديد من المشاكل والتحديات والفجوات من أهمها:

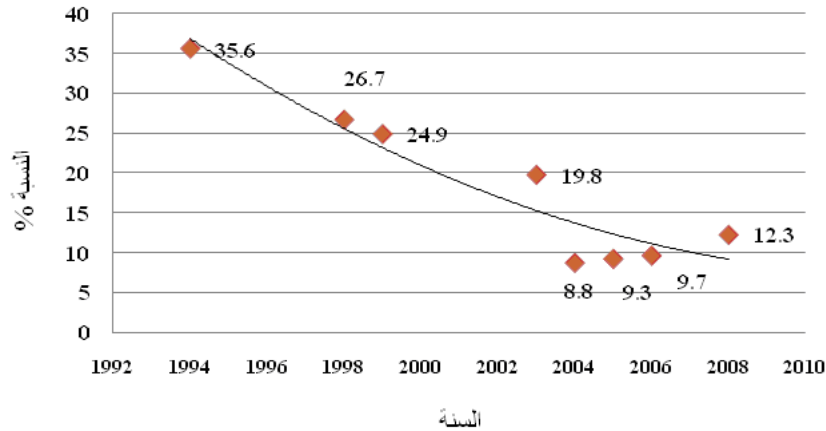
- السيطرة الاسرائيلية على مصادر المياه واستغلالها لأكثر من 80% من هذه المصادر.
- جدار الضم والتوسع الذي يحول دون الوصول الى بعض مصادر المياه خلفه.
- اتساع الفجوة بين العرض والطلب على كميات المياه نتيجة النمو السكاني والمحدودية القسرية لمصادر المياه المتاحة، علماً ان الطلب على المياه يقدر بحوالي 850 م³ في العام 2020 (Palestinian Water Authority, 2000).
- الضخ الزائد من الابار خاصة في قطاع غزة حيث أن هناك استنزاف كبير يتجاوز ضعفي الحد الآمن أو الطاقة المتجددة سنوياً، مما أدى الى هبوط في مستوى المياه في بعض المناطق بحوالي 15 متر كما أدى الى تداخل مياه البحر مع المياه العذبة وبالتالي أدى إلى تملحها.
- تلوث المياه الجوفية كنتيجة لتسرب المياه العادمة غير المعالجة و تسرب عصارة النفايات الصلبة والأنشطة الزراعية وخاصة في قطاع غزة. حيث يؤدي ذلك إلى زيادة ملوحة التربة، وتلوثها بالمبيدات والأسمدة.
- لا تتجاوز نسبة المياه العذبة الصالحة للشرب المستخرجة من الآبار ما نسبته 5% في قطاع غزة (سلطة المياه الفلسطينية 2010).
- الفاقد في الشبكات الذي يصل معدله الى حوالي 35% (سلطة المياه الفلسطينية 2010).
- بعض الينابيع بدأت تجف في وقت مبكر مثل نبع الفارعة نتيجة السحب غير المنظم للمياه.

- لا تغطي شبكات مياه الشرب كافة التجمعات السكانية حيث تصل نسبة المنازل المتصلة بشبكات مياه إلى 88.4% (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2009).
- التغيرات المناخية وتأثيراتها السلبية المتوقعة على كميات وتوزيع الأمطار قد تزيد من تفاقم مشكلة نقص المياه حيث من المتوقع أن تؤثر على تغذية الأحواض الجوفية.
- لا يوجد استغلال مناسب لمصادر المياه غير التقليدية مثل المياه العادمة المعالجة.

2.3 النفايات

1.2.3 النفايات الصلبة

يشمل قطاع النفايات الصلبة جميع العمليات التي تتم بدءاً من عملية جمع النفايات الصلبة في المدن و القرى الفلسطينية من خلال الهيئات المحلية أو المجالس المشتركة المؤلفة من عدد من تلك الهيئات أو من خلال وكالة غوث وتشغيل اللاجئين في مخيمات اللاجئين، الى عملية التخلص النهائي منها في مكبات صحية مثل مكب زهرة الفجان قرب جنين ومكب جحر الديك في قطاع غزة أو الى مكبات عشوائية ومفتوحة مروراً بعمليات النقل والتحويل. ويمثل الشكل التالي نسبة المناطق التي لا تغطيها خدمة جمع النفايات الصلبة في الفترة 1994-2008 (الشكل رقم 1)، حيث أن كافة مناطق قطاع غزة مغطاة بخدمة الجمع وحوالي 90% من مناطق الضفة الغربية (مسودة الاستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة 2010).



شكل 1 : نسبة المناطق التي لا تشملها تغطية خدمة الجمع للنفايات الصلبة

قدرت كمية النفايات المنزلية المنتجة في الأرض الفلسطينية بحوالي 2861 طن يومياً في العام 2008، حيث بلغ المتوسط التقديري لإنتاج الأسرة الفلسطينية من النفايات المنزلية حوالي 4.6 كيلوجرام يومياً، أي ما يقارب 0.7 كيلوجرام متوسط إنتاج الفرد (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2008). أما بخصوص أنواع النفايات المنتجة حسب مصدرها فتشير الدراسات الى النسب الموضحة في الجدول رقم (1):

جدول 1: أنواع النفايات حسب المصدر (معهد الأبحاث التطبيقية - أريج 2006)

النسبة من الإجمالي	المنزلي	الصناعي	التجاري	الزراعي	أخرى
45-50%	15-20%	20-25%	8-12%	0-4%	

ومن أهم المشاريع الجاري العمل على تنفيذها في هذا المجال حالياً مشروع مكب المنيا الواقع في محافظة بيت لحم وسوف يخدم كل من محافظتي بيت لحم والخليل ابتداء من يناير 2011، ويبلغ عدد السكان الذين سينتفعون من هذا المكب الصحي حوالي 857543 نسمة، بالإضافة الى مكب رمون ويقع في محافظة رام الله والبيرة وسوف يخدم محافظة رام الله والبيرة ابتداء من تموز 2011 ويبلغ عدد السكان الذين سينتفعون من هذا المكب حوالي 417786 نسمة (مسودة الاستراتيجية الوطنية لادارة النفايات الصلبة 2010).

تتراوح عمليات التخلص النهائي للنفايات الصلبة من تخلص آمن (طمر صحي) في مكبات صحية تلبى الشروط والمعايير البيئية كما هو الحال في كل من مكب زهرة الفنجان ومكب دير البلح ومكب أريحا، حيث تقدر كمية النفايات التي تصل لتلك المكبات 630 طن في اليوم اي ما يعادل 22% من كمية النفايات المنتجة يوميا في الأراضي الفلسطينية، بينما يتم التخلص من الكميات المتبقية اما في مكبات مراقبة كما هو الحال في كل من مكب جحر الديك ومكب رفح ومكب البيرة والتي تشكل ما نسبته 42% من كمية النفايات المنتجة يوميا (الاستراتيجية الوطنية لادارة النفايات الصلبة 2010). أما ما تبقى من نفايات ونسبته تقريبا 36% يتم التخلص منه في مكبات عشوائية غير مراقبة ولا تلبى أيا من الشروط والمعايير البيئية والصحية، ويذكر أن هناك عدد كبير من المكبات العشوائية يصل الى 156 مكبا التي تنتشر في كافة الأراضي الفلسطينية والتي تشكل نفاطا للتلوث (الاستراتيجية الوطنية لادارة النفايات الصلبة 2010).

أما فيما يخص المعالجة فإنه لا توجد معالجة حقيقية حتى الآن في أي من مكبات النفايات الصحية وغير الصحية الموجودة حالياً باستثناء بعض المبادرات، كما هو الحال في مكب زهرة الفنجان ومكب دير البلح.

ومن جانب آخر فإن من الجدير ذكره أن منظومة القوانين والتشريعات التي تنظم العمل في هذا المجال يشوبها بعض التضارب والتناقض والتعارض والإزدواجية وكذلك عدم الشمولية والانسجام، حيث أن الأدوار والمسؤوليات تختلف من قانون لآخر، ويختلف الفهم للنصوص القانونية أيضا لدى مختلف الشركاء ما يسبب الاختلاف بين التطبيق على أرض الواقع وبين النصوص القانونية. كما أن عدم وجود قانون خاص بالنفايات أو وجود نظام معتمد لادارة النفايات الصلبة يترك مجالاً للاجتهاد في تفسير تلك القوانين وبالتالي ازدواجية وتضارب في الأدوار والمسؤوليات. ويعتبر إسناد مهام ومسؤوليات واضحة ومحددة اعتماداً على تفويض واضح للصلاحيات وفق ما يفرضه القانون، وحل بعض إشكالات التعارض والإزدواجية القائمة بما يختص بأنشطة إدارة النفايات الصلبة، والوصول إلى الترتيبات المؤسسية التي تشمل كافة المستويات، بما يضمن التفاعل المنظم بين المؤسسات المختصة، وبما يضمن التعاون وتدفق المعلومات الموثوقة على رأس القضايا ذات الأولوية وشرطاً رئيسياً لتحقيق الإدارة الفاعلة لهذا القطاع (الاستراتيجية الوطنية لادارة النفايات الصلبة 2010).

وعليه فإن هذا القطاع يواجه المشاكل والفجوات التالية:

- تفاوت مستويات الإدارة الفاعلة للنفايات الصلبة بين المناطق المختلفة
- انتشار العديد من المكبات العشوائية والمفتوحة للنفايات الصلبة.
- النقص الواضح في عدد المكبات الصحية في العديد من المناطق.
- لا يوجد نظام ادارة خاص بالنفايات الخاصة كمخلفات البناء والهدم وغيرها.
- لا يوجد فرز ومعالجة للنفايات الصلبة الخطرة بما فيها الطبية والصناعية عن النفايات غير الخطرة.
- الاطار المؤسسي والقانوني لادارة قطاع النفايات الصلبة ينطوي على العديد من التعارضات والفجوات والتداخلات.
- النظام المالي لادارة النفايات الصلبة غير موحد ويحتاج الى تطوير بما يخدم التخطيط المستقبلي.
- ضعف نظام الرقابة والتفتيش البيئي على نظام ادارة النفايات الصلبة ككل لا سيما عمليات المعالجة والتخلص.
- عدم وجود قاعدة بيانات وطنية موحدة للنفايات الصلبة.
- عدم وجود سيطرة على النفايات العابرة للحدود.

2.2.3 النفايات السائلة (المياه العادمة)

يعاني قطاع المياه العادمة من نقص شديد في البنية التحتية حيث تقدر نسبة المنازل المتصلة بشبكة صرف صحي 52.1% (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2009) في عموم الوطن مع فروق كبيرة ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، أما النسبة المتبقية فغالبا ما تعتمد على الحفر الامتصاصية كوسيلة وحيدة للتخلص من المياه العادمة. إذ ترتفع النسبة الى 83.8% في غزة بينما لا تتجاوز 35.5% في محافظات الضفة بسبب الطبيعة الريفية هناك، إذ تتركز شبكات جمع المياه العادمة في مراكز المحافظات والمدن الرئيسية. كما أن نسبة الوصل تعتبر منخفضة جدا إذا ما قورنت بالنسبة لعدد التجمعات حيث يوجد 64 تجمعا موصولا بالخدمة من أصل 569 في محافظات الضفة الغربية و21 تجمعا موصولا بالخدمة من أصل 30 في محافظات غزة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2008)..

تقدر كمية المياه العادمة التي تطرح الى البيئة بنحو 70 م³ سنويا إضافة إلى الكميات التي تطرحها المستوطنات والتي تقدر بحوالي 40 م³ سنويا. توجد في الارض الفلسطينية سبعة محطات لمعالجة المياه العادمة، اربع منها في محافظات الضفة وتخدم مراكز المدن في جنين وطولكرم ورام الله والخليل وثلث في محافظات غزة تخدم كل من مدينة غزة ورفح وبيت لاهيا. جميع هذه المحطات قديمة (انشئت معظمها في السبعينات من القرن الماضي) وتتجاوز كميات المياه الداخلة اليها قدرتها التصميمية مما يقلل من كفاءة المعالجة فيها الى حد كبير. في السنوات الاخيرة تم افتتاح محطة حديثة لمدينة البيرة، وتم تأهيل محطتي بيت لاهيا وطولكرم، كما بدأ العمل حديثا لانشاء محطة في نابلس تخدم الجزء الغربي من المدينة وكذلك التخطيط لانشاء محطة جديدة في طولكرم. من جانب اخر تم البدء بتوسيع نطاق خدمة الجمع في بعض المدن الرئيسية كما هو الحال في مدينة رام الله ومدينة بيتونيا.

اما بخصوص المياه العادمة الصناعية فمعظم المصانع 59.9% تتخلص من نفاياتها السائلة في شبكات الصرف الصحي، مما يعرض هذه الشبكات للتلوث بسبب المواد الكيماوية التي توجد في النفايات السائلة الصناعية. وتتخلص 29.9% من المصانع من نفاياتها السائلة في حفر امتصاصية، معرضة المياه الجوفية للتلوث (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2009). ومن جانب اخر فانه لا تتم معالجة النفايات السائلة الخطرة الخارجة من المؤسسات الصحية بشكل منفصل وانما يتم تصريفها في شبكات المياه العادمة المنزلية.

وعليه فان هذا القطاع يواجه المشاكل والفجوات التالية:

- الوضع الحالي لقطاع الصرف الصحي يهدد الصحة العامة.
- افتقار الريف الى خدمات جمع ومعالجة المياه العادمة.
- عدم كفاءة وشمولية شبكات جمع المياه العادمة في المدن الرئيسية.
- النقص الواضح في عدد محطات المعالجة للمياه العادمة وعدم كفاءة المتوفر منها.
- لا يوجد تقييم لكمية ونوعية المياه العادمة التي تطرحها المستوطنات في الارض الفلسطينية.
- عدم اكتمال و/أو تطبيق الأنظمة والمواصفات والتعليمات المتعلقة بتصريف وجمع ومعالجة واعادة استخدام المياه العادمة المنزلية والصناعية.

3.2.3 النفايات الخطرة

تضم هذه النفايات أنواع عديدة يمكن تصنيفها كنفائات خطرة مثل النفايات الالكترونية، والنفايات الزراعية الخطرة، والنفايات الطبية (بما في ذلك النفايات الناتجة عن المختبرات)، وجثث الحيوانات المصابة بأمراض معدية للحيوان او الإنسان أو اية مواد ملوثة بأمراض معدية بسبب هذه النفايات مثل نفايات الحيوانات، والنفايات الصناعية الخطرة، والبطاريات المستخدمة، ونفايات

الاسبستوس، وغيرها. ان عدم وجود تفصيل فني دقيق للنفايات الخطرة أو تصنيف دقيق أو قائمة بمصادرها ونقص المعلومات المتوفرة عن هذا النوع من النفايات يزيد من صعوبة معرفة حجم تلك النفايات وبالتالي الطرق المناسبة للتعامل معها وادارتها وطرق التخلص منها (الاستراتيجية الوطنية لادارة النفايات الصلبة 2010).

ولعل النفايات الطبية أي تلك التي تتولد عن مراكز الرعاية الصحية في الأراضي الفلسطينية هي أكثر الأنواع التي تتوفر عنها بيانات ومعلومات، حيث ينتج ما قيمته نحو 990 طناً من النفايات الطبية شهرياً (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2008). حيث تقوم 86.5% من مراكز الرعاية الصحية بالتخلص من النفايات المتولدة عنها في مكبات النفايات التابعة للهيئة المحلية المتواجدة فيها تلك المراكز مقابل 13.5% منها في مكبات عشوائية وبطرق أخرى (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2008). ولا يوجد في الأرض الفلسطينية عموماً مكبات خاصة بالنفايات الطبية عدا عن خلية النفايات الخطرة الملحقة بمكب بلدية غزة والتي تستقبل الأدوية الفاسدة و نفايات المختبرات من المراكز الصحية المتواجدة داخل مدينة غزة (اليونيب 2003)، بينما يتم حرق النفايات الطبية الخطرة كالنفايات الحادة المستخدمة في العمليات الجراحية في المحرقة المتواجدة في مستشفى دار الشفاء (الاستراتيجية الوطنية لادارة النفايات الصلبة 2010)، كما أن هناك مشروع ريادي في الضفة الغربية بدأ تطبيقه في مدينة رام الله لا سيما في مستشفى رام الله الحكومي والذي عمل بشكل أساسي على بناء وحدة معالجة للنفايات الطبية داخل المستشفى. وعليه فان هذا القطاع يواجه المشاكل والفجوات التالية:

- عدم وجود نظام خاص لادارة النفايات الخطرة.
- عدم وجود خلايا مستقلة أو مكبات مخصصة للنفايات الخطرة.
- لا يوجد فرز ومعالجة للنفايات الصلبة الخطرة بما فيها الطبية والصناعية عن النفايات غير الخطرة.
- لا يوجد قائمة معتمدة بالنفايات والمواد الخطرة.
- الاطار المؤسسي والقانوني لادارة قطاع النفايات الخطرة ينطوي على العديد من التعارضات والفجوات والتداخلات.
- ضعف نظام الرقابة والتفتيش البيئي على ادارة النفايات الخطرة ككل لا سيما عمليات المعالجة والتخلص.
- عدم وجود نظام لمتابعة النفايات الخطرة وحركتها.
- عدم وجود سيطرة على النفايات الخطرة العابرة للحدود.

3.3 تداول الكيماويات والمواد الخطرة

تستخدم الكيماويات في الأراضي الفلسطينية في مجالات متعددة، ففي مجال الزراعة تستخدم في صناعة المبيدات والأسمدة الكيماوية، أما في مجال الصناعة فتستخدم الكيماويات والمواد الخطرة في الصناعات الكيماوية والالكترونية والمعدنية والتعدينية والدوائية والغذائية وصناعات الأثاث والزجاج والجلود والأحذية والبلاستيك والنسيج وكذلك تستخدم هذه المواد في المختبرات الطبية والزراعية والبحث العلمي. لا يوجد حصر دقيق لنوعية وكمية المواد الكيماوية والخطرة التي يتم استيرادها بشكل قانوني لفلسطين أو تلك التي يتم إدخالها بشكل غير قانوني. ان مسؤولية إدارة استيراد وتداول هذه المواد متداخلة بين عدة دوائر حكومية مما يصعب عملية المراقبة والتتبع لها. كما لا يوجد نظام لاسترجاع المواد الكيماوية التي انتهت صلاحيتها، او تلك التي يتم منعها عالمياً أو محلياً.

من الناحية القانونية فإن التعامل مع المواد الخطرة تم ذكره فقط في قانون العمل وانظمته من ناحية السلامة والصحة المهنية، وتم وضع تراكيز مسموحة لهذه المواد في أماكن العمل، ووضع قائمة بامراض المهنة والتي قد تنتج من التعرض للمواد الكيماوية. وكذلك تطرقت أنظمة قانون العمل إلى كيفية تخزين هذه المواد والتعامل معها، إلا أن تطبيق هذا القانون ما زال محدوداً.

ومن أخطر ما تواجه الأراضي الفلسطينية من تلويث لبيئتها بالمواد الكيماوية والخطرة، نقل اسرائيل للمناطق الصناعية التي انشأتها بدون موافقة فلسطينية داخل الأراضي الفلسطينية، ومعظمها صناعات شديدة التلويث للبيئة وللصحة العامة، مثل صناعة الألمنيوم، والأسمت، والمعلبات الغذائية، والفيبرجلاس، والمطاط، والكحول، والسيراميك، والرخام، ومواد التنظيف الكيماوية، والدهانات، وتشكيل المعادن وطلائها، وصناعة البطاريات، وصناعة المبيدات والأسمدة الكيماوية، وصناعة الغازات، والصناعات البلاستيكية، وديباغة الجلود، وصباغة النسيج، ومصانع ذات طابع عسكري سري وغيرها. ومن أهم ما يواجهه هذا القطاع من مشاكل وفجوات ما يلي:

- ضعف التنسيق لإدارة هذا القطاع بين مؤسسات السلطة المختلفة، ولا يوجد تحديد واضح للأدوار والصلاحيات بين المؤسسات المختلفة.
- لا يوجد توثيق وضبط كافي لنوعية وكمية واماكن استخدام وتأثيرات المواد الكيماوية المتاحة للاستخدام المنزلي أو الزراعي أو الصناعي أو الصحي.
- لا يوجد طواقم فنية كفؤة وكافية لشرح استخدام هذه المواد الكيماوية.
- لا يوجد لدى المؤسسات الحكومية أجهزة وأدوات لفحص تركيبة وتركيز هذه المواد عند الحاجة.

4.3 التنوع الحيوي والبيئة الطبيعية

تعتبر طبيعة فلسطين على الرغم من صغر مساحتها، غنية بالتنوع والتباين الأحيائي الكبير وذلك نتيجة لموقع فلسطين التاريخية كمناطق التقاء مهمة بين القارات الثلاثة أوروبا وآسيا وإفريقيا، مما جعلها مركزاً لالتقاء الأنواع الحية المختلفة من حيوانات ونباتات برية، وكونها ممراً أساسياً لهجرة الطيور وكذلك التنوع الجغرافي والمناخي الكبير بين الشمال والجنوب والشرق والغرب الذي انعكس على التنوع في النظم البيئية والتي بدورها أدت إلى تعدد نوعية الكائنات البرية من نباتات برية وحيوانات برية وكثرة أعدادها، هذا بالإضافة إلى كون فلسطين مركزاً حضارياً تاريخياً عبر العصور.

وقد تم تحديد ووصف حوالي 47000 نوع من الكائنات الحية في فلسطين التاريخية، إضافة إلى الاعتقاد بوجود نحو 4000 نوع لم يتم وصفها بعد. وتشير الدراسات إلى وجود ما يقارب من 30000 نوع من اللاقاريات و 2750 نوع من النباتات البرية ضمن 138 عائلة، وفي الضفة الغربية وقطاع غزة يوجد حوالي 2076 نوع نباتي، وكذلك يوجد 30904 نوع حيواني، منها 30000 نوع من اللاقاريات، 427 نوع من الطيور، 297 نوع من الأسماك، 92 نوع من الثدييات، 81 نوع من الزواحف، و 7 أنواع من البرمائيات (ARIJ 2007).

وبالنسبة للمحميات الطبيعية فقد أعلنت سلطات الاحتلال الاسرائيلي عن 48 محمية طبيعية في الضفة الغربية تبلغ مساحتها الإجمالية أكثر من 330000 دونماً أي ما يقارب 6% من إجمالي مساحة الضفة الغربية. وتبلغ مساحة المحميات في الضفة الغربية وقطاع غزة حوالي 774 كم²، هذه المحميات الطبيعية موزعة بشكل أساسي على المنحدرات الشرقية ونهر الأردن، ولا يملك الفلسطينيون حرية استغلالها أو الوصول إليها مما يدل على أن سياسة حماية الطبيعة عند الإسرائيليين تمثل أهدافاً سياسية وليست أهدافاً لحماية التنوع الحيوي. وقد تم تحويل قسم من هذه المحميات إلى مستوطنات إسرائيلية وقواعد عسكرية، وجزء كبير منها تم ضمه ضمن جدار الضم والتوسع. كما يوجد حوالي 93 غابة في الضفة الغربية و 13 غابة في قطاع غزة تغطي ما مساحته 232 كم² (ARIJ 2007).

يواجه قطاع التنوع الحيوي العديد من المهددات والمشاكل التي يمكن اجمالها على النحو التالي:

- تقلص للتنوع الحيوي نتيجة الاحتلال الإسرائيلي الذي يتمثل بالممارسات اليومية ضد البيئة الفلسطينية من مصادرة الأراضي لبناء المستوطنات، وشق الطرق الالتفافية وإقامة جدار الضم والتوسع، إلى عمليات التجريف للأراضي لنفس الأغراض، واقتلاع الأشجار والغابات الطبيعية.

- النشاطات الانسانية التي تتمثل في الصيد والرعي الجائر والتوسع العمراني وانشاء المصانع مثل مناشير الحجر والكسارات والمحاجر، وما ينجم عنها من تلوث، الامر الذي ادى الى تدمير المواطن الطبيعية لأنواع، كما ادى إلى تطبيع وتجزئة الأنظمة البيئية وعدم تواصل الأراضي. وكنتيجة حتمية لذلك تختفي البيئات الطبيعية وتضمحل المجتمعات النباتية والحيوانية المرتبطة بها أو تصبح مهددة بالانقراض.
- النشاطات الزراعية التي تتمثل بالاستخدام الزائد للمبيدات الحشرية والأسمدة الكيماوية مما ادى الى تلويث التربة.
- وفي قطاع غزة تعتبر مشكلة استنزاف المياه وتلوثها نتيجة نشاطات القطاع الزراعي والصناعي من أخطر المشاكل التي تهدد التنوع الحيوي. كما أن الاستغلال الزائد لهذه المصادر بسبب محدودية مساحة قطاع غزة يؤثر مباشرة على تواجد مكونات التنوع الحيوي في غزة، ثم إن القيود الإسرائيلية لتحديد منطقة صيد الأسماك في سواحل غزة تشكل خطراً وضغطاً كبيراً على تنوع الحياة البحرية هناك.
- ظاهرة التغيرات المناخية التي تؤثر بشكل مباشر على توزيع سقوط الأمطار السنوي وبالتالي على التنوع الحيوي.
- لا يوجد سيطرة فلسطينية على كامل الارض الفلسطينية بما يشمل الكثير من المحميات وعناصر البيئة الطبيعية.
- لا يوجد ضبط كافي للممارسات غير المقبولة للبيئة الطبيعية والاعتداءات عليها.
- الممارسات المستعملة في استخدام المبيدات العشبية والحشرية والاسمدة والتي تهدد التنوع الحيوي.
- ضعف التقييم والتوثيق لكمية ونوعية عناصر البيئة الطبيعية بما يشمل التنوع الحيوي.
- البيئة الطبيعية من غابات واحراش ومحميات ومرام ومصاطب لجمع المياه والحياه النباتية الطبيعية والحيوانية والتنوع الحيوي مهملة وغير محمية.
- تجزئة وتدهور النظم الايكولوجية الطبيعية وشبه الطبيعية(المادية منها و البيئية) والموائل والمناظر الطبيعية بالاضافة إلى تدهور التنوع البيولوجي والتراث الثقافي في المنطقة.
- محدودية الامكانيات بشرية أو فنية لمكافحة الحرائق التي قد تطل الغابات والمحميات الطبيعية كما حصل في محمية وادي القف في الخليل حيث اندلعت النيران والتهمت مساحة واسعة من المحمية.

5.3 مصادر الأراضي

يقصد بمصادر الأراضي في هذه الوثيقة استعمالات الأراضي وتشوه المشهد الجمالي والتصحر وانجراف التربة بالاضافة الى التراث الثقافي والحضاري.

1.5.3 تخطيط استعمالات الأراضي

يعتبر موضوع تخطيط استعمالات الأراضي من المواضيع الهامة والاساسيات المطلوبة في تنظيم استعمالات الأراضي وتحديد انواع ومناطق الاستعمال، حيث أن ذلك من شأنه تسهيل عمليات التخطيط اللاحقة والتي تتعلق بكافة القطاعات على حد سواء، سواء كانت عمرانية أو زراعية أو صناعية أو بيئية أو سياحية أو غير ذلك. ان التخطيط غير الممنهج وسوء استخدام الأراضي بسبب الحالة الطبوغرافية والمناخية و بسبب التعارضات السياسية وطول فترة الاحتلال أدى بهذه العناصر وغيرها وتداخلاتها مع بعضها البعض إلى ممارسة ضغط كبير و سلبي على البيئة الفلسطينية وعلى التنمية المستدامة. لقد كان هذا الموضوع محل اهتمام المؤسسات المعنية منذ انشاء السلطة الوطنية الفلسطينية وحتى الان، وكان هناك العديد من المحاولات لوضع مخطط شامل ومعتمد لاستعمالات الأراضي الا أن ذلك لم يتم بشكل كامل ومنهجي. ولعل غياب مخطط استعمالات أراضي واضح ومعتمد ادى بدوره الى تداخل وتعارض الاستعمالات المختلفة للاراضي واتاح المجال أمام وضع حقائق على الأرض قد تكون عائقا امام تنظيم هذا الموضوع لاحقا. ولعل اهم التحديات والفجوات التي تواجه هذا المجال ما يلي:

- الممارسات الاسرائيلية وما لها من تأثير سلبي على البيئة بشكل عام وعلى استخدامات الأراضي بشكل خاص والتي تتمثل في بناء المستوطنات واقامة المناطق العسكرية وشق الطرق الالتفافية و جدار الفصل والضم والتوسع.
- المناطق الحضرية والعمرانية ونموها وتوسعها بشكل غير منظم مما أدى الى التهام المزيد من الأراضي وخاصة الزراعية الخصبة والمناطق الحساسة حيث ازدادت مساحتها بمقدار 27 كم² مربع ما بين 2004-2006 لتصبح 292 كم² (ARIJ 2007).
- قطاع غزة يعاني من اكتظاظ حاد في المناطق الحضرية وتقلص في الأراضي الزراعية والمناطق الطبيعية. حيث تبلغ الكثافة السكانية هناك 3881 نسمة/كم².
- لا توجد سيطرة وهيمنة للسلطة على جميع الاراضي، مما يعيق تطوير استعمالات الأراضي لمشاريع البنية التحتية والمشاريع التنموية والحيوية لبناء الدولة.
- مكبات النفايات الصلبة العشوائية و محطات معالجة المياه العادمة التي لا تعمل بكفاءة بالاضافة الى المصانع والمناطق الصناعية والتعدين بما يشمل مقالع الرمل الصخور والكسارات ومناشير الحجر غير المنظمة.

2.5.3 التصحر وتلوث التربة

تصحّر وانجراف التربة: تعتبر السفوح الشرقية والمناطق التي يقل فيها معدل سقوط الأمطار عن 300 ملم سنويا والتي تشكل حوالي 50% من مساحة الضفة الغربية من أكثر المناطق تعرضاً لعوامل التصحر بسبب الظروف والتغيرات المناخية و/أو العوامل البشرية المتمثلة بالرعي الجائر والتوسع الزراعي باتجاه الأراضي الهامشية والتي تعتبر مراعي طبيعية. وقد أدت هذه العوامل إلى تدهور الغطاء النباتي وفقدان التنوع وتدهور النظام البيئي بالإضافة إلى تدهور خواص التربة الفيزيائية والحيوية وانجراف التربة.

إن تدهور الغطاء النباتي كماً ونوعاً والنظام البيئي في أراضي المراعي في السفوح الشرقية هو نتيجة للرعي الجائر وزيادة أعداد الثروة الحيوانية في وحدة المساحة؛ إذ تقدر الحمولة الرعوية للسفوح الشرقية ب 30 ألف رأس من المواشي في حين يتواجد فيها أكثر من 200 ألف رأس، مما أدى إلى اتساع نطاق ظاهرة التصحر.

تلعب الظروف المناخية والأنشطة البشرية دوراً هاماً في عملية انجراف التربة؛ وتؤدي التغيرات سواء في كمية الأمطار المتساقطة أو في شدتها وتدهور خواص التربة الفيزيائية والحيوية وانعدام الغطاء النباتي إلى جعل التربة معرضة أكثر إلى الانجراف المائي أو الانجراف الهوائي. هذا بدوره يؤثر على الغطاء النباتي وانحسار الرقعة الأرضية الصالحة للزراعة وخفض الإنتاجية لوحدة المساحة الأمر الذي يقود إلى نتائج اقتصادية واجتماعية وبيئية سلبية.

تلوث التربة: يرتبط تلوث التربة بمخاطر كبيرة أهمها تلويث المياه الجوفية خاصة اذا كان مصدر التلوث ناجم عن النفايات الصلبة والمياه العادمة وذلك في ظل عدم وجود نظام شامل وصحي لادارة النفايات الصلبة والمياه العادمة بجميع انواعها. كما أن الآثار الصحية والبيئية المترتبة على تلوث البيئة والتربة متعددة ومهمة (وزارة شؤون البيئة 2001). وينتج التلوث بشكل رئيسي عن تصريف المياه العادمة الى الودية والأراضي الزراعية اضافة الى الاستخدامات المفرطة للمبيدات والاسمدة الكيماوية وخاصة في المناطق التي يقل فيها معدل سقوط الأمطار عن 200 ملم سنويا حيث يؤدي ذلك الى تملح في التربة. بالاضافة الى مخلفات الكسارات وصناعة الحجر والرخام من الاغبرة أو الكمخة والتي تتسبب في إغلاق مسامات التربة وتدمير الغطاء النباتي.

ويمكن إجمال التحديات والفجوات في هذا المجال على النحو التالي:

- الازدياد المستمر لرقعة التصحر للراضي وتعريتها وخاصة في السفوح الشرقية.

- تلوث التربة الناتج عن سوء إدارة نسبة كبيرة من المخلفات السائلة والصلبة من مصادرها المختلفة.
- انجراف التربة الطبيعي وغير المضبوط في العديد من المناطق.
- يوجد تلوث نتيجة العمليات العسكرية والقصف و وجود معسكرات اسرائيلية، حيث تعد المواقع العسكرية من أكثر المواقع تلوثاً.

3.5.3 المشهد الجمالي

تتميز الضفة الغربية بمشهد طبيعي جبلي يعترضه سهول زراعية ومناطق حضرية ويصنف مناخها بأنه جاف أو شبه جاف. وبالتالي فإن المناطق الحرجية والحياة النباتية المحدودة تعطي هذا المشهد خصائصه المميزة وبضمنها الطبوغرافيه والتربة والتشكلات الصخرية والعناصر الطبيعية. وتعطي أشجار الزيتون المزروعة منذ القدم مشهد الضفة الغربية طابعه المميز. اما في قطاع غزة فيبرز المشهد الطبيعي بوجود الساحل البحري الذي يمتد حوالي 42 كم (سلطة جودة البيئة 2001). هذه العناصر مجتمعة من حيث الشكل والتكوين أعطت مشهد فلسطين ذلك الطابع الأصيل والجدير بالحماية. ولقد قامت وزارة التخطيط والتنمية الإدارية بدراسة المشهد الجمالي وتقسيمه إلى 4 أقسام بحسب أهميته وضرورة المحافظة عليه.

يواجه المشهد الجمالي في فلسطين العديد من المشاكل من أبرزها:

- التخلص العشوائي من النفايات وحرقتها الأمر الذي يسبب تلوث البيئة المنظورة.
- انتشار المحاجر والكسارات غير المنظم في الضفة الغربية.
- حفريات كثبان الرمل الطبيعية وتلوث الشاطئ في قطاع غزة.
- هياكل السيارات والإطارات المتناثرة في كل مكان.
- رواسب مناشير الحجر والكسارات التي يتم التخلص منها عشوائيا.
- المياه العادمة غير المعالجة والتي تطرح الى الطبيعة المفتوحة.
- عدم الالتزام الواضح في مخططات استعمال الأراضي وانماطها المتوفرة.
- عدم وجود نظام لتوحيد أو تجميل أو تحديد اماكن لافتات العرض والاعلانات وغيرها التي تنتشر في كل مكان لا سيما في المدن الرئيسية وتسبب ازعاجا في منظرها.

4.5.3 التراث الطبيعي و الحضاري

تتمتع فلسطين بتاريخ ثقافي وحضاري غني كما يستدل من المعالم الأثرية والتاريخية العديدة. وكثيرة هي الحضارات التي قامت على أرض فلسطين وبتوزيع جغرافي مثير. إن التراث الثقافي والحضاري مهم للغاية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. ويمثل هذا الغنى في حال حمايته وصيانته إمكانات اقتصادية عالية للأغراض السياحية، غير أن هذه الإمكانيات لم تستغل بعد بسبب غياب الوعي وقلة الموارد البشرية والمالية المطلوبة. فعلى سبيل المثال، فإن غزة من أقدم مدن العالم. وبالرغم من تدمير وخراب بعض المواقع الأثرية والمباني التاريخية على مر التاريخ إلا أنه بقي عدد كاف وجميل من هذه المواقع والمباني التي تستحق المحافظة عليها للأجيال القادمة. وعليه فإن هذا القطاع يواجه المشاكل والفجوات التالية:

- ضعف صيانة وحماية وحفاظ فاعل للكثير من الاماكن والمواقع التراثية والأثرية التاريخية وتلك الثقافية والحضارية.
- العبث والاهمال الحاصل بالمواقع الاثرية والتاريخية في معظم الأرض الفلسطينية.
- تغيير نمط استخدام العديد من المواقع والمباني الأثرية بما لا يتناسب مع الاستخدام التاريخي لها.
- تعدد منهجيات وطرق الترميم المتبع وعدم وجود معيار أو اسلوب موحد لجميع العاملين في هذا المجال.

- عدم التكامل في الية العمل في هذا القطاع بين كافة الاطراف ذات العلاقة.
- عدم تطبيق القوانين والتشريعات في هذا الخصوص ما يتيح المجال بالاعتداء على تلك المواقع.
- الهجمة الاسرائيلية الشرسة والممنهجة على التراث الثقافي الفلسطيني وترويره.

6.3 تغير المناخ

تعتبر ظاهرة التغير المناخي من أهم الأزمات التي تواجه البشرية لاشتمالها على تحديات خطيرة وطويلة الأمد سوف تؤثر على مختلف مناطق الكرة الأرضية. فتغير المناخ يتوقع له أن يؤدي إلى ارتفاع درجة حرارة سطح الأرض وإلى تغيرات في أنماط هطول الأمطار وتوزيعها. ويتوقع أن ينتج عن ذلك ارتفاع في مستوى سطح البحر نتيجة ذوبان الكتل والأنهار الجليدية وتمدد المياه بفعل ارتفاع درجة حرارتها مما قد يؤثر على المناطق الساحلية (بغمرها)، إضافة إلى زيادة وتيرة الظواهر المناخية المتطرفة (القصوى)، من جفاف وفيضانات وموجات حر. وسيكون لكل ذلك انعكاسات اقتصادية واجتماعية وبيئية وصحية خطيرة.

والجدير ذكره هنا ان سلطة جودة البيئة عملت بالتعاون والتنسيق مع الجهات المعنية، وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP خلال عام 2009 على إنجاز وثيقتين هامتين بما يتعلق بتغير المناخ والتحديات التي يمثلها على المستوى الفلسطيني وهي تحليل وضع تغير المناخ في الأرض الفلسطينية المحتلة وإستراتيجية التكيف مع تغير المناخ للأرض الفلسطينية المحتلة. وقد خلصت الوثيقتان إلى أن فلسطين سوف تكون عرضة لآثار ونتائج تغير المناخ بحيث:

- من المتوقع أن يكون هناك انخفاض في معدلات هطول الأمطار وارتفاع في درجات الحرارة مما يشكل تهديدا بتفاقم الجفاف وتزايد مشكلة ندرة المياه في فلسطين. قدر بزيادة بين 2.2 - 5.1 درجة مئوية، وانخفاضا في معدلات الأمطار السنوية بنسبة 10% بحلول عام 2020 وبنسبة 20% بحلول عام 2050. (UNDP, 2009)
 - من المتوقع أن يفاقم من مشكلة تدهور الأراضي والتصحر ما يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية الزراعية ويهدد الأمن الغذائي. مما قد يؤدي لانعكاسات اجتماعية اقتصادية و تفاقم مشكلة الفقر وعدم الاستقرار الاجتماعي.
 - ومن الاحتمالات الأخرى زيادة وتيرة ومعدلات وكثافة الكوارث الطبيعية الناجمة عن الجفاف أو الأحداث المناخية المتطرفة من عواصف وفيضانات أو موجات حر وجفاف
- وعليه فان هذا القطاع فيه عدد من الفجوات:

- حداثة العمل والاهتمام بهذا الموضوع على المستوى الوطني.
- نقص الوعي الكافي للتعامل مع هذا الموضوع على كل المستويات.
- الأرقام والبيانات ذات العلاقة غير متوفرة و/أو كافية.
- نقص الخبرة والكوادر والأبحاث الوطنية في هذا المجال.
- لم يتم اتخاذ اي من الاجراءات المتعلقة بالتأقلم مع هذه الظاهرة على المستوى الوطني والجاهزية لأي من التأثيرات والعواقب المتوقعة.
- لا يوجد توثيق وطني كمي ونوعي لعناصر ظاهرة التغير المناخي في فلسطين.

7.3 تلوث الهواء

تعاني فلسطين لا سيما في مراكز المدن من تلوث الهواء المحيط الأمر المرتبط مباشرة بالزيادة السكانية والنمو الصناعي والملوثات العابرة للحدود. لا يوجد حتى الان محطات رصد ومراقبة ثابتة أو متحركة لقياس جودة الهواء المحيط أو لقياس مدى تراكيز الانبعاثات التي تصدر عن المصادر الثابتة أو المتحركة على حد سواء، باستثناء محطتين تعودان الى احد

منظمات غير الحكومية (معهد أريج) واحدة منهما في جنوب الضفة الغربية والأخرى في شمالها. يحدث التغيير في خواص الهواء بسبب الانبعاثات المختلفة التي تنطلق الى الهواء من مصادر مختلفة قد تكون طبيعية كالبراكين والمياه المعدنية وغبار العواصف وحببيبات اللقاح والميكروبات المختلفة والاشعاعات الطبيعية مثل الرادون، أو غير طبيعية وهي التي تنتج عن الأنشطة البشرية وتعد الأخطر والأكثر تأثيراً على البيئة. وتختلف أضرار الملوثات العالقة حسب حجمها وطبيعتها، حيث انه من أخطرها على الإنسان والبيئة الكيماويات الزراعية ومنها المبيدات بأنواعها، بعض أنواع الهيدروكربونات (البنزوبايرين)، ألياف الاسيست، والمعادن الثقيلة المصاحبة للجسيمات الهوائية. ويعتبر قطاع النقل والمواصلات والقطاع الصناعي والغبار والدقائق الناتجة عن المحاجر والكسارات المنتشرة بكثرة في الضفة الغربية و صناعة الفحم خاصة في محافظة جنين من أهم مصادر تلوث الهواء، هذا بالإضافة الى المناطق الصناعية والمصانع الموجودة داخل المستوطنات في الضفة الغربية، والتلوث الإشعاعي بنوعيه المؤين و غير المؤين الناتج عن مصادر صناعية. ومن جانب اخر هناك التلوث العابر للحدود والقادم من اسرائيل، وبحكم الموقع واتجاه الرياح والطبيعة الطبوغرافية فان تأثير هذا المصدر واضح وملحوظ.

ومن الجدير بالذكر تلوث الهواء الناتج عن سوء إدارة النفايات الصلبة حيث يتجلى ذلك في الغازات الناتجة من مكبات النفايات سواء العشوائية او حتى في المكبات الصحية حيث لا يوجد حتى يومنا هذا نظام والية لجمع تلك الغازات أو معالجتها. ومن جانب اخر فإن حرق النفايات الصلبة بأنواعها سواء في المكبات العشوائية أو في مواقع إنتاج تلك النفايات كالزراعية مثلاً يؤدي إلى تلوث في الهواء وانبعاث الكثير من المواد الخطرة والسامة والضارة على صحة الإنسان، والتربة، والهواء، والمياه. كما أن تلوث الهواء قد ينشأ من محطات معالجة المياه العادمة في حالة عدم ضبط المعالجة فيها بطريقة سليمة، ومن أهم الغازات الناتجة من محطات المعالجة غاز كبريتيد الهيدروجين وغاز الميثان.

وقد قدرت كميات الانبعاثات الغازية (من جميع المصادر) من غازات ثاني اوكسيد الكربون، اول اوكسيد الكربون، اكاسيد النيتروجين، ثاني اوكسيد الكبريت والميثان ب 1421469، 43026، 8535، 611 و 48965 طن على التوالي (ARIJ 2007) وينتج تلوث الهواء ضمن المنشآت والبيوت واسبابه متعددة منها عمليات الحرق والطهي واستخدام المعطرات والتدفئة المختلفة والتدخين وغيرها. وبهذا الخصوص وضعت وزارة العمل بعض المعايير لأماكن العمل، إلا انه لا يتم قياس هذه الملوثات. تمتلك سلطة جودة البيئة مختبراً منتقلاً لقياس بعض الملوثات الأساسية للهواء وتم اعارته الى جامعة النجاح الوطنية لفترة محدودة بموجب مذكرة تفاهم والية تعاون مشترك. ولقد تم اصدار مواصفتين بالخصوص، الأولى حول تراكيز الانبعاثات من المصادر الثابتة والثانية حول جودة الهواء المحيط.

الضجيج: يعتبر قطاع الانشاءات وقطاع المواصلات وقطاع الصناعة من أهم مصادر هذا النوع من التلوث بالإضافة الى العمليات العسكرية الإسرائيلية. لا يوجد اي دراسة أو بحث شامل يحدد ملامح هذا النوع من التلوث، علماً بأن هناك مواصفة فلسطينية صدرت بالخصوص. وعليه فان هذا القطاع يواجه المشاكل والفجوات التالية:

- لا يزال موضوع تلوث الهواء من المواضيع البيئية التي لم تأخذ حظها من الاهتمام والعناية.
- لا يوجد ضبط للتلوث الهوائي من مصادره المختلفة.
- لا يوجد متابعة وتقييم نوعي أو كمي للتلوث الهوائي.
- لا يوجد تقييم للتلوث الهوائي العابر للحدود ومن المناطق الصناعية الاسرائيلية والمستوطنات بالضفة الغربية.
- لا يوجد قياس للملوثات داخل الأبنية سواء كانت سكنية / عامة أو صناعية.
- يوجد مستويات عالية من الضجيج في مراكز المدن ناتجة عن وسائط النقل ومن المناطق الصناعية غير المنظمة في مناطق البلديات.
- لا يوجد تقييم فعلي لمستوى الضجيج وتأثيراته الصحية والنفسية على الانسان في فلسطين.

- النظم والتشريعات لمراقبة جودة الهواء والحد من التلوث غير كافية أو مفعلة.
- غياب التعليمات والإجراءات لمنع استخدام الغازات الي تستنزف طبقة الأوزون رغم وجود نص في قانون البيئة حول ذلك.

8.3 البيئة البحرية والساحل

يعاني الساحل والبيئة البحرية في قطاع غزة من العديد من المشاكل البيئية التي من أهمها مشكلة التلوث ويعتبر المصدر الرئيس لهذا التلوث تصريف المياه العادمة غير المعالجة على طول الشاطئ في منطقة الشمال والوسط وجنوب غزة. وقد نجم عن هذا التلوث مشاكل صحية كبيرة للمستجمين وللحياة البحرية كذلك إضافة الى تأثير جودة السمك بهذا التلوث الساحلي. ويعاني القطاع السمكي في غزة من ظروف حرجة جداً، تتمثل في الصيد الجائر إذ إن حوالي 800 وحدة صيد تعمل حالياً في غزة أي بمعدل نصف ميل بحري مربع للوحدة. وتعتبر هذه المساحات قليلة جداً مقارنة مع المعايير الدولية حيث تدل المؤشرات على أن الثروة السمكية تستنفذ بسرعة كبيرة (EQA 2001).

ومن ناحية أخرى تشكل أماكن إلقاء النفايات الصلبة مشكلة تلوث حقيقية أخرى للساحل ومياه البحر إلا أن إدارة النفايات الصلبة تحسنت بشكل ملموس خلال السنوات القليلة الماضية في غزة. وأقيمت كذلك عدة حملات تنظيف للشاطئ بمبادرة من سلطة جودة البيئة ووزارة الشباب والبلديات. وقد ساهمت هذه الإجراءات في تخفيف حدة مشكلة الأماكن المفتوحة للتخلص من النفايات التي تنتثر على طول الشاطئ.

كما يشكل استخراج الرمال وسرقتها مشكلة كبيرة حيث قدرت كمية الرمال المستخرجة خلال العشرين عاما الماضية بأكثر من 25 م³ وذلك من منطقة مساحتها فقط 520 هكتارا (EQA 2001).

ومن المشاكل التي يعاني منها الساحل البحري مشكلة التعرية التي نجمت بالدرجة الأولى عن تشييد العديد من المنشآت مثل الموانئ والأرصعة وحواجز الأمواج والطرق وغيرها. وقد تسببت تلك المنشآت وخاصة موانئ الصيد ومطار غزة الدولي في حدوث تآكل للرمال وحدوث خلل في عمليات الترسيب الطبيعي.

أما المشاكل البيئية الإقليمية في هذه المنطقة من حوض المتوسط فتتعلق بتسريب الزيوت من السفن أو محطات رسوها والتلوث البحري، بعد حدوث كارثة معينة، أو تدفق الملوثات من المناطق المجاورة. وإن التلوث عن طريق تسريب الزيوت في غزة يرجع بشكل أساسي إلى عملية نقل الزيوت من قناة السويس إلى ميناء أسدود.

ولعل من أهم المشاكل التي تهدد المناطق الساحلية في الوقت الحاضر هي مشكلة التغيرات المناخية التي تنذر بحدوث العديد من المشاكل البيئية من أهمها ارتفاع منسوب مياه البحر. حيث يتوقع ان يرتفع منسوب مياه البحر المتوسط بحوالي 35 سم وذلك بحلول عام 2100 (UNDP 2009).

البحر الميت: يعد البحر الميت احد المعالم الطبيعية الفريدة في العالم حيث يقع في منطقة النقاء قارات ثلاث ويحتوي على أربع مناطق جغرافية حيوية فريدة وهي النظام الحيوي النهري، النظام الحيوي في الوديان، المناطق الموحلة والسبخات وأخيراً المناطق الجبلية والأجراف، ويمثل قيمة عالية جداً لمستقبل الاقتصاد والبيئة الفلسطينية.

منذ عام 1930 بدأ منسوب مياه البحر الميت بالهبوط بشكل تدريجي حيث بلغ هذا الهبوط ذروته خلال العشرين عاما السابقة حيث وصل معدل الهبوط من 80-100 سم سنويا (World Bank, 2007). ويعزى هذا الهبوط الى عدة اسباب منها المشروع الذي نفذته الحكومة الإسرائيلية عام 1964 والذي تم بموجبه تحويل جزء كبير من مياه مجرى نهر الاردن إلى مناطق في صحراء النقب، وكذلك كمية التبخر العالية والتي تصل الى 1200 ملم سنويا بالإضافة الى ضخ ما معدله 200م³ سنويا من البحر الى برك التبخير وذلك لاستغلالها لأغراض استخراج الأملاح.

ومن الجدير ذكره مشروع قناة البحرين الذي يجري العمل عليه حالياً والقاضي بجلب المياه من البحر الأحمر جنوباً إلى البحر الميت شمالاً، حيث تجري حالياً دراسة لتقييم الأثر البيئي والاجتماعي والاقتصادي لهذا المشروع من أجل التقرير في جدوى هذا المشروع من عدمه.

وعليه فإن هناك العديد من المشاكل والفجوات التي تواجه البيئة البحرية والساحل على النحو التالي:

- لا يوجد تقييم نوعي (زمني ومكاني) للبيئة البحرية.
- لا يوجد تقييم لكمية المخلفات التي تصرف إلى مياه البحر الأبيض المتوسط.
- لا يوجد تقييم نوعي وكمي لقطاع الثروة السمكية وتنظيمه في قطاع غزة.
- لا يوجد تقييم لتأثير تلوث مياه البحر على الثروة السمكية.
- لا يوجد تقييم لتأثير تلوث مياه البحر على السياحة.
- الزحف العمراني وتهديده للساحل البحري.
- تغيير معالم خط الشاطئ بسبب النشاطات البشرية والطبيعية المختلفة.
- هنالك تناقص شديد في مستوى مياه البحر الميت وانحسار لمساحته مما يشكل تهديداً لوجوده وللبيئة الأيكولوجية المحيطة به.
- السيطرة الكاملة للاحتلال على البحر الميت وبالتالي عدم القدرة الفلسطينية على الوصول إليه أو تنفيذ أية دراسة أو تحليل أو مشروع أو استغلاله للاستجمام أو للسياحة أو لتنمية المصادر.
- التحكم الإسرائيلي في روافد نهر الأردن وبالتالي كميات المياه التي تصل إلى البحر الميت والتي تكاد تكون معدومة.
- استغلال الاحتلال الجائر للمعادن والأملاح في البحر الميت بشكل غير مستدام.

9.3 البيئة وتنمية القطاعات الأخرى

هناك ارتباط وثيق بين قطاع البيئة وعملية التنمية المستدامة للقطاعات المختلفة، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، وينخرط قطاع البيئة مع القطاعات الأخرى مشكلاً أداة للتنمية المستدامة، والحفاظ على الموارد الطبيعية، وضمان مواصلة التنمية في القطاعات الأخرى، ويدعم مفهوم الاستدامة نحو موضوع تنمية الموارد البشرية.

1.9.3 قطاع الطاقة

يرتبط مستوى استهلاك الطاقة وزيادة استخدامها بشكل كبير في الأراضي الفلسطينية بمعدلات النمو السكاني ومستوى التطور الاقتصادي. فلسطين، شأنها شأن الدول النامية في استخدام مصادر الطاقة المختلفة، تعتمد بشكل كبير على استخدام الكهرباء والوقود الأحفوري، بكافة أشكاله، للاستعمالات المنزلية والصناعية والنقل والمواصلات، بالإضافة إلى استخدام الفحم والطاقة الشمسية (ARIJ 2007).

الكهرباء: تعتبر الكهرباء من المصادر الرئيسية للطاقة في فلسطين، حيث يتم استيرادها من إسرائيل وتستخدم في الأغراض المنزلية والصناعية، وتبلغ نسبة الأسر في الأراضي الفلسطينية المتصلة بشبكة الكهرباء العامة 99.8% عام 2008 موزعة كما يلي 99.7% في الضفة الغربية و 99.9% في قطاع غزة. يتم استيراد وشراء ما قدره 3065099 ميغاواط/ساعة من الكهرباء لكافة الأراضي الفلسطينية، حيث يتم شراء 2098999 ميغاواط / ساعة للضفة الغربية و 966100 ميغاواط/ ساعة لقطاع غزة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2008). علماً بأنه يتم توليد ما نسبته 9.7% من الاستهلاك الكلي في الأراضي الفلسطينية.

وتعتبر أسعار الكهرباء المشتراة في الأراضي الفلسطينية الأعلى ثمناً مقارنة مع الدول الأوروبية والدول العربية المجاورة، حيث يبلغ ثمن الكيلو واط الواحد 18 سنت من الدولار.

مشتقات النفط: النفط بمشتقاته المختلفة من البنزين والسولار والغاز المسال يتم شراؤه من إسرائيل، وتستخدم هذه المشتقات النفطية بأنواعها كوقود لوسائل النقل والمواصلات والحصول منها على الطاقة المستخدمة للأغراض المنزلية وفي الصناعة. ومن الملاحظ ان هناك تناسب طردي بين زيادة الاستخدام والطلب على مشتقات النفط المختلفة وبين الزيادة السكانية.

لقد تم مؤخرا اكتشاف حقلين للغاز الطبيعي في مياه البحر في قطاع غزة، حيث تفيد الدراسات الى ان هناك كميات كبيرة من الغاز تقدر بحوالي 1500 مليار قدم مكعب و150 مليار قدم مكعب من الحقلين على التوالي. علما بأن هذه الكميات تغطي وتزيد عن حاجة السوق المحلي في حال تم استغلالها بشكل مناسب (سلطة الطاقة الفلسطينية 2010).

الطاقة المتجددة: تقتصر الطاقة المتجددة المستخدمة في فلسطين على الطاقة الشمسية والتي تستخدم بشكل اساسي في تسخين المياه في السخانات الشمسية على مستوى منزلي الى جانب الطاقة الناتجة عن حرق الحطب والفحم والجفت (سلطة الطاقة الفلسطينية 2010). كما ان هنالك العديد من مشاريع استغلال الطاقة المتجددة مثل مشروع طاقة الرياح في المستشفى الاهلي ومشروع الانارة باستخدام الطاقة الشمسية في عناب/الخليل وعاطوف ومنيزل وغيرها من المواقع، وتشكل الطاقة المتجددة في مجملها نسبة 18% من الطاقة الكلية المستهلكة في فلسطين.

وعليه فان هذا القطاع يواجه المشاكل والفجوات التالية:

- قلة عدد المبادرات الهادفة لإنتاج واستغلال الطاقة المتجددة.
- عدم استغلال غاز الميثان في مكبات النفايات لإنتاج طاقة متجددة حتى الان.
- الاطار القانوني والمؤسسي الموجود لا يدعم استغلال وتسويق الطاقة المتجددة المنتجة.
- لا توجد شبكة قطرية للطاقة الكهربائية في فلسطين.
- ضعف البرامج الموجهة لترشيد استخدام الطاقة.
- ضعف البنية التحتية للتخزين الاستراتيجي للنفط والغاز.
- عدم وجود دراسة لتاثير استخدام وإنتاج الطاقة على البيئة الفلسطينية.
- عدم الاهتمام حتى الان بادخال الطاقة النظيفة لوسائل النقل التي تعمل بالكهرباء و الطاقة الشمسية وغيرها.
- قلة الاستثمار في قطاع الطاقة لا سيما الطاقة المتجددة على مستوى واسع.

2.9.3 قطاع الصناعة

تعتبر الصناعة من الركائز الرئيسية للاقتصاد وإقامة الدولة الفلسطينية المستقبلية، إلا أن هذا القطاع في فلسطين قليل نسبياً إذا ما قورن مع الدول المجاورة، ويواجه هذا القطاع العديد من المصاعب والتحديات المختلفة من اهمها الوضع السياسي لفلسطين وما يتبعه من محدودات لكمية ونوع وسهولة حركة الاستيراد والتصدير، كما ويرتبط ازدهار وتطور هذا القطاع بتوفر الموارد الأساسية المختلفة، ووضع الخطط والبرامج التنموية وقدرته على مواكبة التطور الاقتصادي العالمي.

هناك عدة أنواع للصناعات في فلسطين وهي في معظمها صناعات تقليدية وخفيفة ومنها الصناعات الكيماوية والدوائية، وصناعة دباغة الجلود، وصناعة النسيج والملابس، والصناعات الحجرية وصناعة الفحم، وصناعة الطلي الكهربائي للمعادن، وصناعة الأغذية (وزارة شؤون البيئة 2001).

تبلغ عدد المنشآت الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية باستثناء القدس 132938 منشأة منها 94270 منشأة في الضفة الغربية و 38668 منشأة في قطاع غزة، وتشمل القطاع الخاص والشركات الحكومية والقطاع الأهلي (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2008).

مما لا شك فيه أن قطاع الصناعة يشكل مصدراً من مصادر التلوث البيئي في فلسطين بإشكاله المختلفة، حيث ينتج عن ذلك القطاع الملوثات الصناعية الكيميائية الخطرة والنفايات الصلبة والسائلة والغازية. وعليه فإن هذا القطاع يواجه المشاكل والفجوات التالية:

- ضعف الاطار القانوني والمؤسسي الذي ينظم هذا القطاع وعلاقته بحماية البيئة.
- ضعف الالتزام بالقوانين والتشريعات والمواصفات والتعليمات البيئية ذات العلاقة.
- ضعف في الرقابة الرسمية على هذا القطاع وخاصة البيئية منها.
- ضعف في نظام الرقابة الذاتي على المواد المستخدمة وسميتها والنفايات الناتجة عن العمليات الصناعية وطريقة التخلص منها.
- انتشار المنشآت الصناعية بشكل عشوائي ومشتت في كافة المناطق وعدم تركيزها في مناطق صناعية متخصصة مما يعيق عمليات الرقابة والتفتيش عليها.
- ضعف في تبني ودعم تطوير مفاهيم الصناعة النظيفة والصديقة للبيئة.

3.9.3 قطاع النقل والمواصلات والاتصالات

لا تقل أهمية قطاع النقل والمواصلات عن القطاعات الأخرى في تحقيق التنمية الاقتصادية ورفاهية المجتمع، كما أنه يلعب دوراً كبيراً في تحقيق التواصل الجغرافي داخل المجتمع الفلسطيني.

تعتمد حركة النقل والمواصلات في فلسطين بالأساس على وسائل النقل البري للتنقل بين محافظات الوطن، وتشكل وسائل النقل العامة مثل الباصات وسيارات النقل العمومي والأجرة والمركبات التجارية بالإضافة إلى المركبات الخاصة الوسائل الرئيسية في عملية التنقل.

بلغ عدد السيارات في الضفة الغربية 116646 سيارة مرخصة في العام 2006 وتناقص هذا العدد الى 77584 في العام 2007، كما تزايدت اطوال شبكات المواصلات في الضفة الغربية من 4944 كم في العام 2003 الى 5147 كم في العام 2006 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2008).

ان استخدام وسائل النقل التقليدية الحالية في قطاع النقل والمواصلات يعتبر مصدراً من مصادر التلوث البيئي لما ينتج عنه من انبعاثات غازية ناتجة عن احتراق الوقود في تلك المركبات مثل أكاسيد الكبريت وأكاسيد النيتروجين وأول أكسيد الكربون والمواد العالقة وغيرها. كما يعتبر أحد المصادر الأساسية في زيادة مستويات الضجيج وهجرة الكائنات الحية من أماكن تواجدها، مما يعكس نفسه وتأثيره على الصحة والبيئة والمجتمع. كما ان تلبية المتطلبات المصاحبة لزيادة عدد وسائل النقل من شق شبكات طرق جديدة، يؤدي في واقع الحال الى ضغط اخر على البيئة الفلسطينية من خلال تغيير نمط استخدام الأراضي المستغلة لذلك الغرض، علماً بان نسبة الأراضي المستخدمة لقطاع النقل والمواصلات (الطرق) تبلغ 7.42% من المناطق المأهولة، والتي تقارب 3.73% من مجموع أراضي الضفة الغربية (ARIJ 2007).

ومن جانب اخر فان قطاع الاتصالات اخذ في التطور والانتشار مما يستدعي توسيع خدمات وشبكات البنية التحتية المطلوبة من محطات للبت الخلوي والبت الاذاعي والتلفاز وغيرها، حيث ينتج عن ذلك كله اشعاعات غير مؤينة، الأمر الذي يحتاج الى ضبط ومراقبة من أجل ضمان عدم تأثيره على الانسان والمحيط الحيوي.

وعليه فإن هذا القطاع يواجه المشاكل والفجوات التالية:

- عدم وجود ضبط لعدد السيارات المستخدمة وجودتها.
- عدم دعم وتفعيل قطاع النقل العام بما يحقق شروط حماية البيئة.
- استخدام البنزين الحاوي على الرصاص دون قيود.
- استخدام السولار الذي يحتوي على نسبة عالية من الكبريت.
- وجود نسبة عالية من وسائل النقل القديمة والتي لا تحوي وسائل التخفيف من الانبعاثات.
- غياب الاجراءات الخاصة بتقليل الانبعاثات من وسائل النقل وضبطها خلال عمليات الترخيص.
- غياب الرقابة والتفتيش الدوري على الانبعاثات من وسائل النقل.
- غياب التنسيق بين المؤسسات ذات العلاقة في مجال ضبط الانبعاثات من وسائل النقل.

4.9.3 قطاع الزراعة

يعتبر قطاع الزراعة أحد أهم القطاعات الاقتصادية حيث يسهم في ما يعادل 8.1% من الناتج المحلي الاجمالي في العام 2007. غير أن هذا القطاع من القطاعات التي تتقاطع بشكل كبير مع البيئة، حيث أن لأنماط الزراعية المستخدمة، وكميات وطرق استخدام الأسمدة والمبيدات، وكميات المياه اللازمة لهذا القطاع والأمراض المستجدة بين الحيوانات لها الأثر البيئي الواضح، لا سيما على التنوع الحيوي وتلوث أو تملح التربة، واستخدامات الأراضي، والتصحر، وتلوث المياه الجوفية وغيرها. ومما لا شك فيه أن لتطوير هذا القطاع وادارته بشكل سليم الأثر المهم على التنمية البيئية المستدامة، إذ ان لزيادة مساحة الرقعة الخضراء وتحسين وإدارة المراعي وتطوير وسائل وسبل الحصاد المائي وتحقيق الأمن الغذائي وتطوير أنماط وأساليب الزراعة والرعي بمجملها تدعم حماية البيئة ومصادرها. ومن الجدير بالذكر الممارسات الاحتلالية الهادفة الى تقويض قطاع الزراعة وذلك من خلال اقتلاع الأشجار وشق الطرق ومصادرة الأراضي الزراعية ومصادر المياه وتجريف التربة وبناء جدار الضم والتوسع العنصري وبناء المستوطنات، حيث أثر ذلك كله على هذا القطاع وبالتالي كان لها التأثير الواضح على البيئة أيضا (وزارة الزراعة 2010).

وعليه فان هذا القطاع يواجه المشاكل والفجوات التالية:

- ضعف في ضبط الأسمدة والمبيدات الزراعية المستخدمة.
- ضعف في التوعية والارشاد للمزارعين فيما يخص استخدام المبيدات والأسمدة الزراعية والأنماط الزراعية المستخدمة.
- ضعف في تقييم الممارسات والأساليب الزراعية المستخدمة على عناصر البيئة المختلفة.
- ضعف تطبيق القانون في مجال استغلال مصادر المياه الزراعية وحفر الابار واستغلال الينابيع.
- عدم وجود ادارة سليمة للنفايات الزراعية لا سيما الخطرة منها.
- ضعف في تشجيع الزراعة العضوية ودعمها.
- ضعف في ادارة وتطوير المراعي ومراقبة ومنع الرعي الجائر.

5.9.3 قطاع السياحة

يعتبر القطاع السياحي من أهم القطاعات الاقتصادية، فقد وصلت قيمة الانتاج في مختلف الأنشطة السياحية عام 2007 نحو 268 مليون دولار أمريكي (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2008)، الأمر الذي دفع العديد من المؤسسات والأفراد للاستثمار فيه. غير أن الاستثمار في هذا القطاع وزيادة المرافق السياحية وتزايد أعداد السياح له الأثر الواضح على البيئة، ولعل أهم

الأثار المترتبة على ذلك زيادة الضغط على الموارد الطبيعية، وزيادة المخلفات الناتجة عن هذا القطاع والتي تشكل مصدراً من مصادر التلوث للبيئة، وإحداث التلف ببعض الأثار لعدم وجود ضوابط أو لتعامل السياح معها بشكل غير لائق. ومن منطلق التقليل من الأثار السلبية للسياحة التقليدية على البيئة ولكي يكون للسياحة دوراً إيجابياً في المحافظة على الموروث البيئي والطبيعي ولتحقيق التوازن بين السياحة والبيئة من ناحية وبين المصالح الاقتصادية والاجتماعية من ناحية أخرى، فقد تم استحداث شكلاً جديداً للسياحة يعرف بـ "السياحة البيئية" وهي "السفر إلى مناطق طبيعية لم يلحق بها التلوث ولم يتعرض توازنها الطبيعي إلى الخلل، وذلك للاستمتاع بمناظرها ونباتاتها وحيواناتها البرية وحضاراتها في الماضي والحاضر" (مرفق البيئة العالمي 2010).

والسياحة البيئية قائمة على مبدأ التنمية المستدامة ما يعني الإعتماد على المصادر الطبيعية في السياحة دون الإضرار بها مع ضمان حق الأجيال القادمة في الاستفادة منها. وذلك يستدعي الحفاظ على التنوع الحيوي للمنطقة وحماية التراث الطبيعي والثقافي، وزيادة الوعي البيئي لدى المجتمع والأفراد وتعزيز إرتباط الانسان بالبيئة. ويواجه هذا القطاع المشاكل والفجوات التالية:

- وجود المستعمرات الإسرائيلية في مناطق قريبة جداً من المواقع الأثرية والطبيعية، وكذلك السيطرة الإسرائيلية على معظم المناطق "سياسياً وعسكرياً".
- ضعف في مفاهيم حماية الطبيعة من قبل المتنزهين وخاصة المتعلقة بالتلوث.
- قلة الوعي السياحي والبيئي بالمناطق الطبيعية والأثرية لدى الجمهور.
- الاعتداءات المتكررة على المناطق الأثرية والطبيعية.
- ضعف البنية التحتية للسياحة البيئية، من خرائط، ومسارات، ودليل بيئي، ومرشدي سياحة بيئية.
- ضعف الخدمات في المناطق السياحية كخدمات ادارة النفايات والصرف الصحي وغيرها.

10.3 الاطار القانوني والمؤسسي

1.10.3 القوانين و التشريعات

قانون البيئة: تعتبر المادة 33 من القانون الأساسي المعدل الأساس الدستوري للتشريعات الخاصة بحماية البيئة في فلسطين وما يبنى عليها من سياسات تشريعية حيث يعتبر القانون رقم (7) لعام 1999 الإطار القانوني العام الذي ينظم الحقوق والواجبات في حماية البيئة، وحيث انه يعتبر من القوانين الحديثة نسبياً وينظم قطاعاً يعتمد بالأساس على مبادئ علمية وفنية وتقنية فان إنفاذ القانون لن يتم إلا بمجموعة من الأنظمة التنفيذية والتعليمات والاشتراطات الفنية، أضف إلى ذلك شمولية قانون البيئة وتقاطعها مع مجموعة كبيرة من التشريعات الأخرى مثل قانون الصحة العامة وقانون الزراعة و قانون المياه وقانون المصادر الطبيعية وقانون العمل وعدد آخر من التشريعات.

في هذا الإطار فان سياسة التقييم البيئي تعتبر النظام التنفيذي الوحيد الذي صدر بناء على قانون البيئة بالإضافة إلى مجموعة التعليمات الخاصة بالإشعاع، وإلى حد ما فقد تم الإنتهاء من صياغة مجموعة من الأنظمة الخاصة بالنفايات الطبية والنفايات الصلبة والمياه العادمة و المحاجر والكسارات التي مازالت عالقة في مجلس الوزراء بانتظار الاعتماد منه، وهنا لا بد أن نذكر وجود صعوبات وتحديات في إصدار هذه النظم واللوائح تتمثل أساساً في التنازع بين المؤسسات على الصلاحيات في هذه الأنظمة بالإضافة إلى عدم إعطائها الأولوية من قبل مجلس الوزراء.

2.10.3 الاتفاقيات الدولية و التعاون الدولي و المنظمات الدولية

الاتفاقيات الدولية: إن المجتمع الدولي قد أعلن وتبنى العديد من القرارات والبيانات والمواثيق والمبادئ والاتفاقيات ذات الصلة بحقوق الإنسان البيئية والتي قد تجاوزت المائة اتفاقية سواء كانت اتفاقيات مباشرة أو غير مباشرة وقد أكدت الفقرة الثانية من المادة 10 من القانون الأساسي الفلسطيني على أن تعمل السلطة الوطنية الفلسطينية دون إبطاء على الانضمام إلى الإعلانات والمواثيق الإقليمية والدولية التي تحمي حقوق الإنسان، وهو ما انعكس في نص المادة 77 من قانون البيئة، ومع وجود كل هذه الاتفاقيات و غيرها ذات الأهمية في مجال البيئة، تلتزم فلسطين بدعم مبادئ وأهداف العديد من الاتفاقيات الدولية وتواصل مشاركتها في الترتيبات الإقليمية بشأن إدارة القضايا البيئية و التعاون الوثيق مع الأمم المتحدة وأجهزتها و وكالاتها من أجل تنفيذ مختلف النشاطات المتصلة بالبيئة. تشارك فلسطين كمرقب في هذه الاتفاقيات كونها تتمتع بصفة مراقب في الجمعية العامة للأمم المتحدة، مما يجعل إمكانية الاستفادة من المبادئ التي تقرها هذه الاتفاقيات و التعاون مع المجتمع الدولي و أشخاص القانون الدولي محدودا و يقتصر فقط على بعض الاتفاقيات المتداولة مثل الاتفاقيات الخاصة بطبقة الأوزون و الاتفاقيات الخاصة بمكافحة التصحر والأراضي الرطبة والاتفاقيات الخاصة بالتنوع الحيوي و اتفاقية بازل بشأن التحكم في حركة النفايات الخطرة واتفاقية تغير المناخ.

التعاون الدولي و المنظمات الدولية: إن تعاضم وتزايد الأخطار البيئية التي تهدد كوكب الأرض دفع الدول و هيئات المجتمع الدولي إلى الاهتمام بقضايا البيئة و عزز قناعة ضرورة تضافر الجهد الدولي من أجل الحد من تدهور البيئة مما نتج عنه إنشاء أجسام مجتمع دولي تولى اهتمام خاص للمشاكل البيئية أهمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومرفق البيئة العالمي و المنتدى البيئي الوزاري العالمي و كذلك مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة في جامعة الدول العربية و المجلس الاقتصادي الاجتماعي لعرب اسيا، وتستفيد فلسطين من علاقات فعالة وجيدة مع هذه الهيئات.

كما ان هناك العديد من البرامج والمشاريع الاقليمية والدولية التي تستهدف قطاع البيئة والتي تم انشاؤها لتعزيز التعاون الاقليمي والدولي في مجال تطوير البيئة، كما هو الحال بالنسبة لبرنامج أفق 2020 وسياسة الجوار الأوروبية والاتحاد من أجل المتوسط (الاتحاد الأوروبي)، حيث تشارك فلسطين في هذه البرامج والمشاريع.

3.10.3 الأنوار و المسؤوليات

بالعودة إلى تعريف البيئة في المادة الأولى من القانون والى نص المادة 33 من القانون الأساسي المعدل باعتبار حماية البيئة مسؤولية وطنية نجد أن سلطة جودة البيئة بصفتها المسؤولة عن صيانة البيئة وحمايتها و المحافظة على صحة الإنسان وكبح استنزاف المصادر الطبيعية والحد منه ومكافحة التصحر والحيلولة دون تفاقم ظاهرة التلوث وتعزيز الوعي البيئي وضمان تحقيق التنمية المستدامة فإنها بهذه المسؤولية تشترك مع مجموعة من المؤسسات الحكومية ذات العلاقة و وفق ما حددت الإستراتيجية البيئية الفلسطينية للعام 2000-2010 فان هذا التشارك يتمثل فيما يلي:-

- وزارة التخطيط ومجلس التنظيم الأعلى فيما يخص تخطيط استعمالات الأراضي.
- وزارة الحكم المحلي فيما يخص اشرافها على الهيئات المحلية التي تؤدي خدمة جمع ونقل والتخلص من النفايات الصلبة.
- وزارة الصحة فيما يخص النفايات الطبية داخل المنشآت الصحية بالذات ومجالات أخرى.
- سلطة المياه فيما يخص حماية مصادر المياه من الاستنزاف والتلوث وإدارة المياه العادمة.
- وزارة الزراعة فيما يخص استخدام الكيماويات الزراعية وإدارة الملاعي والغابات.
- وزارة الاقتصاد الوطني فيما يخص قضايا التلوث الصناعي والتحكم به وقضايا التجارة البيئية.
- وزارة النقل والمواصلات فيما يخص القضايا المتعلقة بالمرور و البنية التحتية وعوادم المركبات.

- وزارة السياحة و الآثار فيما يخص المحافظة على التراث الثقافي والطبيعي وإدارته.

- سلطة الطاقة فيما يخص توفير وتقنين استخدام و انتاج الطاقة.

وهنا نجد ان هذه هي خطوط عامة لتداخل الصلاحيات وبالتفصيل فإننا نجد أن التشابك أعمق ومعقد بشكل يصعب في بعض الأحيان تحديد الحدود الفاصلة لمهام و مسؤوليات كل من الجهات وقد نجد أن هذا التداخل يشمل مجموعة من الجهات في موضوع واحد، الأمر الذي أدى في كثير من الأحيان إلى تنازع بين المؤسسات في المهام والمسؤوليات، وفي الواقع العملي فقد كان لهذا التداخل الأثر السلبي الكبير في تمكين سلطة جودة البيئة من القيام بالمهام و المسؤوليات الموكلة لها والتي حددتها إستراتيجية البيئة عام 2000 - 2010.

بناء على ما تقدم وحسبما جاء في قانون رقم 7 لسنة 1999 بشأن البيئة فان الجسم البيئي (المؤسسة البيئية) تم اعتبارها على أساس انها وزارة، وبالتالي فانها تتمتع بالاستقلالية وتكون ممثلة في مجلس الوزراء. الا أن التعامل مع هذه المؤسسة على مر الحكومات الفلسطينية المتعاقبة ليس ثابتا، وتختلف صفتها القانونية من وقت لآخر، حيث أن الوضع الحالي لها أنها هيئة مستقلة وليست وزارة، وبالتالي فان ما يترتب على ذلك الوضع هو غياب تمثيل هذا الجسم في مجلس الوزراء، الأمر الذي يؤدي الى تفويض مسؤوليات بيئية الى جهات غير الجسم الرسمي للبيئة وغياب الرأي البيئي عن النقاش ورسم السياسات العامة على مستوى مجلس الوزراء، وتقاسم ان لم يكن تنازع بعض المسؤوليات أو الصلاحيات بين جهات أخرى ليست بالضرورة ذات علاقة. ولعل الأمثلة على ذلك كثيرة، ومن أحد تلك الأمثلة ما تم من تحويل لوزارة الحكم المحلي بقرار من مجلس الوزراء بقيادة اللجنة الوطنية لاعداد وتطوير الاستراتيجية الوطنية لادارة النفايات الصلبة، وهو الأمر الذي يتعارض مع النص الواضح والصريح في قانون البيئة والقاضي بأن ذلك الأمر هو من صلاحيات ودور وزارة البيئة. كما أن النظرة السائدة لهذه المؤسسة من قبل غيرها من الوزارات أنها تأتي في مستوى أدنى من مستوى وزارة، وبالتالي فانه لا يجوز لها أن تقود لجنة أو فريق يكون في عضويته وزارات. من جانب آخر فان هذه المؤسسة وحسب القانون الذي ينظم عملها تمثل الجسم المراقب لأعمال كل المؤسسات الأخرى من منظور حماية البيئة والتنمية المستدامة، وبالتالي فان استقلالية هذا الجسم ضرورية، وان اية تبعية لأي من المؤسسات الأخرى يذبيبه ويخفض من مستوى تأثيره ويخلق حالة من تضارب المصالح والمسؤوليات. بناء على ذلك فان هذا الجسم البيئي يجب أن يولى مزيدا من الاهتمام من قبل المستوى السياسي، وأن يمكن ويرفد ماليا واداريا، وأن يحافظ عليه مستقلا، وأن يرفع من مستواه الى درجة وزارة كي يكون في مصاف غيره من الوزارات وكي يكون له تمثيل دائم في مجلس الوزراء، الأمر الذي من شأنه أن يسمع الكلمة والرأي البيئي، ويخلق حالة من التوازن في هذا الجانب، ويعيد الأمور الى نصابها من حيث الأدوار والمسؤوليات والصلاحيات. وان نظرة سريعة الى دول العالم أو دول الاقليم، نجد مدى الاهتمام بملف البيئة ومدى الاهتمام بالمؤسسة البيئية، حيث تعتبر تلك المؤسسة في كثير من الدول من أهم المؤسسات المؤثرة في صنع القرار وتوجيهه.

ومن جانب آخر فقد تم مؤخرا اعتماد البيئة كقطاع جديد ضمن قطاع البنية التحتية، وتم العمل بموجب ذلك في سياق عملية اعداد الاستراتيجيات القطاعية المتعددة، ويعتبر ذلك خطوة في الاتجاه الصحيح في التعامل مع قطاع البيئة، الا أنه غير كافي. حيث أن البيئة وحسب ما تم من عمل في سياق اعداد الاستراتيجية القطاعية تتقاطع مع العديد بل مع جميع القطاعات الأخرى وبالتالي فان من الأولى أن يكون هناك قطاع خامس جديد على مستوى الدولة الى جانب القطاع الاقتصادي والقطاع الاجتماعي و قطاع الحكم و قطاع البنية التحتية، على أن يكون تحت مسمى الموارد الطبيعية والبيئة على غرار ما تم اعتماده في اعداد خطة الانعاش المبكر لقطاع غزة.

4.10.3 الجهات ذات العلاقة

السلطة القضائية: بداية فان المقصود بالسلطة القضائية هنا ليس فقط المحاكم على اختلاف درجاتها بل وأيضا جهاز النيابة العامة و الشرطة و قطاع المحامين، ومما لاشك فيه ان القضاء الفلسطيني يشهد حاليا مرحلة من التطور بصفة عامة إلا انه وبالرغم من مرور عشر سنوات على سريان قانون البيئة الا انه لم يتم التعامل لغاية الآن مع القضايا البيئية بأولوية ولا حتى كمثل القضايا الأخرى فنجد ان القضايا البيئية تواجه العديد من المشاكل منها:-

1. عدم الاهتمام بها أمام المحاكم و من المشتغلين بالقضاء و القانون.
2. القضية البيئية مهمشة و تختلط بغيرها من القضايا الأخرى أو ينظر بها ليس على أساس قانون البيئة بل بتكيف قانوني أخر.
3. لا يوجد متخصصين من رجال القانون في القضايا البيئية سواء قضاء او محامين أو نيابة عامة أو في جهاز الشرطة.
4. قلة الخبرة بإعداد التقارير الفنية لتدعيم القضية البيئية و التي يجب أن تعتمد عليها أي قضية بيئية.
5. عدم وجود ذراع تنفيذي لقانون البيئة كالشرطة والضابطة البيئية.

القطاع الأهلي: قبل انشاء السلطة الوطنية كان العمل الأهلي في فلسطين ينصب بالأساس على الاهتمام بالقضايا الاجتماعية و حقوق الإنسان بصفة عامة، ومع تزايد الاهتمام العالمي بقضايا البيئة نشأت مجموعة من الجمعيات غير الحكومية التي نشطت في مجال البيئة. وحسب السجلات الرسمية فقد بلغ عدد المنظمات غير الحكومية العاملة في فلسطين حوالي الأربعين منظمة، وأن هناك الكثير من المسؤوليات التي تقع على عاتق منظمات العمل الأهلي في مجال تنفيذ أنشطة في مجال حماية البيئة، وان هذه المنظمات تلعب دورا واضحا وخاصة في مجال التوعية البيئية والمشاركة الجماهيرية والدراسات البيئية والتجارب النموذجية. ويتراوح عمل ونشاط هذه المنظمات بين منظمات نشطة وقوية وتلعب دورا بارزا وملحوظا الى منظمات صغيرة تكفي ببعض النشاطات الصغيرة وغير المنتظمة الى منظمات غير فاعلة. ومن جانب اخر فان التنسيق بين هذه المنظمات وبين القطاع الرسمي يعتبر ضعيفا الى حد ما سواء على مستوى التخطيط أو رسم السياسات أو حتى في مجال تنفيذ المشاريع والأنشطة. وهذا بدوره يخلق حالة من عدم التكامل في العمل على المستوى الوطني ويخلق حالة من التنافس الأمر الذي قد يحرف الخطط والبرامج عن أهدافها. هذا بالإضافة الى عدم وجود اطار موحد ينظم عمل هذه الجمعيات ويضمن التكامل مع المؤسسات الرسمية، وأن هذه الأطر ان وجدت فهي غير فاعلة بالحد المطلوب.

القطاع الخاص: يعتبر القطاع الخاص لاعبا أساسيا وهاما في السياسات البيئية و ذلك بسبب ما يقوم بتنفيذه من مشاريع ونشاطات لها تأثير مباشر على البيئة، غير ان القطاع الخاص لم يصل إلى المستوى المطلوب منه في الالتزام البيئي، على الرغم من وجود اشتراطات واضحة وصريحة في قانون البيئة وسياسة التقييم البيئي في هذا الاتجاه. هناك حاجة الى تعزيز دور القطاع الخاص لينتقل من ملوث للبيئة إلى عامل مساعد في تخفيف الأثار البيئية، عبر دخوله إلى قطاع التدوير، إنتاج الطاقة البديلة... الخ. كما أن العديد من الشركات الخاصة تقوم بأعمال فنية لها علاقة بحماية البيئة، ويجب تعزيز هذه الشراكة وتطويرها. كما أن القطاع الخاص غير الرسمي يقوم بعمل هام في تدوير النفايات الأمر الذي يحتاج الى تطوير وتشجيع وتنظيم.

الأفراد والمواطنين: في الأساس ان كافة النشاطات المتعلقة بحماية البيئة تستهدف الإنسان وحقه في أن ينعم ببيئة آمنة وصحية، إلا أننا نجد أن المواطن الفلسطيني وبما لديه من هموم يومية يعتبر البيئة في أدنى سلم أولوياته، وعلى ذلك فانه سوف يكون من الصعب جدا انجاح اي جهود تستهدف حماية البيئة دون أن يكون لدى الإنسان الفلسطيني القناعة الكافية بأهمية

البيئة في تحسين حياته اليومية و الحفاظ على وجوده وكيونته، وكثيراً ما لا يشارك المواطن حتى بالحد الأدنى وهو دفع الاستحقاقات على الخدمات البيئية المقدمة من الهيئات المحلية (مثل المياه، المياه العادمة، النفايات الصلبة) مما يضعف تلك الهيئات فلا تكون قادرة على تنفيذ المهام الملقاة على عاتقها. ومن هنا نجد ان هناك حاجة للعديد من النشاطات الموجهة الى المواطن الفلسطيني في كل الفئات العمرية أو الطبقية والتي تهدف الى رفع مستوى الوعي البيئي وزيادة المعرفة لديه.

11.3 الانجاز والتقييم

الانجاز: بالرغم من المحددات والمعوقات المالية والمؤسسية والقانونية والسياسية والاحتلال والسيطرة الإسرائيلية على عناصر البيئة الفلسطينية فقد قامت سلطة جودة البيئة بانجازات واضحة في اتجاه تحقيق رسالتها وهي (صيانة البيئة الفلسطينية وحمايتها والمحافظة على صحة الإنسان وكبح استنزاف المصادر الطبيعية والحد منه ومكافحة التصحر والحيولة دون تفاقم ظاهرة التلوث وتعزيز الوعي البيئي وضمان تحقيق تنمية بيئية مستدامة)، ومن هذه الانجازات:

- تم في كانون الأول من العام 1996 إنشاء الجسم الفلسطيني الرسمي والمتمثل في سلطة البيئة الفلسطينية لأجل حماية البيئة الفلسطينية والحفاظ على ما تبقى من مواردها، وهي المسؤولة عن التخطيط الإستراتيجي والتشريع والمراقبة وإعداد اللوائح التنفيذية لحماية البيئة.
- تم في سنة 1998 إنشاء وزارة الدولة لشؤون البيئة الفلسطينية ودمج سلطة البيئة الفلسطينية فيها.
- تم إعداد الإستراتيجية البيئية الفلسطينية سنة 1999 وهي أولى المحاولات الفلسطينية للتخطيط الاستراتيجي في قطاع البيئة.
- تم إقرار قانون رقم (7) لسنة 1999 بشأن البيئة من قبل المجلس التشريعي.
- تم في الفترة 1996 انجاز عدة أعمال ودراسات منها استراتيجية التنوع الحيوي في فلسطين وخطة العمل المرافقة لها، ودراسة عن معالجة وإعادة استخدام النفايات السائلة ودراسة عن تطوير المراعي.
- تم في نهاية سنة 2000 إعداد دراسة الطبيعة وقت الحرب - العدوان الإسرائيلي على الأمن البيئي في فلسطين.
- تم في نهاية سنة 2000 إعداد تقرير عن العدوان الإسرائيلي على البيئة الفلسطينية خلال انتفاضة الأقصى.
- تم اعداد الدراسة المكتبية لحالة البيئة في فلسطين من خلال اليونيب في العام 2003.
- تم اعتماد الهيكل التنظيمي لسلطة جودة البيئة عام 2005.
- تم اعداد التقرير الوطني الثالث عن حماية التنوع الحيوي في فلسطين عام 2006.
- تم تنفيذ مشروع الادارة المتكاملة لمساقط المياه في حوض الفارعة بشراكة مع الاتحاد الأوروبي والأردن عام 2007.
- تم إعداد واعتماد خطة الاصلاح والتنمية الخاصة بالبيئة للعام 2008 للتنفيذ خلال ثلاث سنوات من بداية العام 2009 حتى نهاية عام 2011.
- تم اعداد تقرير لتقييم الأثر البيئي للحرب الأخيرة على غزة في العام 2009.
- تم اعداد تقرير عن حالة التغير المناخي في فلسطين في العام 2009.
- تم اعداد استراتيجية للتكيف مع التغير المناخي في فلسطين في العام 2009.
- تم تشكيل مجموعة العمل القطاعية الخاصة بالبيئة والتي تضم المؤسسات الشريكة والدول المانحة المهتمة والمؤسسات الدولية.

- المتابعة المستمرة لتنفيذ برنامج الرقابة والتفتيش وإصدار الموافقات البيئية.
- المتابعة المستمرة للعديد من برامج رفع وتعزيز الوعي والمعرفة البيئية.
- تم تنفيذ مشروع إنشاء المحمية الطبيعية في وادي غزة.
- المشاركة بتمثيل فلسطين في العديد من المؤتمرات والاجتماعات الدولية المتخصصة بالبيئة وحمايتها.
- المشاركة والتعاون مع المؤسسات والشركات المحلية والجامعات الفلسطينية في عقد عدة مؤتمرات متخصصة بالبيئة الفلسطينية وحمايتها.
- ما زال العمل جاريا على اعداد استراتيجيية وطنية لادارة النفايات الصلبة في الأراضي الفلسطينية بالتعاون مع المؤسسات ذات العلاقة.

بالرغم من الانجازات التي تمت فان هنالك عدد من النشاطات التي خطط لانجازها ولم تتم لأسباب عدة منها سياسية وإدارية ومنها عدم توفر التمويل و الأجهزة والمختبرات اللازمة وفي بعض الحالات الكادر المتخصص. وبالرجوع الى خطة الاصلاح والتنمية 2008-2010 وما تم تقديمه من قبل سلطة جودة البيئة من مشاريع ذات اولوية في القطاع البيئي والموضحة في الجدول ادناه (جدول رقم 2) وعددها 32 مقترح، الا ان تلك الخطة لم تعتمد سوى مشروعا واحدا من جملة المقترحات المقدمة. علما بأن المشروع الوحيد الذي اعتمد من هذه القائمة لم يتم تنفيذه لعدم توفير موارد مالية. الا أن سلطة جودة البيئة عملت على تنفيذ بعض هذه النشاطات بجهود ذاتية وامكانات محدودة. أما بخصوص خطة الانعاش المبكر واعادة اعمار قطاع غزة فانه لم يتم تنفيذ اي من المشاريع التي جاءت كاولويات للتعامل مع الوضع هناك، وان تم تنفيذ بعضها الا ان ذلك غير موثق بما يبين مدى التنفيذ كما ونوعا. ومن جانب اخر فقد تم اعداد تقرير لحالة البيئة في قطاع غزة من خلال برنامج الأمم المتحدة للبيئة، حيث تضمن هذا التقرير مجموعة من التدخلات والمشاريع اللازمة للتعامل الطارئ مع الوضع هناك، الا أن ايا من تلك التدخلات لم تتم.

جدول 2 : قائمة المشاريع المقترحة لخطة الاصلاح والتنمية 2008-2010

ملاحظات	المشروع المقترح (خطة الاصلاح والتنمية 2008-2010)	الرقم
تم جزئيا	رفع الوعي البيئي حول الاستخدام الرشيد للمصادر البيئية	1
تم جزئيا	استعمال الاعلام لرفع الوعي البيئي	2
تم جزئيا	تعزيز دور المرأة في حماية البيئة	3
تم جزئيا	تطوير المناهج البيئية في التعليم	4
لم يتم	تطوير نظام ادارة للمحميات الطبيعية والمناطق المحمية والمنتزهات الوطنية	5
لم يتم	تطوير خطة لادارة الساحل البحري	6
لم يتم	اعداد انظمة وتشريعات لحماية البيئة البحرية	7
لم يتم	اعداد مواصفات لجودة مياه البحر	8
لم يتم	اعداد خطة لادارة الاصناف المهدة	9
لم يتم	ادارة التنوع الحيوي	10
تم جزئيا	اعداد لوائح وانظمة لادارة التنوع الحيوي	11
تم جزئيا	اعداد لوائح وانظمة لتنظيم الصيد	12
قيد الاعداد للتنفيذ	مكافحة التصحر للتكيف مع التغير المناخي	13
تم	اعداد تقرير حول واقع التغير المناخي في فلسطين	14
لم يتم	بناء القدرات المؤسسية لتعزيز استجابة فلسطين لاتفاقية التغير المناخي	15
لم يتم	اعدادانظمة وتشريعات حول حماية التربة	16
لم يتم	اعداد خطة ادارة لاستغلال مصادر الحجر	17
لم يتم	اعداد انظمة وتشريعات حول حماية المشهد	18
تم جزئيا	اعداد لوائح وانظمة حول ادارة المياه العادمة	19
تم جزئيا	اعداد لوائح وانظمة حول ادارة النفايات الخطرة	20
لم يتم	تطوير خطة ادارة بيئية لقطاع الصناعة	21
لم يتم	اعداد دراسة جدوى اعادة استخدام الكمخة	22
لم يتم	اعداد لوائح وانظمة حول المبيدات والاسمدة الكيماوية	23
تم جزئيا	تأهيل وتفعيل مختبر مراقبة جودة الهواء المتنقل	24
تم جزئيا	تطوير وتحديث القوانين والسياسات البيئية	25
لم يتم	تطوير استراتيجية التنمية المستدامة	26
لم يتم	اعداد تقارير حالة البيئة الفلسطينية	27
لم يتم	تطوير استراتيجية حول التوعية البيئية	28
لم يتم	تطوير وتقييم البنية التحتية التكنولوجية لمكاتب سلطة جودة البيئة	29
تم جزئيا من خلال الخطط القطاعية	دمج البعد البيئي في السياسات والخطط والبرامج الوطنية	30
تم جزئيا	تطوير وتعزيز قدرات كوادر سلطة جودة البيئة	31
لم يتم	بناء مختبر بيئي مرجعي ومركز معلومات بيئي وطني	32

التقييم: بناء على تحليل واقع البيئة، فإن الجدول التالي (جدول رقم 3) يبين نقاط الضعف والتحديات لقطاع البيئة الفلسطيني مقابل نقاط القوة والفرص المتاحة له وعليه وبالرغم من عظم نقاط الضعف التي تواجه قطاع البيئة الفلسطيني فإنه يمكن وضمن هذه الإستراتيجية القطاعية قيد الإعداد استخلاص التالي:

- ضرورة العمل الجاد على وتأكيد تنفيذ توجه السلطة الوطنية الفلسطينية نحو تنظيم القطاعات المختلفة واعتماد البيئة كواحد من القطاعات الفاعلة ودعم سلطة جودة البيئة مؤسساتيا وماليا وقانونيا.
- ضرورة رفع مستوى التعاون والتكامل والتناسق مع المؤسسات الأكاديمية والبحثية الحكومية وغير الحكومية الفلسطينية والمتخصصة بأمور البيئة والبيئة الفلسطينية والعمل الدعوب على تحقيقه كاملا مع الزمن وخاصة من خلال استغلال الاهتمام العالمي والدولي بموضوع البيئة في التقدم للمشاركة بمشاريع ونشاطات ترفع من مستوى ونوعية عناصر البيئة الفلسطينية المختلفة.

جدول 3: التحليل الرباعي، نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات

نقاط القوة	نقاط الضعف
- وجود قانون بيئي ناظم للعمل في القطاع ككل.	- عدم اكتمال إصدار اللوائح التنفيذية والتعليمات المنبثقة عن القانون البيئي.
- وجود مؤسسة بيئية رسمية بهيكل تنظيمي واضح أنشئت بقرار رسمي لتعنى بالقضايا البيئية.	- ضعف التطبيق الواضح لقانون البيئة وغيره من القوانين ذات العلاقة.
- وجود نسبة من الكوادر المؤهلة والمتخصصة في مجال البيئة.	- عدم وجود ذراع تنفيذي لتطبيق القانون البيئي ورصد التعديات على البيئة كالضابطة أو الشرطة البيئية.
- وجود عدد من المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني النشطة في مجال العمل البيئي.	- عدم اعتبار البيئة كغيرها من المواضيع في القضايا أمام المحاكم وفي السلك القضائي.
- وجود نسبة تعليم عالي جيدة وكذلك نوع من الوعي والمعرفة في القضايا البيئية لدى المواطنين وفئات المجتمع المختلفة.	- عدم توفر المعلومات البيئية الكافية على شكل قاعدة معلومات شاملة وواضحة ودقيقة ومحدثة.
- وجود العديد من الدراسات البيئية التي تناولت مواضيع عدة في القطاع البيئي.	- ضعف النظام الحكومي الواضح في المتابعة اليومية لقضايا انتهاكات البيئية والتعديات.
- وجود العديد من برامج التوعية البيئية لمختلف فئات المجتمع.	- عدم وجود الخبرة الكافية في التعامل مع حالات الطوارئ وإدارة الأزمات البيئية.
- ادراج البيئة ضمن المناهج التعليمية.	- قلة عدد الطواقم الفنية الموجودة في المؤسسة البيئية.
- وجود عدد من المؤسسات الأكاديمية والبحثية الحكومية وغير الحكومية الفلسطينية والمتخصصة بأمر البيئة.	- عدم الانسجام والتناسق بين المؤسسات الوطنية المختلفة في نواحي التخطيط والتنفيذ وغيرها.
- وجود عدد من المسوحات البيئية الدورية التي يقوم بها جهاز الإحصاء الفلسطيني.	- التعارض والتناقض بين القوانين الفلسطينية العاملة مما يؤدي إلى تنازع الصلاحيات و التنافس بالأدوار
	- عدم إيلاء البيئة كقطاع الاهتمام الكافي على مر الحكومات الفلسطينية المتعاقبة.
	- عدم وجود نظام ضبط ورقابة لعناصر البيئة المختلفة وللتلوث الناتج عن العمليات المختلفة.
	- عدم إدخال العنصر البيئي كعنصر أساسي عند دراسة الخطط التنموية المختلفة مما يعكس عدم التزام قطاعات التنمية المتعددة بأمر البيئة.
	- عدم كفاية خدمات البنية التحتية لتغطية كافة أرجاء الوطن (النفائيات الصلبة، النفائيات السائلة، شبكات المياه).
	- عدم وجود معلومات او بيانات متخصصة في مواضيع بيئية كالنفائيات الخطرة مثلا.
	- ضعف في الموارد المالية المخصصة لتطوير القطاع البيئي.
	- ضعف الوعي والمعرفة البيئية لدى الفئات المختلفة من المجتمع.

التحديات

- التحديات والانتهاكات والتدمير الذي يمارسه الاحتلال الإسرائيلي بحق البيئة الفلسطينية.
- العراقيل التي يضعها الاحتلال الإسرائيلي أمام التنمية الفلسطينية في كافة المجالات.
- عدم السيطرة على العديد من المصادر الطبيعية والبيئية والتي تشكل أساس العمل البيئي.
- المشاكل والظواهر البيئية العالمية مثل ظاهرة التغير المناخي وما ينتج عنه من آثار كالتصحر وشح مصادر المياه وانحسار الرقعة الخضراء وغيرها.
- التحديات المالية العالمية وزيادة الفقر وانتشار البطالة، الأمر الذي يصرف النظر عن البيئة.
- الوضع السياسي الحالي في الأراضي الفلسطينية والتباعد الحاصل بين شقي الوطن.

الفرص

- التوجه العام في السلطة الوطنية الفلسطينية نحو تنظيم القطاعات المختلفة واعتماد البيئة كواحد من القطاعات الفاعلة مما يتيح دعم سلطة جودة البيئة مؤسساتيا وماليا وقانونيا.
- إمكانية إشراك القطاع الخاص بالأمور البيئية.
- الاهتمام العالمي والدولي بموضوع البيئة وتوجيه الكثير من الدعم المالي نحو هذا القطاع.
- إمكانية التعاون والتكامل والتنسيق مع المؤسسات الأكاديمية والبحثية الحكومية وغير الحكومية.
- وجود العديد من الاتفاقيات البيئية المعتمدة دوليا والتي تضمن حق الدول والشعوب تحت الاحتلال ودورها في حماية البيئة.

4. الأولويات والأهداف الإستراتيجية

اعتماداً على تحليل الواقع وتقييم الانجازات والإخفاقات وتحليل نقاط الضعف والقوة والتحديات والفرص المتاحة فقد تم تحديد ستة أولويات وأهداف للإستراتيجية القطاعية للبيئة تخدم الفترة المحددة (2011 - 2013) وتمتد للمدى الطويل، وهي كما يلي:

1. بيئة فلسطينية نظيفة وآمنة وخالية من التلوث.
2. البيئة الطبيعية والتراث الحضاري في فلسطين مصانان ومحافظ عليهما.
3. المصادر الطبيعية الفلسطينية مدارة بطريقة مستدامة.
4. كافة الإجراءات اللازمة للتكيف مع ظاهرة التغير المناخي ولمكافحة التصحر ولمواجهة الكوارث البيئية والطبيعية متخذة.
5. الإطار المؤسسي والقانوني البيئي قوي وفاعل ويعمل بشكل متكامل ومتناسق.
6. دولة فلسطين ملتزمة بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية بشأن البيئة.

5. السياسات القطاعية

من أجل الوصول الى الأهداف الاستراتيجية المحددة أعلاه وتحقيقها، وبناء على تحليل الواقع الحالي للبيئة الفلسطينية وما تعانيه تلك البيئة من مشاكل وفجوات، فقد تم وضع عدد من السياسات القطاعية. ومن أجل تنفيذ هذه السياسات تم وضع عدد من التدخلات التي تأتي كمنشآت تارة وكبرامج تضم العديد من النشاطات تارة أخرى، هذا وقد تم توضيح تلك السياسات والتدخلات بشكل مفصل في الملاحق أ و ب. فيما يلي وصف سريع لهذه السياسات والتدخلات:

1. السياسات الهادفة لتحقيق بيئة فلسطينية نظيفة وآمنة وخالية من التلوث

- ضبط مصادر تلويث البيئة المختلفة
 - تقييم الانبعاثات من المنشآت الصناعية والحد منها.
 - وضع التعليمات وتوفير الامكانيات اللازمة لضبط الانبعاثات الغازية من عوادم المركبات
 - وضع نظام لتشجيع استخدام الطاقة النظيفة والبديلة وتنفيذ مشاريع ريادية
 - ضبط مصادر الازعاج البيئي المختلفة
 - ضبط مصادر الاشعاع المؤين وغير المؤين
 - معالجة مواقع التلوث الساخنة
 - تفعيل أنظمة مراقبة جودة الهواء والمياه والتربة
 - ضبط ومراقبة كمية ونوعيات الأسمدة والمبيدات المستخدمة
 - مراقبة جودة مياه البحر المتوسط
 - ضبط مصادر تلوث المياه واعادة تأهيل الحوض الساحلي في قطاع غزة
- تعزيز السلوك المرتبط بالحفاظ على البيئة ورفع مستوى الوعي البيئي العام
 - انشاء النوادي البيئية
 - استكمال دمج التعليم البيئي ضمن المناهج التعليمية في مراحل التعليم المختلفة
 - تفعيل أدوات الاعلام البيئي
 - تنظيم حملات التوعية البيئية لشرائح المجتمع المختلفة
 - انشاء مركز وطني يخدم أغراض التدريب والتعليم البيئي.
 - وضع خطة لتشجيع المبادرات الصديقة للبيئة.
- تحسين نظم إدارة النفايات السائلة والصلبة والخطرة
 - توسيع نطاق خدمة جمع النفايات وخدمة الطمر الصحي للنفايات الصلبة لتشمل كافة التجمعات السكانية في محافظات الوطن.
 - ازالة مخلفات المباني الناتجة عن الحرب على غزة.
 - اغلاق و/أو إعادة تأهيل مواقع المكبات العشوائية.
 - وضع خطة لتشجيع مبادرات وأنظمة تقليل وفصل وإعادة استخدام وتدوير النفايات وجمع الغازات الناتجة من مكبات النفايات الصلبة الصحية.

- وضع خطة لتشجيع مبادرات ومساهمات أو مشاركة القطاع الخاص في إدارة النفايات الصلبة والسائلة والخطرة.
- إنشاء نظام لتداول ونقل المواد الخطرة.
- إنشاء نظام لإدارة النفايات الخطرة.
- تنفيذ توصيات إستراتيجية النفايات الصلبة ومتابعتها.
- توسيع نطاق خدمة جمع ومعالجة المياه العادمة وإعادة استخدامها وتأهيل الشبكات والمحطات الموجودة.
- وضع وتنفيذ تعليمات المعالجة الأولية للمياه العادمة الصناعية.
- وضع خطة لإنشاء محطات المعالجة الصغيرة والمنزلية.

2. السياسات التي تؤدي إلى إدارة مستدامة للبيئة الطبيعية والتراث الحضاري الفلسطيني.

- تأهيل وإدارة المحميات الطبيعية والساحل
 - عمل مسح ميداني لتقييم حالة التنوع الحيوي
 - وضع خطة لحماية التنوع الحيوي والمحافظة على الأنواع والأصناف المهددة بالانقراض
 - اعداد خطط لتنظيم وإدارة المحميات الطبيعية والمتنزهات الوطنية والساحل.
 - تنفيذ مشروع لحماية وتطوير الاراضي الرطبة
 - اعداد نظام للسلامة الحيوية
- حماية المشهد الجمالي وحفظ التراث الحضاري
 - وضع نظام وخطة عمل لحماية و تحسين المشهد الجمالي.
 - صيانة وتأهيل مواقع التراث الطبيعي والثقافي
 - وضع خطة لتطوير وتشجيع السياحة البيئية

3. السياسات التي تؤدي إلى إدارة مستدامة للمصادر الطبيعية

- تنظيم استغلال المصادر الطبيعية المتاحة
 - اعداد خطط وتعليمات لاستخدام المصادر الطبيعية
- تنظيم استعمالات الأراضي
 - عمل مخطط وطني لتحديد انماط استخدام الاراضي

4. السياسات الهادفة لاعتماد ولاتخاذ كافة الإجراءات اللازمة للتكيف مع ظاهرة التغير المناخي ولمكافحة التصحر ولمواجهة الكوارث الطبيعية

- تعزيز القدرات للتعامل مع حالات الطوارئ والكوارث الطبيعية

- اعداد خطط وطنية للتعامل مع حالات الزلازل والجفاف والفيضانات
- اعداد خطط وطنية للتعامل مع حوادث المواد الخطرة ونفاياتها وتسرب منتجات النفط
- انشاء وتجهيز وتدريب هيئة طوارئ بيئية للتعامل مع الكوارث البيئية وانعكاساتها
- تعزيز اجراءات التكيف مع التغير المناخي
 - استخدام انماط واساليب زراعية قادرة على التكيف مع اثار التغير المناخي
 - تنفيذ برامج لتطوير انظمة الحصاد المائي
 - تنفيذ برامج لرفع الوعي بشأن التكيف مع التغير المناخي
 - توسيع نطاق استخدام مصادر المياه البديلة وغير التقليدية
- مكافحة التصحر
 - ايجاد استراتيجيات وطنية لمكافحة التصحر والية تمويل
 - تنفيذ مخرجات استراتيجية مكافحة التصحر
 - وضع خطة لادارة وتأهيل المراعي
 - زراعة مساحات اضافية من الأراضي لزيادة مساحة الرقعة الخضراء
 - تأهيل واستصلاح الأراضي المعرضة للانجراف

5. السياسات الهادفة لتفعيل وتقوية الإطار المؤسسي والقانوني البيئي ليعمل بشكل متكامل ومتناسق

- تطوير العمل المؤسسي في قطاع البيئة
 - مراجعة وتقييم الهياكل المؤسساتية لقطاع البيئة
 - تحديد الأدوار والصلاحيات لمؤسسات القطاع البيئي
 - بناء جسم تنفيذي لإنفاذ القانون والتشريعات البيئية وتفعيل دور السلطة القضائية
- تطوير الإطار القانوني الناظم للعمل البيئي
 - مراجعة وتحديث قانون البيئة والقوانين ذات العلاقة
 - إصدار الأنظمة و اللوائح الخاصة بالقانون
 - إصدار التعليمات و الاشتراطات الفنية و المؤشرات و المقاييس و المعايير اللازمة
- تعزيز قدرات المؤسسات البيئية
 - بناء قدرات وتمكين الكادر الوظيفي لسلطة جودة البيئة و المؤسسات القطاعية
 - انشاء مركز معلومات بيئي و اصدار تقرير دوري عن حالة البيئة
 - انشاء مختبرات بيئية مرجعية متخصصة
 - انشاء نظام رصد و مراقبة لملوثات الهواء و المياه و التربة و الملوثات العابرة للحدود
 - عمل دراسة لتقييم واقع البحث العلمي البيئي
 - وضع خطة لتطوير البحث العلمي و نقل التكنولوجيا في مجال البيئة

6. السياسات الهادفة لتعزيز دور والتزام فلسطين كدولة كاملة العضوية في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية بشأن البيئة

- تعزيز دور فلسطين في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية في مجال البيئة
 - تقييم المشاركة الفلسطينية في الاتفاقيات البيئية الدولية
 - موازنة التشريعات الوطنية مع متطلبات الاتفاقيات البيئية
 - حشد الجهود والطاقت لتمثيل فلسطين في الاتفاقيات البيئية بصفة العضوية الكاملة.
 - توثيق الانتهاكات البيئية للاحتلال ومتابعتها في إطار القانون الدولي.
- تشجيع المبادرات والتعاون البيئي مع الدول العربية ودول الإقليم والمنظمات الدولية.
 - تقييم المشاركة في الاتفاقيات البيئية العربية والإقليمية وتحقيق متطلبات الاستفادة منها
 - اجراء تقييم للمشاريع البيئية الإقليمية والعربية وزيادة حجم الاستفادة منها

ان هذا العدد الكبير من التدخلات المبينة أعلاه يعتبر طموحا جدا مقارنة مع الوقت المتاح للتنفيذ وهو ثلاث سنوات ابتداء من العام 2011-2013، ولكن ذلك الكم الكبير من التدخلات جاء ليعكس الحاجة الملحة للنهوض بهذا القطاع الذي يعاني من الكثير من المشاكل والفجوات التي ذكرت سابقا في تحليل الواقع. ولكن نظرا للتجربة السابقة للعمل في هذا القطاع، وللأوضاع السياسية المتغيرة وغير الثابتة، وللمصادر المالية التي قد لا تتوفر بالشكل والكم المطلوب، وللعقبات القانونية والمؤسسية التي قد تواجه تنفيذ هذه الخطة بما فيها من تدخلات، كل ذلك قد يشكل عائقا أمام تنفيذ كافة التدخلات المدرجة، لذا كان لزاما وضع الية لترتيب هذه التدخلات حسب الأولوية لخدمة هذا القطاع والنهوض به. ولعل أهم المعايير التي أخذت بالاعتبار في ترتيب الأولويات ما يلي:

- المساهمة في بناء الدولة: يعكس هذا المعيار مدى مساهمة التدخل في بناء الدولة.
- التأثير على الصحة والبيئة: يعكس هذا المعيار مدى تأثير التدخل على الصحة والبيئة.
- حجم التأثير (سكانيا، جغرافيا): يعكس هذا المعيار حجم التأثير للتدخل سكانيا وجغرافيا.
- التوافق مع الإطار القانوني الحالي: يعكس هذا المعيار مدى التوافق مع الأطار والاساس القانوني المعمول به حاليا.
- امكانيات تنفيذ ومتابعة التدخل (ماليا، بشريا، فنيا): يعكس هذا المعيار الامكانية المتاحة لتنفيذ التدخل من الناحية المالية والبشرية والفنية.
- تطوير قدرات القطاع وخدماته: يعكس هذا المعيار اسهام التدخل في تطوير القطاع البيئي.
- التكلفة مقابل الفائدة العائدة: يعكس هذا المعيار مقدار الفائدة العائدة من تنفيذ التدخل مقابل التكلفة.
- مخاطر متوقعة قد تؤثر على تنفيذ المشروع: يعكس هذا المعيار وجود مخاطر أخرى قد تؤثر على تنفيذ التدخل (التقييم سلبي).

بناء على ما تقدم وباخضاع كافة التدخلات للمعايير المبينة أعلاه وبمشاركة كافة الجهات ذات العلاقة والشركاء في القطاع تم التوصل الى الشكل التالي من ترتيب التدخلات حسب أولوياتها (جدول رقم 4)، حيث تم تقسيم التدخلات الى مجموعتين الأولى ذات الاهتمام على مستوى القطاع وليس بالضرورة أن تنفذ من قبل سلطة جودة البيئة، والأخرى هي الأولويات التي ستنفذها سلطة جودة البيئة.

جدول 4 : ترتيب التدخلات حسب الأولوية

الرقم حسب الأولوية	التدخل (تنفيذها سلطة جودة البيئة)	الرقم حسب الأولوية	التدخل (على مستوى قطاع البيئة)
1.	إصدار الأنظمة و اللوائح الخاصة بالقانون	.1	ضبط مصادر تلوث المياه واعادة تأهيل الحوض الساحلي في قطاع غزة.
2.	إصدار التعليمات و الاشتراطات الفنية و المؤشرات و المقاييس والمعايير اللازمة	.2	توسيع نطاق خدمة جمع النفايات وخدمة الطمر الصحي للنفايات الصلبة لتشمل كافة التجمعات السكنية في محافظات الوطن
3.	بناء قدرات وتمكين الكادر الوظيفي لسلطة جودة البيئة والمؤسسات القطاعية	.3	توسيع نطاق خدمة جمع ومعالجة المياه العادمة وإعادة استخدامها وتأهيل الشبكات والمحطات الموجودة
4.	توثيق الانتهاكات البيئية للاحتلال ومتابعتها في اطار القانون الدولي.	.4	اغلاق و/أو إعادة تأهيل مواقع المكبات العشوائية.
5.	انشاء مركز معلومات بيئي واصدار تقرير دوري عن حالة البيئة	.5	ازالة مخلفات المباني الناتجة عن الحرب على غزة.
6.	مراجعة وتحديث قانون البيئة والقوانين ذات العلاقة	.6	بناء جسم تنفيذي لإنفاذ القانون والتشريعات البيئية وتفعيل دور السلطة القضائية
7.	مراجعة وتقييم الهياكل المؤسسية لقطاع البيئة	.7	توسيع نطاق استخدام مصادر المياه البديلة وغير التقليدية
8.	تحديد الأدوار والصلاحيات لمؤسسات القطاع البيئي	.8	عمل مخطط وطني لتحديد انماط استخدام الاراضي
9.	تنفيذ توصيات إستراتيجية النفايات الصلبة ومتابعتها.	.9	زراعة مساحات اضافية من الأراضي لزيادة مساحة الرقعة الخضراء
10.	تفعيل أنظمة مراقبة جودة الهواء والمياه والترربة	.10	تنفيذ مخرجات استراتيجية مكافحة التصحر
11.	انشاء نظام رصد ومراقبة لملوثات الهواء والمياه والترربة والملوثات العابرة للحدود	.11	انشاء وتجهيز وتدريب هيئة طوارئ بيئية للتعامل مع الكوارث البيئية وانعكاساتها
12.	معالجة مواقع التلوث الساخنة	.12	تنفيذ برامج لتطوير انظمة الحصاد المائي
13.	إنشاء نظام لإدارة النفايات الخطرة	.13	استكمال دمج التعليم البيئي ضمن المناهج التعليمية في مراحل التعليم المختلفة
14.	وضع وتنفيذ تعليمات المعالجة الأولية للمياه العادمة الصناعية	.14	وضع خطة لإنشاء محطات المعالجة الصغيرة والمنزلية.
15.	وضع التعليمات وتوفير الامكانيات اللازمة لضبط الانبعاثات الغازية من عوادم المركبات	.15	استخدام انماط واساليب زراعية قادرة على التكيف مع اثار التغير المناخي
16.	تقييم الانبعاثات من المنشآت الصناعية والحد منها	.16	تأهيل واستصلاح الأراضي المعرضة للانجراف
17.	تنظيم حملات التوعية البيئية لشرائح المجتمع المختلفة	.17	وضع نظام لتشجيع استخدام الطاقة النظيفة والبديلة وتنفيذ مشاريع ريادية
18.	ايجاد استراتيجية وطنية لمكافحة التصحر والية تمويل	.18	وضع خطة لتشجيع مبادرات ومساهمات أو مشاركة القطاع الخاص في إدارة النفايات الصلبة والسائلة والخطرة.
19.	إنشاء نظام لتداول ونقل المواد الخطرة	.19	صيانة وتأهيل مواقع التراث الطبيعي والثقافي
20.	عمل مسح ميداني لتقييم حالة التنوع الحيوي		
21.	انشاء مركز وطني يخدم أغراض التثريب والتعليم البيئي		
22.	وضع خطة لحماية التنوع الحيوي والمحافظة على الأنواع والأصناف المهددة بالانقراض		

	23.	تفعيل أدوات الاعلام البيئي
	24.	انشاء النوادي البيئية
	25.	اعداد خطط وطنية للتعامل مع حالات الزلازل والجفاف والفيضانات
	26.	انشاء مختبرات بيئية مرجعية متخصصة
	27.	اعداد خطط لتنظيم وإدارة المحميات الطبيعية والمنتزهات الوطنية والساحل
	28.	اعداد خطط وتعليمات لاستخدام المصادر الطبيعية
	29.	اعداد خطط وطنية للتعامل مع حوادث المواد الخطرة ونفاياتها وتسرب منتجات النفط
	30.	ضبط مصادر الاشعاع المؤين وغير المؤين
	31.	تنفيذ برامج لرفع الوعي بشأن التكيف مع التغير المناخي
	32.	ضبط مصادر الازعاج البيئي المختلفة
	33.	وضع خطة لتشجيع مبادرات وأنظمة تقليل وفصل وإعادة استخدام وتوير النفايات وجمع الغازات الناتجة من مكبات النفايات الصلبة الصحية.
	34.	ضبط ومراقبة كمية ونوعيات الأسمدة والمبيدات المستخدمة
	35.	تنفيذ مشروع لحماية وتطوير الاراضي الرطبة
	36.	مراقبة جودة مياه البحر المتوسط
	37.	وضع خطة لتشجيع المبادرات الصديقة للبيئة
	38.	وضع خطة لتطوير وتشجيع السياحة البيئية
	39.	وضع خطة لادارة وتأهيل المراعي
	40.	اعداد نظام للسلامة الحيوية
	41.	عمل دراسة لتقييم واقع البحث العلمي البيئي
	42.	وضع خطة لتطوير البحث العلمي ونقل التكنولوجيا في مجال البيئة
	43.	وضع نظام وخطة عمل لحماية و تحسين المشهد الجمالي
	44.	تقييم المشاركة الفلسطينية في الاتفاقيات البيئية الدولية
	45.	تقييم المشاركة في الاتفاقيات البيئية العربية والاقليمية وتحقيق متطلبات الاستفادة منها
	46.	حشد الجهود والطاقت لتمثيل فلسطين في الاتفاقيات البيئية بصفة العضوية الكاملة.
	47.	مواعمة التشريعات الوطنية مع متطلبات الاتفاقيات البيئية
	48.	اجراء تقييم للمشاريع البيئية الاقليمية والعربية وزيادة حجم الاستفادة منها

6. توزيع الموارد والمسؤوليات

التكاليف التقديرية للتدخلات والنشاطات اللازمة لتحقيق أهداف إستراتيجية البيئة القطاعية للفترة 2011 - 2013 كما هي مفصلة في الملاحق أ و ب ومجملة بالجدول أدناه بلغت حوالي خمسة مليارات ونصف المليار شيكل موزعة على خمسة عشر سياسة (جدول رقم 5). التدخلات في غالبيتها تشكل برامج تنموية مستمرة لفترة طويلة المدى وعليه فان التكاليف المقدره لها يجب ان تكون ذات طبيعة مستمرة من أجل ضمان تواصل تنفيذ تلك التدخلات. ومن الجدير ذكره أن التكاليف المبينة ازاء كل تدخل هي تكاليف تقديرية وأولية وتحتمل الزيادة أو النقصان، ولعل التحديد الدقيق لتكلفة هذه التدخلات يأتي لاحقاً عند وضع تصاميم المشاريع وتفصيلاتها.

إن النشاطات والتدخلات للإستراتيجية القطاعية للبيئة الفلسطينية للفترة 2011 - 2013 كما هي مفصلة في الملاحق أ و ب تتطلب مشاركة معظم مؤسسات السلطة الفلسطينية بالإضافة لمؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والجامعات ومراكز الأبحاث والمؤسسات الدولية (جدول رقم 6). من حيث توزيع الأنوار والمسؤوليات فان المؤسسة الرئيسية التي ستتولى إعداد قيادة والإشراف على ومتابعة تنفيذ السياسات هي سلطة جودة البيئة والتي بدورها ستعمل على إشراك المؤسسات الأخرى في القطاع الحكومي والأهلي والخاص بشكل فعال في تنفيذها، حيث يبرز ذلك بوضوح في الجداول الملحقة التي تبين الية تنفيذ السياسات والتدخلات.

من أجل تطبيق فاعل للإستراتيجية البيئية القطاعية وتوزيع الموارد والمسؤوليات بشكل متكامل يجب تحقيق وتوفير العديد من المتطلبات ومنها:

- **التوافق والتناسق بالجهود:** تأكيد وجود الجهود المتوافقة والمتناسقة بين جميع مؤسسات السلطة الفلسطينية ويقصد هنا الاستراتيجيات القطاعية الثمانية عشرة والأخرى الخمس عبر القطاعية، حيث يجب العمل بشكل متكامل بين هذه الاستراتيجيات.
- **شمولية الامتثال بتنفيذ بنود الإستراتيجية:** يجب التأكيد على الامتثال بتنفيذ بنود الإستراتيجيات القطاعية وشموليتها لكافة القطاعات و التجمعات و الفئات المجتمعية وغيرها.
- **المتابعة وحسن التنفيذ:** ضمان وجود الية للمتابعة والتقييم لكافة البرامج المدرجة في الاستراتيجيات القطاعية.

1. ضبط مصادر تلوث البيئة المختلفة

الرقم	التدخلات	المؤسسة التي تنفذ التدخلات	2011 بآلاف الشواكل	2012 بآلاف الشواكل	2013 بآلاف الشواكل	المبلغ الكلي بآلاف الشواكل
-1	تقييم الانبعاثات من المنشآت الصناعية والحد منها اجراء مسح كامل لمواقع المحاجر والكسارات والمنشآت الصناعية الكبيرة في محافظات الوطن وتحديد الاحتياجات البيئية و تصويب أوضاعها ووضع الأنظمة البيئية لتنظيم القطاع	سلطة جودة البيئة وزارة الاقتصاد الوطني قطاع الحكم المحلي وزارة الداخلية إتحاد الصناعات القطاع الخاص	500	4250	4300	9050
-2	وضع التعليمات وتوفير الامكانيات اللازمة لضبط الانبعاثات الغازية من عوادم المركبات: وضع التعليمات اللازمة لضبط الانبعاثات من العوادم وتوفير الأجهزة وتوفير الكوادر اللازمة وتدريبها لتطبيق التعليمات وضبط التلوث	سلطة جودة البيئة وزارة النقل والمواصلات وزارة الداخلية المواصفات والمقاييس	300	600	800	1700
-3	وضع نظام لتشجيع استخدام الطاقة النظيفة والبديلة وتنفيذ مشاريع ريادية: وضع وتنفيذ خطة وطنية للاستخدام الأمثل لمصادر الطاقة البديلة في فلسطين اضافة الى تنفيذ أربعة مشاريع نموذجية للطاقة النظيفة والبديلة في أربع محافظات من الوطن، كذلك منح التسهيلات اللازمة للقطاع الخاص للاستثمار في هذا المجال	سلطة الطاقة سلطة جودة البيئة وزارة المالية القطاع الخاص مؤسسات المجتمع المدني مراكز البحث العلمي والجامعات	400	1000	1000	2400
-4	ضبط مصادر الازعاج البيئي المختلفة: اجراء مسح لتحديد مصادر الضجيج ووضع التعليمات اللازمة لضبطه وتطوير قدرات المؤسسات ذات العلاقة فنيا ولوجستيا	سلطة جودة البيئة الاقتصاد الوطني المواصفات والمقاييس وزارة الداخلية	400	400	400	1200

				وزارة العمل وزارة الصحة القطاع الخاص		
1300	300	500	500	سلطة جودة البيئة وزارة الاتصالات الجامعات ومراكز البحث العلمي المواصفات والمقاييس وزارة الداخلية القطاع الخاص	5- ضبط مصادر الإشعاع المؤين وغير المؤين: عمل مسح لتحديد مصادر الأشعاع وتصويب وضع المخالفين لتعليمات سلطة جودة البيئة ومتابعتهم وتطوير قدرات المؤسسات ذات العلاقة فنيا ولوجستيا	
26000	10,000	10,000	6000	سلطة جودة البيئة قطاع الحكم المحلي وزارة الصحة وزارة الأقتصاد الوطني وزارة الاشغال العامة وزارة الزراعة وزارة الداخلية سلطة المياه القطاع الخاص الجامعات ومراكز البحث	6- معالجة مواقع التلوث الساخنة: إجراء مسح لمواقع التلوث الساخنة وإجراء معالجة لعدد من المواقع حسب الأولوية وتطوير قدرات المؤسسات ذات العلاقة فنيا ولوجستيا	
2000	500	500	1000	سلطة جودة البيئة وزارة الزراعة وزارة الصحة	7- تفعيل أنظمة مراقبة جودة الهواء والمياه والترية: عمل مسح ميداني للملوثات الرئيسية للهواء بالاماكن المفتوحة (ثاني اكسيد الكربون، أول اكسيد الكربون، أكسيد النيتروجين والكبريت والجزيئات العالقة والرصاص،	

				سلطة المياه الجامعات ومراكز البحث مؤسسات المجتمع المدني	والاوزون) في جميع محافظات الوطن وخاصة مراكز المدن والأماكن المكتظة بالحركة المرورية وفي الأماكن الصناعية باستخدام المختبر الهوائي المتنقل والأجهزة المحمولة الخاصة بالقياس. وضع نظام لاجراء فحوصات دورية لجودة مصادر المياه. وعمل مسوحات لمواقع تلوث التربة في محافظات الوطن بالإضافة الى تمكين وتعزيز قدرات المؤسسات المعنية	
1200	400	400	400	سلطة جودة البيئة وزارة الصحة وزارة الزراعة	ضبط مصادر تلوث المياه واعادة تأهيل الحوض الساحلي في قطاع غزة: (أ) اجراء مسح ميداني لمصادر تلوث المياه وضبطها (ب) واعادة تأهيل الحوض الساحلي وتوفير مصادر بديلة للاستخدامات المنزلية والصناعية بما فيها محطة تحلية لمياه البحر في قطاع غزة	-8
----- 1190000	----- 665000	----- 235000	----- 190000	سلطة المياه قطاع الحكم المحلي القطاع الخاص		
1300	300	500	500	سلطة جودة البيئة سلطة المياه وزارة الصحة وزارة الزراعة القطاع الخاص	مراقبة جودة مياه البحر المتوسط: وضع نظام لمراقبة جودة مياه البحر وتطبيقه باجراء فحص عينات بشكل دوري من عدة أماكن واعماق على امتداد شاطي قطاع غزة وعلى فترات مختلفة حسب المواصفة الفلسطينية وتعزيز بناء القدرات اللازمة لذلك.	-9
1500	500	500	500	سلطة جودة البيئة وزارة الزراعة وزارة الصحة القطاع الخاص سلطة المياه وزارة الداخلية وزارة المالية الاقتصاد الوطني	ضبط ومراقبة كمية ونوعيات الأسمدة والمبيدات المستخدمة: اجراء مسح ورصد لانواع وكميات الأسمدة والمبيدات المستخدمة ووضع التعليمات والأنظمة لتنظيمها وادارتها	-10

المجموع (1)				
1137650	683500	253650	200500	
2. تعزيز السلوك المرتبط بالحفاظ على البيئة ورفع مستوى الوعي البيئي العام				
1100	300	300	500	<p>إنشاء النوادي البيئية:</p> <p>تقييم اداء الأندية البيئية القائمة وانشاء نوادي جديدة ضمن خطة وطنية ناظمة تضمن استمراريتها واقامة شبكة معلوماتية بين النوادي البيئية، وتوفير الامكانيات اللازمة</p> <p>سلطة جودة البيئة وزارة التربية والتعليم وزارة الشباب والرياضة الهيئات المحلية مؤسسات المجتمع المدني</p>
900	300	300	300	<p>استكمال دمج التعليم البيئي ضمن المناهج التعليمية في مراحل التعليم المختلفة:</p> <p>دمج المواضيع البيئية ضمن المناهج التعليمية للمراحل المتبقية بما فيها التعليم العالي وتطوير المناهج الحالية، وتوفير الكادر الوظيفي والاحتياجات اللازمة</p> <p>وزارة التربية والتعليم العالي سلطة جودة البيئة الجامعات ومراكز البحث مؤسسات المجتمع المدني</p>
1100	300	400	400	<p>تفعيل أدوات الإعلام البيئي:</p> <p>تأهيل وتدريب كوادر متخصصة في الإعلام البيئي، وتفعيل دور وسائل الإعلام المختلفة بما يخدم البيئة، ووضع برنامج أو خطة لتنظيم ذلك</p> <p>سلطة جودة البيئة وزارة الإعلام القطاع الخاص الجامعات ومراكز البحث مؤسسات المجتمع المدني</p>
1300	400	400	500	<p>تنظيم حملات التوعية البيئية لشرائح المجتمع المختلفة:</p> <p>تنفيذ العديد من ورش العمل والندوات البيئية، وتنظيم حملات توعية بيئية لمختلف فئات وشرائح المجتمع وتوفير ما يلزم من احتياجات فنية ولوجستية لتنفيذ هذه النشاطات ، وعمل دورات تدريبية لمدرسين في هذا المجال</p> <p>سلطة جودة البيئة وزارة التربية والتعليم وزارة الشباب والرياضة وزارة الاقتصاد الوطني قطاع الحكم المحلي وزارة الزراعة وزارة الاعلام سلطة المياه وزارة الأوقاف</p>

				مؤسسات المجتمع المدني		
4000	1500	1500	1000	سلطة جودة البيئة وزارة التربية والتعليم الجامعات ومراكز البحث مؤسسات المجتمع المدني	انشاء مركز وطني يخدم أغراض التدريب والتعليم البيئي: بناء وتجهيز المركز وتوفير ما يلزم من كوادر بشرية مدربة ومستلزمات فنية ولوجستية واعداد خطة عمل تضمن الاستمرارية له	15
1500	500	500	500	سلطة جودة البيئة وزارة التربية والتعليم وزارة الاقتصاد الوطني وزارة الاعلام وزارة الزراعة سلطة المياه وزارة المالية مؤسسات المجتمع المدني القطاع الخاص	وضع خطة لتشجيع المبادرات الصديقة للبيئة: اعداد واعتماد خطة وطنية لتشجيع المبادرات الصديقة للبيئة من خلال تخصيص جوائز وشهادات ومحفزات للمبادرات المميزة والتجارب الريادية في كافة القطاعات	16
9900	3300	3400	3200			المجموع (2)
3. تحسين نظم إدارة النفايات السائلة والصلبة والخطرة						
120000	40000	40000	40000	قطاع الحكم المحلي سلطة جودة البيئة وزارة التخطيط سلطة المياه وزارة الزراعة وزارة المالية وزارة الصحة القطاع الخاص مؤسسات المجتمع المدني	توسيع نطاق خدمة جمع النفايات وخدمة الطمر الصحي للنفايات الصلبة لتشمل كافة التجمعات السكانية في محافظات الوطن: إنشاء مكب طمر صحي اضافي واحد في الضفة الغربية وتوسيع مكبات قطاع غزة، وزيادة نسبة خدمة عملية جمع النفايات الصلبة لتصبح 100%	17

				منظمات الأمم المتحدة		
100000	30000	30000	40000	قطاع الحكم المحلي سلطة جودة البيئة وزارة الأشغال العامة وزارة الزراعة القطاع الخاص مؤسسات المجتمع المدني منظمات الأمم المتحدة	إزالة مخلفات المباني الناتجة عن الحرب على غزة: وتشمل إزالة انقاض المباني والمنشآت المهدامة واعادة تأهيل بعض الأراضي المتضررة و إزالة الألغام والمواد غير المتفجرة، وفحص هذه المناطق للتأكد من خلوها من المواد والنفايات الخطرة.	18
2400	1000	1000	400	سلطة جودة البيئة قطاع الحكم المحلي وزارة الأشغال العامة وزارة المالية القطاع الخاص	إغلاق و/أو اعادة تأهيل مواقع المكبات العشوائية: استكمال مسح المكبات العشوائية في كافة المناطق، واعداد خطة عمل للاغلاق أو التأهيل، وتطوير واعتماد معايير وتعليمات بيئية خاصة بذلك	19
2300	1000	1000	300	سلطة جودة البيئة قطاع الحكم المحلي سلطة الطاقة وزارة الاقتصاد الوطني القطاع الخاص مؤسسات المجتمع المدني	وضع خطة لتشجيع مبادرات وأنظمة تقليل وفصل وإعادة استخدام وتدوير النفايات وجمع الغازات الناتجة عن مكبات النفايات الصلبة الصحية: وضع خطة وتعليمات خاصة بتقليل وفصل واعادة استخدام النفايات وتدويرها وجمع الغازات الناتجة عن المكبات وتنفيذ عدد من المشاريع النموذجية في عدة مواقع	20
500	150	150	200	وزارة المالية سلطة جودة البيئة وزارة الاقتصاد الوطني قطاع الحكم المحلي القطاع الخاص	وضع خطة لتشجيع مبادرات ومساهمات أو مشاركة القطاع الخاص في إدارة النفايات الصلبة والسائلة والخطرة: تطوير نظام وخطة عمل لتقديم التسهيلات وتوفير الدعم الفني واللوجستي والمالي لمؤسسات القطاع الخاص لتنفيذ المشاريع في مجال ادارة النفايات الصلبة والسائلة والخطرة.	21

500	150	150	200	سلطة جودة البيئة وزارة الصحة وزارة الاقتصاد الوطني وزارة الزراعة سلطة المياه الجامعات ومراكز البحث القطاع الخاص	إنشاء نظام لتداول ونقل المواد الخطرة: وضع نظام لتداول وإدارة المواد الخطرة	22
500	150	150	200	سلطة جودة البيئة قطاع الحكم المحلي وزارة الصحة وزارة الاقتصاد الوطني وزارة الزراعة سلطة المياه الجامعات ومراكز البحث	إنشاء نظام لإدارة النفايات الخطرة: وضع نظام خاص لإدارة النفايات الخطرة من كافة مصادرها	23
--	غير محددة	غير محددة	غير محددة	قطاع الحكم المحلي سلطة جودة البيئة سلطة المياه وزارة الاقتصاد الوطني وزارة الزراعة وزارة التخطيط والتنمية الأدارية الجامعات والمراكز العلمية وزارة الصحة مؤسسات المجتمع المدني	تنفيذ توصيات إستراتيجية النفايات الصلبة ومتابعتها:	24
2000000 حسب تقدير	130000	400000	300000	سلطة المياه سلطة جودة البيئة	توسيع نطاق خدمة جمع ومعالجة المياه العادمة وإعادة استخدامها وتأهيل الشبكات والمحطات الموجودة:	25

سلطة المياه				قطاع الحكم المحلي وزارة الصحة وزارة الزراعة مؤسسات المجتمع المدني وزارة المالية القطاع الخاص	زيادة نسبة خدمة جمع ومعالجة المياه العادمة للمناطق غير المزودة بالخدمة وذلك من خلال عمل شبكات ومحطات معالجة جديدة وتأهيل شبكات الصرف الصحي ومحطات المعالجة القائمة واعادة استخدام المياه العادمة المعالجة	
35000	10000	10000	15000	سلطة جودة البيئة وزارة الاقتصاد الوطني سلطة المياه وزارة الصحة قطاع الحكم المحلي القطاع الخاص	وضع وتنفيذ تعليمات المعالجة الأولية للمياه العادمة الصناعية: وضع تعليمات لتنظيم معالجة المياه العادمة الصناعية وضمان تنفيذها بالتعاون مع كافة المؤسسات ذات العلاقة	26
15000	5000	5000	5000	مؤسسات المجتمع المدني سلطة جودة البيئة قطاع الحكم المحلي سلطة المياه وزارة الصحة الجامعات ومراكز البحث	وضع خطة لإنشاء محطات المعالجة الصغيرة والمنزلية: تنفيذ عدد من المشاريع النموذجية في عدد من المحافظات وخاصة في الريف لمعالجة المياه العادمة لاسيما الرمادية	27
2276200	1387450	487450	401300			المجموع (3)
4. تأهيل وإدارة المحميات الطبيعية والساحل						
3000	1000	1000	1000	سلطة جودة البيئة وزارة الزراعة مؤسسات المجتمع المدني الجامعات ومراكز البحث	عمل مسح ميداني لتقييم حالة التنوع الحيوي: اجراء مسح ميداني للتنوع الحيوي وتحديد لجميع الصنوف النباتية والحيوانية وحصر الأصناف المهددة بالانقراض وتلك النادرة وعمل قاعدة بيانات	28
25000	10000	10000	5000	سلطة جودة البيئة	وضع خطة لحماية التنوع الحيوي والمحافظة على الأنواع والأصناف المهددة	29

				وزارة الزراعة مؤسسات المجتمع المدني الجامعات ومراكز البحث	بالانقراض: اعداد وتطوير خطة لحماية الاصناف المهددة والنادرة واعادة توطينها وتنفيذها	
10000	4000	4000	2000	سلطة جودة البيئة وزارة الزراعة مصلحة مياه الساحل سلطة المياه مؤسسات المجتمع المدني الجامعات ومراكز البحث	اعداد خطط لتنظيم وادارة المحميات الطبيعية والمنتزهات الوطنية والساحل وتطويرها: عمل مسح ميداني للمحميات الطبيعية وتقييمها واعداد الخطط اللازمة لادارتها وحمايتها ، وعمل خطة لادارة المنتزهات الوطنية وخطة لادارة الساحل وتطويرها من خلال توفير الامكانيات المادية والفنية واللوجستية اللازمة	30
5000	2000	2000	1000	سلطة جودة البيئة وزارة الزراعة سلطة المياه وزارة الداخلية مؤسسات المجتمع المدني	تنفيذ مشروع حماية وتطوير الاراضي الرطبة: اعداد خطة عمل وتنفيذها لحماية وتطوير المناطق الرطبة واعادة تأهيلها	31
300	-	100	200	سلطة جودة البيئة وزارة الزراعة وزارة الصحة وزارة الاقتصاد الوطني الجامعات ومراكز البحث مؤسسات المجتمع المدني	اعداد نظام للسلامة الحيوية:	32
43300	17000	17100	9200			المجموع (4)
5. حماية المشهد الجمالي وحفظ التراث الحضاري						
15000	5000	5000	5000	سلطة جودة البيئة وزارة الزراعة قطاع الحكم المحلي	وضع نظام وخطة عمل لحماية و تحسين المشهد الجمالي: اعداد خطة عمل ونظام لتحسين المشهد الجمالي وحمايته من خلال الحد من التعديات التي تهدد المشهد الجمالي مثل التلوث الناتج عن النفايات العشوائية ونفايات الردم	33

				وزارة الداخلية وزارة الاقتصاد الوطني القطاع الخاص وزارة السياحة	والإطارات وغيرها، وإعادة تأهيل مناطق الكسارات المهجورة باستخدامها لأغراض مناسبة و/أو تحويلها لتصبح مناطق خضراء أو حدائق عامة.
22000	10000	10000	2000	وزارة السياحة والآثار سلطة جودة البيئة وزارة الثقافة قطاع الحكم المحلي مؤسسات المجتمع المدني الجامعات ومراكز البحث القطاع الخاص	34 صيانة وتأهيل مواقع التراث الطبيعي والثقافي: وضع الخطط اللازمة لحماية وصيانة وتأهيل المواقع الأثرية ومواقع التراث الطبيعي والثقافي، وتنفيذها
900	300	300	300	وزارة السياحة والآثار سلطة جودة البيئة وزارة الاعلام وزارة الاشغال العامة وزارة الداخلية القطاع الخاص مؤسسات المجتمع المدني	35 وضع خطة لتطوير وتشجيع السياحة البيئية: تطوير خطة من أجل تطوير السياحة البيئية واعداد البنية التحتية والمتطلبات اللازمة لذلك
37900	15300	15300	7300		المجموع (5)
6. تنظيم استغلال المصادر الطبيعية المتاحة					
800	200	300	300	سلطة جودة البيئة وزارة الزراعة وزارة الاقتصاد الوطني سلطة الطاقة وزارة المالية	36 اعداد خطط وتعليمات لاستغلال المصادر الطبيعية: اعداد الخطط الاستراتيجية اللازمة لاستغلال المصادر الطبيعية المتاحة مثل الغاز الطبيعي والحجر والرمال

				القطاع الخاص		
800	200	300	300		المجموع (6)	
7. تنظيم استعمالات الأراضي						
3000	1000	1000	1000	وزارة التخطيط والتنمية الادارية سلطة جودة البيئة وزارة الحكم المحلي سلطة الاراضي وزارة الزراعة وزارة الاشغال العامة وزارة المواصلات سلطة المياه	عمل مخطط وطني لتحديد انماط استخدامات الأراضي: عمل مخطط لاستعمالات الأراضي القائمة وتطوير مخطط لتحديد أنماط استعمالات الأراضي	37
3000	1000	1000	1000		المجموع (7)	
8. تعزيز القدرات للتعامل مع حالات الطوارئ والكوارث الطبيعية						
500	200	150	150	سلطة جودة البيئة وزارة الزراعة سلطة المياه وزارة الداخلية وزارة الصحة وزارة الاقتصاد الوطني قطاع الحكم المحلي وزارة الاشغال العامة الجامعات ومراكز البحث مؤسسات المجتمع المدني	اعداد خطط وطنية للتعامل مع حالات الزلازل والجفاف والفيضانات: اعداد خطة وطنية للتعامل مع حالات الزلازل والجفاف والكوارث الطبيعية واعداد نظام لذلك يحدد الاجراءات المطلوبة والأدوار والمسؤوليات لكل من المؤسسات ذات العلاقة	38
700	200	300	200	سلطة جودة البيئة	اعداد خطط وطنية للتعامل مع حوادث المواد الخطرة ونفاياتها وتسرب منتجات النفط:	39

				وزارة الداخلية وزارة الصحة وزارة النقل والمواصلات وزارة الأشغال العامة وزارة المالية مؤسسات المجتمع المدني وزارة العمل وزارة الاقتصاد الوطني	اعداد خطة للتعامل مع حوادث المواد والنفايات الخطرة وتسرب منتجات النفط وتحديد الاحتياجات البشرية واللوجستية والفنية اللازمة لذلك واعداد نظام يحدد الأدوار والمسؤوليات للمؤسسات ذات العلاقة	
15000	5000	5000	5000	سلطة جودة البيئة وزارة الداخلية وزارة الصحة وزارة الأشغال العامة قطاع الحكم المحلي مؤسسات المجتمع المدني القطاع الخاص الجامعات ومراكز البحث	إنشاء وتجهيز وتدريب هيئة طوارئ بيئية للتعامل مع الكوارث البيئية وانعكاساتها: إنشاء وتجهيز وتشغيل جسم وطني يعنى بالطوارئ البيئية والطبيعية وانعكاساتها	40
16200	5400	5450	5350			المجموع (8)
9. تعزيز اجراءات التكيف مع التغير المناخي						
3000	1000	1000	1000	وزارة الزراعة سلطة جودة البيئة سلطة المياه القطاع الخاص مؤسسات المجتمع المدني الجامعات ومراكز البحث	استخدام انماط واساليب زراعية قادرة على التكيف مع اثار التغير المناخي: دعم استخدام وانتشار الاساليب والانماط الزراعية القادرة على التكيف مع آثار التغير المناخي، حيث يتمثل ذلك في نوع المنتوجات والمزروعات وكذلك اساليب الري ونقل وتوزيع المياه وغيرها	41
30000	10000	10000	10000	وزارة الزراعة سلطة جودة البيئة	تنفيذ برامج لتطوير أنظمة الحصاد المائي:	42

				سلطة المياه مؤسسات المجتمع المدني القطاع الخاص	تطوير أنظمة الحصاد المائي وتعزيز استعمالها وانتشارها وخاصة في المناطق المنحدرة ودعم استخدماتها
900	300	300	300	سلطة جودة البيئة وزارة الزراعة سلطة المياه سلطة الطاقة وزارة الاعلام وزارة الاقتصاد الوطني القطاع الخاص مؤسسات المجتمع المدني	43 تنفيذ برامج لرفع الوعي بشأن التكيف مع التغير المناخي: تنظيم حملات التوعية وذلك لفئات المجتمع المختلفة من أجل رفع الوعي البيئي حول اثر التغير المناخي من أجل اماكن التكيف مع ذلك التغير
1400000 حسب تقدير سلطة المياه (تحلية في الضفة ومياه معالجة للزراعة)	600000	500000	300000	سلطة المياه وزارة الزراعة سلطة جودة البيئة القطاع الخاص مؤسسات المجتمع المدني	44 توسيع نطاق استخدام مصادر المياه البديلة وغير التقليدية: توسيع نطاق استخدام المياه العادمة المعالجة من محطات معالجة المياه العادمة لا سيما في الأغراض الزراعية
1433900	611300	511300	311300		المجموع (9)
10. مكافحة التصحر					
400	-	200	200	سلطة جودة البيئة وزارة الزراعة سلطة المياه القطاع الخاص مؤسسات المجتمع المدني	45 ايجاد استراتيجيات وطنية لمكافحة التصحر والية تمويل: تطوير استراتيجيات وطنية لمكافحة التصحر وكذلك الية تمويل لتلك الاستراتيجيات

				الجامعات ومراكز البحث		
30000	10000	10000	10000	سلطة جودة البيئة وزارة الزراعة سلطة المياه القطاع الخاص مؤسسات المجتمع المدني	تنفيذ مخرجات استراتيجية مكافحة التصحر:	46
600	-	300	300	سلطة جودة البيئة وزارة الزراعة سلطة المياه القطاع الخاص مؤسسات المجتمع المدني	وضع خطة لإدارة وتأهيل المراعي: اعداد خطة وطنية لتنظم ادارة المراعي وتطويرها وتأهيلها	47
60000 حسب تقدير وزارة الزراعة	25000	20000	15000	وزارة الزراعة سلطة جودة البيئة سلطة المياه وزارة التربية والتعليم قطاع الحكم المحلي مؤسسات المجتمع المدني	زراعة مساحات اضافية من الأراضي لزيادة مساحة الرقعة الخضراء: تنفيذ برامج زراعة اشجار في مناطق مختلفة ومتعددة لا سيما الأراضي الحكومية وأراضي الوقف	48
1000 300000 حسب تقدير وزارة الزراعة	----- 100000	500 100000	500 100000	سلطة جودة البيئة وزارة الزراعة سلطة المياه القطاع الخاص مؤسسات المجتمع المدني	اعداد خطة لتأهيل واستصلاح الأراضي المعرضة للانجراف وتنفيذها: (أ) اعداد خطة (ب) تنفيذ برامج لاستصلاح وتأهيل الأراضي المعرضة للانجراف وذلك باستخدام السلاسل الحجرية والجدران وغيرها لحماية التربة وحجز كميات اضافية من مياه الأمطار	49

				المجموع (10)		
392000	135000	131000	126000			
11. تطوير العمل المؤسسي في قطاع البيئة						
600	-	300	300	سلطة جودة البيئة وزارة الحكم المحلي وزارة الصحة سلطة المياه سلطة الطاقة وزارة الاقتصاد الوطني وزارة الداخلية وزارة العمل	مراجعة وتقييم الهياكل المؤسسية لقطاع البيئة:	50
400		200	200	سلطة جودة البيئة وزارة الحكم المحلي وزارة الصحة سلطة المياه سلطة الطاقة وزارة الاقتصاد الوطني وزارة الداخلية وزارة العمل مؤسسات المجتمع المدني	تحديد الأدوار والصلاحيات لمؤسسات القطاع البيئي:	51
8000	6000	1500	500	سلطة جودة البيئة وزارة العدل وزارة الداخلية مجلس القضاء الأعلى مؤسسات المجتمع المدني	بناء جسم تنفيذي لانفاذ القانون والتشريعات البيئية وتفعيل دور السلطة القضائية: إنشاء شرطة بيئية لتكون ذراع تنفيذي للقانون وتدريبها وتزويدها بما يلزم، وتدريب العاملين في السلك القضائي كالقضاة والمحامين على القضايا البيئية	52
9000	6000	2000	1000			المجموع (11)

12. تطوير الإطار القانوني الناظم للعمل البيئي

1500	500	500	500	سلطة جودة البيئة وزارة الصحة وزارة الحكم المحلي وزارة الزراعة سلطة المياه سلطة الطاقة وزارة العدل وزارة الداخلية المجلس التشريعي مؤسسات المجتمع المدني	مراجعة وتحديث قانون البيئة والقوانين ذات العلاقة:	53
1700	600	600	500	سلطة جودة البيئة وزارة الصحة وزارة الحكم المحلي وزارة الزراعة سلطة المياه سلطة الطاقة وزارة العدل وزارة الداخلية مجلس الوزراء مؤسسات المجتمع المدني	إصدار الأنظمة و اللوائح الخاصة بالقانون البيئي:	54
1200	400	400	400	سلطة جودة البيئة وزارة الصحة وزارة الحكم المحلي وزارة الزراعة	إصدار التعليمات و الاشتراطات الفنية و المؤشرات و المقاييس و المعايير اللازمة:	55

				سلطة المياه سلطة الطاقة وزارة العدل وزارة الداخلية مجلس الوزراء مؤسسات المجتمع المدني		
4400	1500	1500	1400		المجموع (12)	
13. تعزيز قدرات المؤسسات البيئية						
9000	3000	3000	3000	سلطة جودة البيئة وزارة الصحة وزارة الحكم المحلي وزارة الزراعة سلطة المياه سلطة الطاقة وزارة الاقتصاد الوطني وزارة السياحة وزارة الاعلام وزارة التربية والتعليم مؤسسات المجتمع المدني	بناء قدرات وتمكين الكادر الوظيفي لسلطة جودة البيئة والمؤسسات القطاعية: بناء قدرات موظفي سلطة جودة البيئة والمؤسسات القطاعية الأخرى من خلال التدريب وتوفير الاجهزة والمعدات الضرورية وكذلك زيادة عدد الكادر في سلطة جودة البيئة	56
35000	10000	10000	15000	سلطة جودة البيئة قطاع الحكم المحلي الجهاز المركزي للإحصاء وزارة الزراعة سلطة المياه سلطة الطاقة	انشاء مركز معلومات بيئي واصدار تقرير دوري عن حالة البيئة: انشاء مركز معلومات بيئي متخصص والاصدار الدوري لتقرير حالة البيئة	57

				وزارة الصحة الجامعات ومراكز البحث القطاع الخاص مؤسسات المجتمع المدني	
7000	2000	2000	3000	سلطة جودة البيئة الجامعات ومراكز البحث	58 انشاء مختبرات بيئية مرجعية متخصصة: انشاء مختبر مرجعي متخصص لمراقبة عناصر البيئة المختلفة
2400	700	700	1000	سلطة جودة البيئة وزارة الصحة وزارة الزراعة سلطة المياه الجامعات ومراكز البحث مؤسسات المجتمع المدني	59 انشاء نظام رصد ومراقبة لملوثات الهواء والمياه والتربة والملوثات العابرة للحدود: اعداد نظام لمراقبة وضبط الملوثات البيئية وتوفير الأماكن اللازمة.
400	-	200	200	سلطة جودة البيئة الجامعات ومراكز البحث مؤسسات المجتمع المدني	60 عمل دراسة لتقييم واقع البحث العلمي البيئي: اعداد دراسة لتقييم اداء مراكز البحث العلمي والأبحاث المنجزة في هذا المجال.
30000	10000	10000	10000	سلطة جودة البيئة الجامعات ومراكز البحث مؤسسات المجتمع المدني	61 وضع خطة لتطوير البحث العلمي ونقل التكنولوجيا في مجال البيئة: انشاء مراكز ابحاث علمية وتوفير البعثات ونقل التكنولوجيا الصديقة للبيئة
83800	25700	25900	32200		المجموع (13)
14. تعزيز دور فلسطين في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية في مجال البيئة					
300	100	100	100	سلطة جودة البيئة وزارة الخارجية ممثلة فلسطين في الأمم المتحدة مجلس الوزراء	62 تقييم المشاركة الفلسطينية في الاتفاقيات البيئية الدولية:

				وزارة التخطيط	
1100	400	400	300	سلطة جودة البيئة وزارة الخارجية مجلس الوزراء المجلس التشريعي	63 مواعمة التشريعات الوطنية مع متطلبات الاتفاقيات البيئية:
900	300	300	300	سلطة جودة البيئة وزارة الخارجية مجلس الوزراء المؤسسات الدولية وزارة التخطيط	64 حشد الجهود والطاقت لتمثيل فلسطين في الاتفاقيات البيئية بصفة العضوية الكاملة:
1900	600	700	600	سلطة جودة البيئة وزارة الزراعة سلطة المياه سلطة الطاقة وزارة الحكم المحلي الاشغال العامة وزارة الاقتصاد الوطني وزارة الداخلية وزارة العدل مؤسسات المجتمع المدني الجامعات ومراكز البحث القطاع الخاص	65 توثيق الانتهاكات البيئية للاحتلال ومتابعتها في اطار القانون الدولي:
4200	1400	1500	1300		المجموع (14)
15. تشجيع المبادرات والتعاون البيئي مع الدول والمنظمات العربية ودول الاقليم					
400	-	200	200	سلطة جودة البيئة	66 تقييم المشاركة في الاتفاقيات البيئية العربية والاقليمية وتحقيق متطلبات الأستفادة منها:

				وزارة الخارجية ممثلة فلسطين في الجامعة العربية وزارة التخطيط		
600	200	200	200	سلطة جودة البيئة وزارة الخارجية وزارة التخطيط	اجراء تقييم للمشاريع البيئية الاقليمية والعربية وزيادة حجم الاستفادة منها:	67
1000	200	400	400			المجموع (15)
5453250	2894250	1457250	1101750			المجموع الكلي

جدول 6: توزيع مشاركة المؤسسات المختلفة في تدخلات الإستراتيجية القطاعية للبيئة الفلسطينية

عدد المشاركة بالتدخلات	المؤسسة/الوزارة
67	1. سلطة جودة البيئة
45	2. مؤسسات المجتمع المدني
36	3. وزارة الزراعة
35	4. سلطة المياه
33	5. مؤسسات القطاع الخاص
25	6. الجامعات ومراكز الأبحاث
24	7. وزارة الصحة
21	8. وزارة الاقتصاد الوطني
29	9. قطاع الحكم المحلي
18	10. وزارة الداخلية
13	11. سلطة الطاقة
9	12. وزارة الأشغال العامة
9	13. وزارة المالية
6	14. وزارة التخطيط والتنمية الإدارية
7	15. وزارة التربية والتعليم العالي
6	16. وزارة الإعلام
4	17. مجلس الوزراء
5	18. وزارة الخارجية
4	19. وزارة العدل
4	20. وزارة السياحة والآثار
4	21. وزارة العمل
2	22. وزارة النقل والمواصلات
2	23. وزارة الشباب والرياضة
2	24. المجلس التشريعي
2	25. وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
1	26. مجلس القضاء الأعلى
1	27. سلطة الأراضي
1	28. اتحاد الصناعات
1	29. الهيئات المحلية
1	30. وزارة الأوقاف والمقدسات الإسلامية
1	31. مصلحة مياه الساحل
1	32. وزارة الثقافة
1	33. الجهاز المركزي للإحصاء

7. المتابعة والتقييم

ان متابعة تنفيذ اية استراتيجية هي ضمانه لمراقبتها وفحص مدى تحقيقها للأهداف التي حددت فيها، ولعل اعتماد عدد من المؤشرات لمراقبة مدى تحقق الأهداف هو الطريقة المثلى لذلك. ومن أجل تسهيل المراقبة تلك وتقييم مراحل التقدم فإنه لا بد من أن تكون تلك المؤشرات واضحة ومحددة وقابلة للقياس ومرتبطة بزمن.

وفي سياق هذه الاستراتيجية تم وضع العديد من المؤشرات التي جاءت على نوعين؛ النوع الأول جاء مبنيًا على النتائج التي ستصدر عن تنفيذ كل تدخل من التدخلات التي اعتمدت، حيث وضحت هذه المؤشرات في الملحق (ب) ازاء كل واحد من التدخلات، والتي جاءت مرتبطة مباشرة مع التدخل، والتي تساهم في عددها أو تزيد عن عدد التدخلات المعتمدة.

أما النوع الثاني من المؤشرات فهي المؤشرات غير المباشرة، والتي ليست مرتبطة تمامًا بالتدخلات وإنما هي نتيجة غير مباشرة لتنفيذ تلك التدخلات، وهي أداة لقياس مدى التقدم في تحسين نوعية البيئة بشكل عام، ولعل من الأمثلة على تلك المؤشرات مايلي:

1. نسبة الأسر التي تتخلص من المياه العادمة بواسطة شبكات الصرف الصحي.
2. نسبة الاسر المدخومة بخدمة جمع النفايات الصلبة.
3. نسبة مساحة الأراضي الخضراء.
4. نسبة النفايات الصلبة التي يتم طمرها في مكبات صحية.
5. نسبة النفايات الصلبة التي يتم فصلها وإعادة تدويرها.
6. كمية المياه العادمة التي يتم معالجتها.
7. كمية المياه العادمة المعالجة التي يتم إعادة استخدامها.
8. نسبة السكان الحاصلين على مصدر مياه آمن.
9. نسبة تراكيز الملوثات في مصادر المياه.
10. نسبة تراكيز الانبعاثات الغازية والعوالق في الهواء المحيط.
11. كميات غاز ثاني أكسيد الكربون المنتج لكل فرد.
12. نسبة الأصناف المهددة في التنوع الحيوي.
13. مساحة المناطق المحمية لحفظ الأصناف.

ومن الجدير بالذكر أن متابعة تنفيذ التدخلات المدرجة لقطاع البيئة خلال فترة الإستراتيجية 2011 - 2013 من خلال آلية منتظمة ضروري من أجل تعلم الدروس واستخلاص العبر والخروج بتوجهات أكثر دقة لاستخدامها في إعداد الإستراتيجيات اللاحقة (لسنوات ما بعد 2013).

ان فلسطين كغيرها من الدول ملتزمة باعلان أهداف التنمية للألفية الذي صدر في العام 2000 ليتم تحقيقها حتى 2015، ولعل البيئة وحمايتها واحدة من أهم الأهداف التي جاءت في هذا الاعلان حيث جاء ذلك في الهدف السابع (ضمان توفر أسباب بقاء البيئة)، حيث جاء ضمن هذا الهدف عدد من الغايات والمؤشرات¹ والتي تمثلت كما هو موضح في (جدول رقم 7):

جدول 7: الغايات والمؤشرات للهدف السابع من أهداف التنمية للألفية

الهدف 7: ضمان توفر أسباب بقاء البيئة	
الغاية	المؤشر
أ7: دمج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج	1.7 نسبة مساحة الأراضي المكسوة بالغايات

¹ الأهداف والغايات المبينة هنا جاءت على الشكل الأخير بعد التعديل الذي اعتمده الأمين العام للأمم المتحدة عليها في العام (2008).

<p>2.7 نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أوكسيد الكربون لكل دولار من الناتج المحلي الاجمالي</p> <p>3.7 استهلاك المواد المستنفدة للأوزون</p> <p>4.7 نسبة الأرصدة السمكية الموجودة ضمن الحدود البيولوجية الآمنة</p> <p>5.7 نسبة الموارد الكلية المستخدمة</p> <p>6.7 نسبة المناطق البرية والبحرية المحمية</p> <p>7.7 نسبة الأجناس المهددة بالانقراض</p>	<p>الوطنية وتقليص هدر الموارد البيئية</p> <p>7ب: الحد من خسارة التنوع البيولوجي، وتحقيق تخفيض كبير في معدل الخسارة بحلول عام 2010</p>
<p>8.7 نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول باستمرار على مصدر محسن لمياه الشرب</p> <p>9.7 نسبة السكان الذين يستخدمون مرافق صحية محسنة</p>	<p>7ج: تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي الى النصف بحلول عام 2015</p>
<p>10.7 نسبة سكان الحضر المقيمين في أحياء فقيرة</p>	<p>7د: تحقيق تحسن ملموس في حياة 100 مليون نسمة على الأقل من سكان الأحياء الفقيرة بحلول عام 2020</p>

بالنظر الى هذه الغايات نجد أنها في معظمها ان لم تكن جميعها قد تم اعتمادها في التدخلات التي وضعت في هذه الاستراتيجية، مما يدعم استمرار فلسطين في تبني هذه الاهداف والسير نحو تحقيقها. وفي هذا السياق تشير المعطيات بأنه لو أتاحت الظروف السياسية الملائمة للتنمية في فلسطين لكانت من بين أفضل الدول في مجال التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية الألفية، ولكن نظرا للإجراءات الإسرائيلية العنيفة ضد الأراضي الفلسطينية منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في شهر أيلول عام 2000، والتي شملت الأرض والإنسان الفلسطيني، فقد واجهت خطط التنمية معوقات تفوق قدرة أي دولة على مواجهتها. علما بأن السلطة الوطنية الفلسطينية بدأت منذ قيامها عام 1994 العمل بشكل حثيث على معالجة الوضع القائم الذي كان متدهورا بشكل كبير نتيجة للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية منذ عام 1967، وبذلت جهود كبيرة للنهوض بالمجتمع الفلسطيني في مختلف المجالات كالصحة، والتعليم، ومحاربة الفقر، وتحسين البيئة والبنية التحتية وغيرها. فتم خلال فترة قصيرة وبمساعدة المجتمع الدولي إحراز تقدم ملموس في هذه المجالات، حيث تشير الإحصاءات إلى أن اتجاهات التنمية كانت إيجابية في جميع المجالات خلال فترة ما قبل عام 2000 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2009).

8. قائمة المراجع

1. برنامج الأمم المتحدة للبيئة (اليونيب) 2003، الدراسة المكتتبية عن حالة البيئة في الأراضي الفلسطينية.
2. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2008، فلسطين في أرقام.
3. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2008، مسح البيئة لمراكز الرعاية الصحية.
4. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2009، إحصاءات البيئة المنزلية.
5. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2009، أهداف التنمية للألفية - تقرير احصائي.
6. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2009، مسح البيئة الاقتصادي.
7. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2009، مسح البيئة المنزلي.
8. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2007، فلسطين في أرقام.
9. سلطة الطاقة الفلسطينية 2010، استراتيجية قطاع الطاقة.
10. سلطة المياه الفلسطينية 2010، الاستراتيجية القطاعية للمياه.
11. السلطة الوطنية الفلسطينية 2010، مسودة الاستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الصلبة.
12. معهد الأبحاث التطبيقية-القدس (أريج) 2006، إدارة النفايات الصلبة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.
13. الموقع الإلكتروني لمرفق البيئة العالمي، 2010.
14. وزارة الزراعة 2010، استراتيجية القطاع الزراعي.
15. وزارة شؤون البيئة 1999، قانون رقم (7) بشأن البيئة.
16. وزارة شؤون البيئة 2001، الإستراتيجية البيئية الفلسطينية.

1. Applied Research Institute-Jerusalem (ARIJ), 2007. Status of the Environment in the Occupied Palestinian Territory.
2. Environment Quality Authority (EQA), 2001. Gaza Coastal and Marine Environmental Protection and Management Action Plan.
3. Environment Quality Authority (EQA), 2008. Third National Report on Biodiversity.
4. Palestinian Water Authority, 2000. Water Sector Strategic Planning Study.
5. United Nation Development Program (UNDP), 2009. Climate Change Adaptation Strategy for the Occupied Palestinian Territories.
6. United Nation Environmental Program (UNEP), 2003. Desk Study on the Environment in the Occupied Palestinian Territories.
7. World Bank, 2007.Red Sea – Dead Sea Water Conveyance Concept Feasibility Study and Environmental and Social Assessment Information Note.

9. الملاحق

1. نماذج ملخصات السياسات (ملحق أ)
2. نماذج تنفيذ السياسات (ملحق ب)
3. سجل التشاور (ملحق ج)

ملحق (أ): نموذج ملخص السياسات

الملحق (أ)

نموذج ملخص السياسات

القطاع	البيئة
السياسة:	ضبط مصادر تلوث البيئة المختلفة
المؤسسة الرئيسية:	سلطة جودة البيئة
المؤسسة أو المؤسسات التي تتولى تنفيذ السياسة:	سلطة جودة البيئة، سلطة المياه، وزارة الزراعة، وزارة الصحة، وزارة الحكم المحلي، وزارة الداخلية، وزارة الاقتصاد الوطني ، وزارة النقل والمواصلات، سلطة الطاقة، وزارة الاتصالات، وزارة الأشغال العامة، وزارة العمل، وزارة المالية، مؤسسات المجتمع المدني، الجامعات ومراكز البحث، القطاع الخاص.
التوجه المقترح للسياسة:	تفعيل أنظمة المراقبة واتخاذ الإجراءات اللازمة لضبط وتقليل الملوثات الى البيئة من مصادرها المختلفة
الأسباب التي تقف وراء التوصيات:	<ul style="list-style-type: none"> المياه الجوفية رغم محدوديتها تعتبر المصدر الرئيسي للاستعمالات المنزلية والزراعية وهي تتعرض للتلوث بشكل مستمر ومتصاعد نتيجة للضخ غير المنظم وتسرب المياه العادمة غير المعالجة إليها. وجود العديد من المنشآت الصناعية التي لا تلتزم بالمعايير البيئية وتسبب بتلوث الهواء والتربة. ممارسات الاحتلال ومخلفات المستوطنات القائمة تفاقم مشاكل تلوث البيئة بشكل شديد التعديات المتكررة من قبل المواطنين على عناصر البيئة المختلفة
الهدف الاستراتيجي:	بيئة فلسطينية نظيفة وآمنة وخالية من التلوث
مؤشر النتائج القطاعية:	<ul style="list-style-type: none"> تركيز الملوثات الكيميائية والحيوية الرئيسية في المياه الجوفية تركيز الانبعاثات الغازية الأساسية (pb, O_3, Sox, NOx, CO, CO_2) والمواد العالقة المسببة لتلوث الهواء (PM) مستوى الضجيج والأشعاع من المنشآت والمصادر المختلفة نسبة الطاقة النظيفة المستهلكة من مجمل الاستهلاك العام للطاقة عدد المواقع الملوثة التي تم معالجتها أو إعادة تأهيلها
الوثائق الرئيسية ذات الصلة	

تحقيق الاستقلال الاقتصادي والازدهار الوطني	برنامج الحكومة الثالثة عشرة الأهداف الوطنية
تحديث وتطوير الإطار القانوني من خلال تطبيق الانظمة والتعليمات الخاصة بالحفاظ على المصادر البيئية	برنامج الحكومة الثالثة عشرة تطوير المؤسسات وتنميتها
تقوم السياسة المقترحة بخدمة البرامج التالية: <ul style="list-style-type: none"> • برنامج ادارة المياه والمياه العادمة: يعتبر منع حدوث التلوث ركنا اساسيا في ادارة المصادر المائية • تحسين نوعية الصحة: من خلال توفير مياه صالحة لكافة الاستخدامات • حكومة ناجعة وفعالة: يعزز عملية الرقابة وسيادة القانون 	خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2010-2008
ان رصد ومعالجة التلوث لموارد المياه وتاهيل الاراضي الزراعية الملوثة هما من التدخلات المدرجة في خطة الانعاش المبكر واعادة اعمار غزة.	الوثائق السياساتية الأخرى
ان سياسة منع وضبط التلوث منصوص عليها في استراتيجية البيئة الفاسطينية المعدة عام 2000 غير أن الظروف السابقة لم تتح المجال أمام التطبيق الفعلي لها.	الوضع في الفترة الواقعة بين عامي 2008 و 2010:
مع أن تطبيق هذه السياسة يضع بعض الأعباء المالية على الحكومة إلا أن نتائجها على المدى الطويل تسهم في تحسين الوضع الصحي والبيئي وبالتالي الاقتصادي والاجتماعي لكافة فئات المجتمع .	الآثار التي تخلفها السياسة:

الملحق (أ)

نموذج ملخص السياسات

القطاع	البيئة
السياسة:	تعزيز السلوك المرتبط بالحفاظ على البيئة ورفع مستوى الوعي البيئي العام
المؤسسة الرئيسية:	سلطة جودة البيئة
المؤسسة أو المؤسسات التي تتولى تنفيذ السياسة:	سلطة جودة البيئة، سلطة المياه، وزارة الزراعة، وزارة الصحة، وزارة الحكم المحلي، وزارة الداخلية، وزارة الاقتصاد الوطني، وزارة النقل والمواصلات، سلطة الطاقة، وزارة الاتصالات، وزارة الأشغال العامة، وزارة العمل، وزارة المالية، وزارة الرياضة والشباب، وزارة التربية والتعليم، مؤسسات المجتمع المدني، الجامعات ومراكز البحث، القطاع الخاص
التوجه المقترح للسياسة:	تغيير انماط السلوك لدى المجتمع في التعامل مع البيئة
الأسباب التي تقف وراء التوصيات:	<ul style="list-style-type: none"> • الحاجة إلى مجتمع مشارك بشكل فعال في الأمور البيئية. • قلة تعزيز السلوك الايجابي المرتبط بالحفاظ على البيئة • الحاجة إلى رفع المستوى العام للوعي البيئي • عدم شمولية المنهاج المدرسي لمفاهيم التعليم البيئي • ممارسات البيئية الخاطئة لبعض الأفراد • ضعف اهتمام الاعلام بموضوع البيئة
الهدف الاستراتيجي:	بيئة فلسطينية نظيفة وآمنة وخالية من التلوث
مؤشر النتائج القطاعية:	<ul style="list-style-type: none"> • نسبة المدارس التي تقام فيها حملات توعيه وندوات بيئية • نسبة المدارس التي أصبح فيها نادي بيئي. • نسبة الاعلاميين ووسائل الإعلام التي تتناول قضايا البيئة. • عدد المنشآت الصناعية التي تستهدفها حملات توعية. • عدد المناهج البيئة التي تدرس في المراحل التعليمية المختلفة
الوثائق الرئيسية ذات الصلة	
برنامج الحكومة الثالثة عشرة الأهداف الوطنية	تحقيق الاستقلال الاقتصادي والازدهار الوطني، تحقيق التنمية البشرية.

<p>توحيد الإطار القانوني وتحديثه من خلال تطبيق الأنظمة والتعليمات الخاصة بالحفاظ على المصادر البيئية ونشر الوعي حول الآثار البيئية المختلفة</p>	<p>برنامج الحكومة الثالثة عشرة تطوير المؤسسات وتمييزها</p>
<p>تقوم السياسة المقترحة بخدمة البرامج التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • إدارة النفايات الصلبة : توسيع وتحسين جودة الخدمة المقدمة • برنامج إدارة المياه والمياه العادمة: منع حدوث التلوث هو ركن أساسي من إدارة المصادر المائية • تحسين نوعية الصحة: من خلال توفير مياه صالحة لكافة الاستخدامات 	<p>خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2010-2008</p>
<p>إن تغيير أنماط السلوك لدى المجتمع يخدم الصحة العامة ضمن خطة الإنعاش المبكر</p>	<p>الوثائق السياسية الأخرى</p>
<p>إن سياسة التوعية البيئية مرتبطة ارتباطاً واسعاً مع المواضيع البيئية المدرجة في إستراتيجية البيئة الفلسطينية وعلى الرغم من ذلك لم يصل موضوع التوعية البيئية إلى المستوى المرجو ضمن الإستراتيجية السابقة لهذا يجب تطوير نظام التوعية والاعلام البيئي بحيث يأخذ بعين الاعتبار مختلف القطاعات المستهدفة والاستفادة بأكبر شكل ممكن</p>	<p>الوضع في الفترة الواقعة بين عامي 2008 و 2010:</p>
<p>مع أن تطبيق هذه السياسة يضع بعض الأعباء المالية على الحكومة إلا أن نتائجها على المدى الطويل تسهم في تحسين الوضع الصحي والبيئي وبالتالي الاقتصادي والاجتماعي لكافة فئات المجتمع.</p>	<p>الآثار التي تخلفها السياسة:</p>

الملحق (أ)

نموذج ملخص السياسات

القطاع	البيئة
السياسة:	تحسين نظم إدارة النفايات السائلة والصلبة والخطرة
المؤسسة الرئيسية:	سلطة جودة البيئة ، سلطة المياه، وزارة الحكم المحلي ، وزارة المالية، مؤسسات المجتمع المدني
المؤسسة أو المؤسسات التي تتولى تنفيذ السياسة:	سلطة جودة البيئة، وزارة الحكم المحلي، سلطة المياه، وزارة الصحة، وزارة الاقتصاد الوطني، الجامعات ومراكز البحث ، مؤسسات المجتمع المدني، القطاع الخاص، وزارة التخطيط، وزارة المالية، منظمات الأمم المتحدة، وزارة الاشغال العامة، سلطة الطاقة.
التوجه المقترح للسياسة:	توسيع وتحسين جودة الخدمة المقدمة وادارة امانة للنفايات ككل وحماية البيئة
الأسباب التي تقف وراء التوصيات:	<ul style="list-style-type: none"> • ضعف البنية التحتية في مجال إدارة النفايات • الأثر المباشر للنفايات على الصحة العامة والبيئة • ممارسات الاحتلال والمستوطنات ومخلفات العدوان المتكرر
الهدف الاستراتيجي:	بيئة فلسطينية نظيفة وآمنة وخالية من التلوث
مؤشر النتائج القطاعية:	<ul style="list-style-type: none"> • نسبة الأسر التي تتخلص من المياه العادمة بواسطة شبكات الصرف الصحي • نسبة السكان المرتبطين بمعامل معالجة للمياه العادمة • نسبة النفايات الصلبة التي يتم ردمها في مكبات صحية • نسبة النفايات الصلبة التي يتم فصلها وإعادة تدويرها • كمية المياه العادمة التي يتم معالجتها كمية المياه العادمة التي يتم إعادة استخدامها نسبة المنشآت الصناعية التي تتضمن وحدة أولية لمعالجة المياه العادمة نسبة الأسر المخدومة بخدمة جمع النفايات الصلبة نسبة الأسر التي تتعرض لمستويات معينة من الضجيج والإشعاع • عدد المكبات التي تحتوي على نظام معالجة لغازات النفايات الصلبة.
الوثائق الرئيسية ذات الصلة	
برنامج الحكومة الثالثة عشرة الأهداف الوطنية	تحقيق الاستقلال الاقتصادي والازدهار الوطني
برنامج الحكومة الثالثة عشرة	تحقيق الاستقلال الاقتصادي والازدهار الوطني، تحقيق التنمية البشرية.

	تطوير المؤسسات وتنميتها
<p>تقوم السياسة المقترحة بخدمة البرامج التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • إدارة النفايات الصلبة: السياسة المقترحة تتفق مع هذا البرنامج • برنامج إدارة المياه والمياه العادمة: إن تحسين نظم إدارة المياه العادمة هو ركن أساسي من إدارة المصادر المائية وحماية البيئة • تحسين نوعية الصحة: من خلال توفير مياه صالحة لكافة الاستخدامات • حكومة ناجحة وفعالة: يعزز عملية الرقابة وسيادة القانون 	<p>خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2010-2008</p>
<p>إن رصد ومعالجة التلوث لموارد المياه وإزالة النفايات الصلبة العشوائية وإزالة الردم وبقايا الاسبست والتعامل معها وإزالة مخلفات الحرب وإدارة النفايات الطبية هي من التدخلات المدرجة في خطة الإنعاش المبكر وإعادة اعمار غزة.</p>	الوثائق السياساتية الأخرى
<p>رغم وجود بعض التدخلات المنفذة في مجال النفايات الصلبة (مكب زهرة الفنجان) وبعض دراسات الجدوى وتقييم الأثر البيئي لإنشاء مكبات جديدة لخدمة منطقتي الوسط والجنوب إلا أن معدل الإنجاز لا يرقى للمستوى المطلوب</p>	الوضع في الفترة الواقعة بين عامي 2008 و 2010:
<p>إن الاستثمار في مجال البنية التحتية الخاصة بإدارة النفايات الصلبة والسائلة يسهم في تحسين الوضع الصحي والبيئي وبالتالي الاقتصادي والاجتماعي لكافة فئات المجتمع.</p>	الآثار التي تخلفها السياسة:

الملحق (أ)

نموذج ملخص السياسات

القطاع	البيئة
السياسة:	تأهيل وإدارة المحميات الطبيعية والساحل
المؤسسة الرئيسية:	سلطة جودة البيئة
المؤسسة أو المؤسسات التي تتولى تنفيذ السياسة:	سلطة جودة البيئة، وزارة الزراعة، الجامعات ومراكز البحث ومؤسسات المجتمع المدني
التوجه المقترح للسياسة:	تأهيل وإدارة المحميات الطبيعية والساحل
الأسباب التي تقف وراء التوصيات:	<ul style="list-style-type: none"> • اختفاء الكثير من الأنواع والأصناف النباتية من الأعشاب والشجيرات الغابية والرعية والحيوانية وتدهور الغطاء النباتي • كثرة التعديلات على المحميات الطبيعية والساحل والبيئة البحرية. • فقدان الكثير من المواقع الحضارية والتراثية الهامة.
الهدف الاستراتيجي:	البيئة الطبيعية والتراث الحضاري ممانان ومحافظ عليهما
مؤشر النتائج القطاعية:	<ul style="list-style-type: none"> • عدد / مساحة المحميات الطبيعية التي تم تأهيلها • عدد المحميات الجديدة المعلنة • عدد الأصناف النباتية والحيوانية التي تم حفظها. • عدد المواقع التاريخية التي تم تأهيلها. • عدد مقالع الرمال أو الكسارات التي تم تأهيلها.
الوثائق الرئيسية ذات الصلة	
برنامج الحكومة الثالثة عشرة الأهداف الوطنية	تحقيق الاستقلال الاقتصادي والازدهار الوطني
برنامج الحكومة الثالثة عشرة تطوير المؤسسات وتنميتها	توحيد الإطار القانوني وتحديثه من خلال تطبيق الأنظمة والتعليمات الخاصة بالحفاظ على المصادر الطبيعية.
خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2010-2008	تقوم السياسة المقترحة بخدمة البرامج التالية: <ul style="list-style-type: none"> • برنامج إدارة المياه والمياه العادمة: منع حدوث التلوث هو ركن أساسي من إدارة المصادر المائية • إدارة النفايات الصلبة

<p>• حكومة ناجعة وفعالة: يعزز عملية الرقابة وسيادة القانون</p>	
<p>إن رصد ومعالجة التلوث لموارد المياه وتأهيل الأراضي الزراعية الملوثة هما من التدخلات المدرجة في خطة الإنعاش المبكر وإعادة اعمار غزة.</p>	<p>الوثائق السياساتية الأخرى</p>
<p>ان سياسة منع وضبط التلوث منصوص عليها في استراتيجية البيئة الفاسطينية المعدة عام 2000 غير أن الظروف السابقة لم تتح المجال أمام التطبيق الفعلي لها.</p>	<p>الوضع في الفترة الواقعة بين عامي 2008 و 2010:</p>
<p>مع أن تطبيق هذه السياسة يضع بعض الأعباء المالية على الحكومة إلا أن نتائجها على المدى الطويل تسهم في خلق بيئة طبيعية وتاريخية مصانة ونظيفة. كذلك سوف يسهم في توفير فرص عمل ومصدر دخل اضافي من خلال السياحة.</p>	<p>الآثار التي تخلفها السياسة:</p>

الملحق (أ)

نموذج ملخص السياسات

القطاع	البيئة
السياسة:	حماية المشهد الجمالي وحفظ التراث الحضاري
المؤسسة الرئيسية:	سلطة جودة البيئة، وزارة السياحة والآثار
المؤسسة أو المؤسسات التي تتولى تنفيذ السياسة:	سلطة جودة البيئة، وزارة الزراعة، قطاع الحكم المحلي، وزارة الداخلية، وزارة الاقتصاد الوطني، القطاع الخاص و وزارة السياحة والآثار.
التوجه المقترح للسياسة:	حماية التراث الحضاري والمشهد الجمالي وتشجيع السياحة البيئية
الأسباب التي تقف وراء التوصيات:	<ul style="list-style-type: none"> التحديات على المواقع الأثرية وفقدان الكثير منها. النشاطات الإنسانية المختلفة التي أدت إلى تشوه المشهد الجمالي. الممارسات الإسرائيلية على البيئة الفلسطينية.
الهدف الاستراتيجي:	البيئة الطبيعية والتراث الحضاري مصانان ومحافظ عليهما
مؤشر النتائج القطاعية:	<p>عدد المواقع التاريخية التي تم تأهيلها.</p> <p>عدد المنشآت السياحية التي تم تشييدها أو تأهيلها.</p> <p>عدد التحديات و/أو القضايا التي تم التعامل معها.</p>
الوثائق الرئيسية ذات الصلة	تحقيق الاستقلال الاقتصادي والازدهار الوطني.
برنامج الحكومة الثالثة عشرة الأهداف الوطنية	توحيد الإطار القانوني وتحديثه من خلال تطبيق الأنظمة والتعليمات الخاصة بالحفاظ على المصادر الطبيعية.
برنامج الحكومة الثالثة عشرة تطوير المؤسسات وتنميتها	تقوم السياسة المقترحة بخدمة البرامج التالية:
خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008-2010	<ul style="list-style-type: none"> برنامج إدارة النفايات الصلبة والسائلة: سوف يساهم بشكل فعال في تحسين المشهد الجمالي. حكومة ناجعة وفعالة: يعزز عملية الرقابة وسيادة القانون
الوثائق السياساتية الأخرى	<p>إزالة النفايات الصلبة العشوائية</p> <p>تأهيل الأراضي الزراعية الملوثة</p> <p>إزالة مخلفات الحرب ورفع القدرات.</p>

<p>إن سياسة منع وضبط التلوث منصوص عليها في إستراتيجية البيئة الفلسطينية المعدة عام 2000 غير أن الظروف السابقة لم تتح المجال أمام التطبيق الفعلي لها.</p>	<p>الوضع في الفترة الواقعة بين عامي 2008 و 2010:</p>
<p>مع أن تطبيق هذه السياسة يضع بعض الأعباء المالية على الحكومة إلا أن نتائجها على المدى الطويل تسهم في تشجيع السياحة البيئية وتحسين المشهد الجمالي</p>	<p>الآثار التي تخلفها السياسة:</p>

الملحق (أ)

نموذج ملخص السياسات

القطاع	البيئة
السياسة:	تنظيم استغلال المصادر الطبيعية المتاحة
المؤسسة الرئيسية:	سلطة جودة البيئة.
المؤسسة أو المؤسسات التي تتولى تنفيذ السياسة:	سلطة جودة البيئة، وزارة الزراعة، وزارة الاقتصاد الوطني، سلطة الطاقة، وزارة المالية والقطاع الخاص
التوجه المقترح للسياسة:	إدارة المصادر الطبيعية بطريقة مستدامة.
الأسباب التي تقف وراء التوصيات:	<ul style="list-style-type: none"> • سوء إدارة واستغلال المصادر الطبيعية. • ممارسات الاحتلال ومخلفات العدوان.
الهدف الاستراتيجي:	المصادر الطبيعية مدارة بطريقة مستدامة
مؤشر النتائج القطاعية:	<ul style="list-style-type: none"> • عدد مقالع الحجر التي حصلت ترخيص. • عدد مقالع الرمل التي حصلت ترخيص. • كمية الرمال والأحجار المستخرجة سنويا. • كمية الأملاح المستخرجة سنويا من البحر الميت.
الوثائق الرئيسية ذات الصلة	
برنامج الحكومة الثالثة عشرة الأهداف الوطنية	تحقيق الاستقلال الاقتصادي والازدهار الوطني
برنامج الحكومة الثالثة عشرة تطوير المؤسسات وتنميتها	توحيد الإطار القانوني وتحديثه من خلال تطبيق الأنظمة والتعليمات الخاصة بالحفاظ على المصادر الطبيعية.
خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2010-2008	تقوم السياسة المقترحة بخدمة البرامج التالية: <ul style="list-style-type: none"> • إدارة النفايات الصلبة: السياسة المقترحة تتفق مع هذا البرنامج • برنامج إدارة المياه والمياه العادمة: إن تحسين نظم إدارة المياه العادمة هو ركن أساسي في استدامة المصادر الطبيعية • تحسين نوعية الصحة: من خلال توفير الظروف الصحية لجميع ذوي العلاقة مع المصادر الطبيعية • حكومة ناجعة وفعالة: يعزز عملية الرقابة وسيادة القانون

<ul style="list-style-type: none"> • تأهيل الأراضي الزراعية الملوثة. • إزالة النفايات الصلبة العشوائية. • حماية الصحة العامة. • رصد ومعالجة التلوث لموارد المياه. 	<p>الوثائق السياساتية الأخرى</p>
<p>رغم بعض التدخلات المنفذة في مجال النفايات الصلبة (مكب زهرة الفنجان) وبعض دراسات الجدوى وتقييم الأثر البيئي لإنشاء مكبات جديدة لخدمة منطقتي الوسط والجنوب إلا أن معدل الإنجاز لا يرقى للمستوى المطلوب</p>	<p>الوضع في الفترة الواقعة بين عامي 2008 و 2010:</p>
<p>إن الإدارة الفعالة للمصادر الطبيعية سوف تساهم في استدامتها بشكل فعال وتنمية الاقتصاد الوطني.</p>	<p>الآثار التي تخلفها السياسة:</p>

الملحق (أ)

نموذج ملخص السياسات

القطاع	البيئة
السياسة:	تنظيم استعمالات الأراضي.
المؤسسة الرئيسية:	وزارة التخطيط والتنمية الادارية.
المؤسسة أو المؤسسات التي تتولى تنفيذ السياسة:	سلطة جودة البيئة، سلطة المياه، وزارة الزراعة، وزارة الصحة، وزارة الحكم المحلي، وزارة الاقتصاد الوطني، وزارة التخطيط والتنمية الإدارية، سلطة الأراضي.
التوجه المقترح للسياسة:	التخطيط السليم لاستعمالات الأراضي
الأسباب التي تقف وراء التوصيات:	<ul style="list-style-type: none"> غياب سياسة استعمالات الأراضي. التحديات والاستخدام العشوائي للأراضي.
الهدف الاستراتيجي:	المصادر الطبيعية مدارة بطريقة مستدامة
مؤشر النتائج القطاعية:	<ul style="list-style-type: none"> نسبة الأراضي الخاضعة لسياسة استعمالات الأراضي. مساحة الأراضي المخصصة لكل من الاستخدامات المختلفة.

الوثائق الرئيسية ذات الصلة	
برنامج الحكومة الثالثة عشرة الأهداف الوطنية	تحقيق الاستقلال الاقتصادي والازدهار الوطني
برنامج الحكومة الثالثة عشرة تطوير المؤسسات وتنميتها	توحيد الإطار القانوني وتحديثه من خلال تطبيق الأنظمة والتعليمات الخاصة بالحفاظ على المصادر الطبيعية
خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008-2010	<p>تقوم السياسة المقترحة بخدمة البرامج التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> ادارة النفايات الصلبة: السياسة المقترحة تتفق مع هذا البرنامج برنامج ادارة المياه والمياه العادمة: إن تحسين نظم إدارة المياه العادمة هو ركن اساسي في استدامة المصادر الطبيعية تحسين نوعية الصحة: من خلال توفير الظروف الصحية لجميع ذوي العلاقة مع المصادر الطبيعية حكومة ناجعة وفعالة: يعزز عملية الرقابة وسيادة القانون
الوثائق السياساتية الأخرى	<ul style="list-style-type: none"> تاهيل الاراضي الزراعية الملوثة ازالة النفايات الصلبة العشوائية

<ul style="list-style-type: none"> • حماية الصحة العامة • رصد ومعالجة التلوث لموارد المياه 	
<p>رغم بعض التدخلات المنفذة في مجال النفايات الصلبة (مكب زهرة الفنجان) وبعض دراسات الجدوى وتقييم الأثر البيئي لإنشاء مكبات جديدة لخدمة منطقتي الوسط والجنوب إلا أن معدل الإنجاز لا يرقى للمستوى المطلوب</p>	<p>الوضع في الفترة الواقعة بين عامي 2008 و 2010:</p>
<p>ان الادارة الفعالة للمصادر الطبيعية سوف تساهم في استدامتها بشكل فعال وتنمية الاقتصاد الوطني</p>	<p>الأثار التي تخلفها السياسة:</p>

الملحق (أ)

نموذج ملخص السياسات

القطاع	البيئة
السياسة:	تعزيز القدرات للتعامل مع حالات الطوارئ والكوارث الطبيعية.
المؤسسة الرئيسية:	سلطة جودة البيئة
المؤسسة أو المؤسسات التي تتولى تنفيذ السياسة:	سلطة جودة البيئة، وزارة الزراعة، سلطة المياه، وزارة الداخلية، وزارة الصحة، وزارة الاقتصاد الوطني، قطاع الحكم المحلي، وزارة الأشغال العامة، الجامعات ومراكز البحث ومؤسسات المجتمع المدني.
التوجه المقترح للسياسة:	وضع وتفعيل الخطط الوطنية للتعامل مع حالات الطوارئ والكوارث الطبيعية.
الأسباب التي تقف وراء التوصيات:	<ul style="list-style-type: none"> غياب و ضعف الخطط الوطنية للتعامل مع الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ. البنية التحتية المتوفرة غير مؤهلة لمواجهة الكوارث الطبيعية. ارتفاع تكاليف الاضرار الناتجة عن الكوارث والظروف الاقتصادية الصعبة.
الهدف الاستراتيجي:	كافة الإجراءات اللازمة للتكيف مع ظاهرة التغير المناخي ولمكافحة التصحر ولمواجهة الكوارث الطبيعية متخذة.
مؤشر النتائج القطاعية:	<ul style="list-style-type: none"> عدد الخطط الوطنية الجاهزة للتعامل مع حالات الكوارث. وجود المعايير الخاصة بالمنشآت المقاومة للكوارث. كمية ونوعية الطواقم الفنية والطبية والمعدات الأزمة للتعامل مع الكوارث.
الوثائق الرئيسية ذات الصلة	تحقيق الاستقلال الاقتصادي والازدهار الوطني.
برنامج الحكومة الثالثة عشرة الأهداف الوطنية	توحيد الإطار القانوني وتحديثه من خلال تطبيق الأنظمة والتعليمات الخاصة بالحفاظ على المصادر الطبيعية.
برنامج الحكومة الثالثة عشرة تطوير المؤسسات وتنميتها	تقوم السياسة المقترحة بخدمة البرامج التالية:
خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2010-2008	<ul style="list-style-type: none"> برنامج إدارة المياه والمياه العادمة و منع حدوث التلوث . تحسين نوعية الصحة: من خلال توفير الخدمات الصحية لجميع المتضررين. حكومة ناجعة وفعالة: يعزز عملية الرقابة وسيادة القانون
الوثائق السياساتية الأخرى	إن رصد ومعالجة التلوث لموارد المياه وتأهيل الأراضي الزراعية الملوثة هما من

التدخلات المدرجة في خطة الإنعاش المبكر وإعادة اعمار غزة.	
إن سياسة منع وضبط التلوث منصوص عليها في إستراتيجية البيئة الفلسطينية المعدة عام 2000 غير أن الظروف السابقة لم تتح المجال أمام التطبيق الفعلي لها.	الوضع في الفترة الواقعة بين عامي 2008 و 2010:
أن تطبيق هذه السياسة سوف يساهم في التقليل من الآثار المترتبة على حدوث الكوارث الطبيعية.	الآثار التي تخلفها السياسة:

الملحق (أ)

نموذج ملخص السياسات

القطاع	البيئة
السياسة:	تعزيز إجراءات التكيف مع التغير المناخي
المؤسسة الرئيسية:	سلطة جودة البيئة
المؤسسة أو المؤسسات التي تتولى تنفيذ السياسة:	سلطة جودة البيئة، وزارة الزراعة، سلطة المياه، القطاع الخاص، مؤسسات المجتمع المدني والجامعات ومراكز البحث.
التوجه المقترح للسياسة:	دعم وتفعيل أنظمة الحصاد المائي وتطوير أنظمة الزراعة واستخدام مصادر مياه غير تقليدية.
الأسباب التي تقف وراء التوصيات:	<ul style="list-style-type: none"> • محدودية مصادر المياه المتوفرة • تراجع في كمية الأمطار. • تراجع الإنتاج الزراعي وزيادة الفقر.
الهدف الاستراتيجي:	كافة الإجراءات اللازمة للتكيف مع ظاهرة التغير المناخي ولمكافحة التصحر ولمواجهة الكوارث الطبيعية منخذه
مؤشر النتائج القطاعية:	<ul style="list-style-type: none"> • كمية المياه التي جمعت من خلال أنظمة الحصاد المائي المختلفة. • الزيادة في كمية الإنتاج الزراعي. • نسبة التراجع في معدلات الفقر.
الوثائق الرئيسية ذات الصلة	
برنامج الحكومة الثالثة عشرة الأهداف الوطنية	تحقيق الاستقلال الاقتصادي والازدهار الوطني
برنامج الحكومة الثالثة عشرة تطوير المؤسسات وتنميتها	توحيد الإطار القانوني وتحديثه من خلال تطبيق الأنظمة والتعليمات الخاصة بالحفاظ على المصادر المائية
خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008-2010	تقوم السياسة المقترحة بخدمة البرامج التالية: <ul style="list-style-type: none"> • برنامج إدارة المياه والمياه العادمة: سوف يساهم في التقليل من آثار التغيرات المناخية • تحسين نوعية الصحة • حكومة ناجعة وفعالة: يعزز عملية الرقابة وسيادة القانون
الوثائق السياساتية الأخرى	إن رصد ومعالجة التلوث لموارد المياه وتأهيل الأراضي الزراعية الملوثة هما من التدخلات المدرجة في خطة الإنعاش المبكر وإعادة اعمار غزة.

<p>تأهيل الأراضي الزراعية الملوثة. حماية الصحة العامة. رصد ومعالجة التلوث لموارد المياه.</p>	<p>الوضع في الفترة الواقعة بين عامي 2008 و 2010:</p>
<p>أن تطبيق هذه السياسة سوف يساهم في التقليل من الآثار المترتبة عن التغيرات المناخية خاصة في مجالي المياه والزراعة إضافة إلى التقليل من معدلات الفقر</p>	<p>الآثار التي تخلفها السياسة:</p>

الملحق (أ)

نموذج ملخص السياسات

القطاع	البيئة
السياسة:	مكافحة التصحر
المؤسسة الرئيسية:	سلطة جودة البيئة
المؤسسة أو المؤسسات التي تتولى تنفيذ السياسة:	سلطة جودة البيئة ، وزارة الزراعة، سلطة المياه، القطاع الخاص، مؤسسات المجتمع المدني والجامعات ومراكز البحث
التوجه المقترح للسياسة:	إعداد إستراتيجية وطنية لمكافحة التصحر
الأسباب التي تقف وراء التوصيات:	<ul style="list-style-type: none"> • تدهور وانجراف التربة. • تدهور وتراجع الغطاء النباتي. • التغيرات المناخية.
الهدف الاستراتيجي:	كافة الإجراءات اللازمة للتكيف مع ظاهرة التغير المناخي ولمكافحة التصحر ولمواجهة الكوارث الطبيعية متخذة
مؤشر النتائج القطاعية:	<ul style="list-style-type: none"> • مساحة الأراضي التي تم تخصيرها. • مساحة الاراضي التي تم تأهيلها. • مساحة المراعي التي تم إدارتها وتأهيلها.
الوثائق الرئيسية ذات الصلة	
برنامج الحكومة الثالثة عشرة الأهداف الوطنية	تحقيق الاستقلال الاقتصادي والازدهار الوطني
برنامج الحكومة الثالثة عشرة تطوير المؤسسات وتنميتها	توحيد الإطار القانوني وتحديثه من خلال تطبيق الأنظمة والتعليمات الخاصة بالحفاظ على المصادر المائية
خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008-2010	تقوم السياسة المقترحة بخدمة البرامج التالية: <ul style="list-style-type: none"> • برنامج ادارة المياه والمياه العادمة • ادارة النفايات الصلبة. • تحسين نوعية الصحة. • حكومة ناجعة وفعالة: يعزز عملية الرقابة وسيادة القانون
الوثائق السياساتية الأخرى	<ul style="list-style-type: none"> • رصد ومعالجة التلوث لموارد المياه. • تأهيل الاراضي الزراعية الملوثة.

<ul style="list-style-type: none"> • إزالة النفايات الصلبة العشوائية. • حماية الصحة العامة. 	
<p>ان سياسة منع وضبط التلوث منصوص عليها في استراتيجية البيئة الفاسطينية المعدة عام 2000 غير أن الظروف السابقة لم تتح المجال أمام التطبيق الفعلي لها.</p>	<p>الوضع في الفترة الواقعة بين عامي 2008 و 2010:</p>
<p>ان تنفيذ هذه السياسة سوف يعمل على الحد من مكافحة التصحر وبالتالي زيادة الإنتاجية ومنع تدهور التربة.</p>	<p>الآثار التي تخلفها السياسة:</p>

نموذج ملخص السياسات

القطاع	البيئة
السياسة:	تطوير العمل المؤسسي في قطاع البيئة
المؤسسة الرئيسية:	سلطة جودة البيئة
المؤسسة أو المؤسسات التي تتولى تنفيذ السياسة:	سلطة جودة البيئة، سلطة المياه، وزارة الزراعة، وزارة الصحة، وزارة الحكم المحلي، وزارة الداخلية، وزارة الاقتصاد الوطني، وزارة العدل، المجلس التشريعي ومؤسسات المجتمع المدني
التوجه المقترح للسياسة:	تفعيل العمل المؤسسي والتكامل بين مختلف مؤسسات القطاع
الأسباب التي تقف وراء التوصيات:	<ul style="list-style-type: none"> تشابك الصلاحيات والمسؤوليات بين مؤسسات القطاع ضعف القدرات الرقابية لدى المؤسسات
الهدف الاستراتيجي:	الإطار المؤسسي والقانوني البيئي قوي وفاعل ويعمل بشكل متكامل ومتناسق
مؤشر النتائج القطاعية:	<ul style="list-style-type: none"> عدد القضايا في قطاع البيئة التي يتم فيها الاحتكام الى القوانين ذات العلاقة
الوثائق الرئيسية ذات الصلة	
برنامج الحكومة الثالثة عشرة الأهداف الوطنية	تعزيز مبادئ وآليات الحكم الرشيد
برنامج الحكومة الثالثة عشرة تطوير المؤسسات وتنميتها	تعديل نظم العمل والهيكلية التنظيمية للحكومة
خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008-2010	تقوم السياسة المقترحة بخدمة البرامج التالية: <ul style="list-style-type: none"> حكومة ناجعة وفعالة: يعزز عملية الرقابة والتكامل بين المؤسسات وخفض الازدواجية والتداخل
الوثائق السياساتية الأخرى	
الوضع في الفترة الواقعة بين عامي 2008 و 2010:	شهدت الفترة الماضية تحسنا في الأداء المؤسسي الحكومي إلا ان هناك العديد من القضايا التي لا تزال موضع خلاف وتنازع وبحاجة الى توضيح الأدوار والمسؤوليات فيها
الآثار التي تخلفها السياسة:	أن تطبيق هذه السياسة يضع النقاط على الحروف لتعزيز الأداء المؤسسي لمؤسسات السلطة ويسهم في تحسين الرضى العام بخصوص ادائها

الملحق (أ)

نموذج ملخص السياسات

القطاع	البيئة
السياسة:	تطوير الإطار القانوني الناظم للعمل البيئي
المؤسسة الرئيسية:	سلطة جودة البيئة
المؤسسة أو المؤسسات التي تتولى تنفيذ السياسة:	سلطة جودة البيئة، سلطة المياه، وزارة الزراعة، وزارة الصحة، وزارة الحكم المحلي، وزارة العدل، المجلس التشريعي، مؤسسات المجتمع المدني
التوجه المقترح للسياسة:	اجراء مراجعة شاملة للقوانين المرتبطة بالقطاع واستكمال اصدار التشريعات والانظمة المتصلة بها
الأسباب التي تقف وراء التوصيات:	<ul style="list-style-type: none"> • نقص التشريعات والانظمة والمقاييس لمختلف نواحي القطاع • بروز بعض التناقض بين القوانين السارية • الحاجة الى تطوير القوانين بما يراعي التطورات التي حدثت في القطاع
الهدف الاستراتيجي:	الإطار المؤسسي والقانوني البيئي قوي وفاعل ويعمل بشكل متكامل ومتناسق
مؤشر النتائج القطاعية:	<ul style="list-style-type: none"> • عدد القوانين التي تمت مراجعتها • عدد التشريعات والانظمة التي تم اعدادها وقرارها
الوثائق الرئيسية ذات الصلة	
برنامج الحكومة الثالثة عشرة الأهداف الوطنية	تحقيق الاستقلال الاقتصادي والازدهار الوطني تعزيز مبادئ وآليات الحكم الرشيد
برنامج الحكومة الثالثة عشرة تطوير المؤسسات وتنميتها	توحيد الإطار القانوني وتحديثه من خلال تطبيق الانظمة والتعليمات الخاصة بالحفاظ على البيئة
خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008-2010	تقوم السياسة المقترحة بخدمة البرامج التالية: <ul style="list-style-type: none"> • برنامج ادارة المياه والمياه العادمة: من ناحية ايجاد التشريعات التي تمنع التلوث • تحسين نوعية الصحة: • حكومة ناجعة وفعالة: يعزز عملية التشريع والرقابة وسيادة القانون
الوثائق السياساتية الأخرى	
الوضع في الفترة الواقعة بين عامي 2008 و 2010:	تقوم سلطة جودة البيئة بتحضير أنظمة خاصة بمصانع الحجر والرخام، وتعليمات اعلان وادارة المحميات الطبيعية والمنتزهات غير ان هناك العديد من الأنظمة التي لا تزال

بحاجة الى اعداد ومراجعة	
يسهم تطبيق هذه السياسة في تحسين البيئة القانونية وسيادة القانون في القطاع البيئي	الآثار التي تخلفها السياسة:

الملحق (أ)

نموذج ملخص السياسات

القطاع	البيئة
السياسة:	تعزيز قدرات المؤسسات البيئية
المؤسسة الرئيسية:	سلطة جودة البيئة
المؤسسة أو المؤسسات التي تتولى تنفيذ السياسة:	سلطة جودة البيئة، وزارة الصحة، وزارة الحكم المحلي، وزارة الزراعة، وزارة الاقتصاد الوطني، وزارة السياحة، وزارة الاعلام، وزارة التربية والتعليم، سلطة المياه، سلطة الطاقة ومؤسسات المجتمع المدني.
التوجه المقترح للسياسة:	رفع القدرات وتطوير الأداء
الأسباب التي تقف وراء التوصيات:	نقص الكادر الفني في سلطة جودة البيئة ضعف القدرات الرقابية لدى سلطة جودة البيئة
الهدف الاستراتيجي:	الإطار المؤسسي والقانوني البيئي قوي وفاعل ويعمل بشكل متكامل ومتناسق
مؤشر النتائج القطاعية:	<ul style="list-style-type: none"> عدد البرامج التدريبية المنفذة عدد الكوادر المتخصصة المعنية عدد الحملات الرقابية المنفذة
الوثائق الرئيسية ذات الصلة	
برنامج الحكومة الثالثة عشرة الأهداف الوطنية	تحقيق الاستقلال الاقتصادي والازدهار الوطني التنمية البشرية
برنامج الحكومة الثالثة عشرة تطوير المؤسسات وتنميتها	إدارة الموارد البشرية تعديل نظم العمل والهيكلية التنظيمية للحكومة
خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008-2010	تقوم السياسة المقترحة بخدمة البرامج التالية: • حكومة ناجعة وفعالة: يعزز عملية الرقابة وتحسين الأداء الحكومي
الوثائق السياساتية الأخرى	
الوضع في الفترة الواقعة بين عامي 2008 و 2010:	تعاني سلطة جودة البيئة من قلة الكادر المتخصص بالرقابة والتفتيش
الآثار التي تخلفها السياسة:	أن نتائج تطبيق هذه السياسة على المدى الطويل تسهم في تحسين الوضع الرقابي على

الصحة والبيئة وبالتالي تحسن الوضع الاقتصادي والاجتماعي لكافة فئات المجتمع
ومستوى الرضا على الأداء العام.

الملحق (أ)

نموذج ملخص السياسات

القطاع	البيئة
السياسة:	تعزيز دور فلسطين في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية في مجال البيئة
المؤسسة الرئيسية:	سلطة جودة البيئة
المؤسسة أو المؤسسات التي تتولى تنفيذ السياسة:	سلطة جودة البيئة، وزارة الخارجية، وزارة التخطيط ومجلس الوزراء.
التوجه المقترح للسياسة:	تفعيل مشاركة فلسطين في المحافل والمنابر الدولية في القضايا المرتبطة بالبيئة
الأسباب التي تقف وراء التوصيات:	<ul style="list-style-type: none"> • البيئة تعتبر من القضايا العالمية التي تحتاج الى جهد جماعي • فلسطين لا تتمثل بالشكل الدبلوماسي المناسب كعضو كامل في أغلب المحافل الدولية • يمكن التخفيف من آثار الاحتلال على البيئة من خلال الضغط الدولي من قبل الهيئات المختصة
الهدف الاستراتيجي:	فلسطين دولة كاملة العضوية في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية بشأن البيئة وملتزمة بها
مؤشر النتائج القطاعية:	<ul style="list-style-type: none"> • مستوى التمثيل الفلسطيني في المؤسسات البيئية الإقليمية والدولية • عدد الإتفاقيات الدولية التي أقرت ووقعت من قبل الحكومة الفلسطينية
الوثائق الرئيسية ذات الصلة	
برنامج الحكومة الثالثة عشرة الأهداف الوطنية	تحقيق الاستقلال الاقتصادي والازدهار الوطني بناء علاقات إقليمية ودولية ايجابية إنهاء الاحتلال للأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967
برنامج الحكومة الثالثة عشرة تطوير المؤسسات وتنميتها	إدارة الموارد البشرية تعديل نظم العمل والهيكلية التنظيمية للحكومة
خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008-2010	تقوم السياسة المقترحة بخدمة برنامج حكومة ناجعة وفعالة حيث أنه يعزز الأداء الرسمي على الصعيد الدولي
الوثائق السياساتية الأخرى	ان المشاركة الفاعلة في المنظمات البيئية الدولية سوف يزيد التركيز على معاناة البيئة في محافظات القطاع ويوقع مستوى التجاوب مع الاحتياجات الآنية لإنعاش القطاع بعد الحرب العدوانية الأخيرة

<p>في السنوات الأخيرة تعزز التعاطف مع فلسطين نتيجة للاعتداءات والحروب التي فرضت عليها ومن الضروري استثمار هذا التعاطف والتأييد الدولي لإقامة الدولة المستقلة.</p>	<p>الوضع في الفترة الواقعة بين عامي 2008 و 2010:</p>
<p>إن تطبيق هذه السياسة يضع المجتمع الدولي أمام مسؤولياته عن الآثار البيئية المدمرة للاحتلال ويحفز الدول على المساهمة الفاعلة في إعادة الإعمار وفي الوقت نفسه يلزم الحكومة باتخاذ الاجراءات اللازمة لتطبيق المعايير الدولية محليا</p>	<p>الآثار التي تخلفها السياسة:</p>

الملحق (أ)

نموذج ملخص السياسات

القطاع	البيئة
السياسة:	تشجيع المبادرات والتعاون البيئي مع الدول والمنظمات العربية ودول الإقليم
المؤسسة الرئيسية:	سلطة جودة البيئة
المؤسسة أو المؤسسات التي تتولى تنفيذ السياسة:	سلطة جودة البيئة، وزارة الخارجية، وزارة التخطيط وممثلة فلسطين في الجامعة العربية.
التوجه المقترح للسياسة:	تشجيع المبادرات والتعاون البيئي مع الدول العربية ودول الاقليم والمنظمات الدولية
الأسباب التي تقف وراء التوصيات:	<ul style="list-style-type: none"> • البيئة تعتبر من القضايا العالمية التي تحتاج الى جهد جماعي • امكانية الاستفادة من المبادرات المشتركة وتبادل الخبرات بين دول الاقليم
الهدف الاستراتيجي:	فلسطين دولة كاملة العضوية في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية بشأن البيئة وملتزمة بها
مؤشر النتائج القطاعية:	• عدد المبادرات المشتركة التي تنفذ سنويا
الوثائق الرئيسية ذات الصلة	
برنامج الحكومة الثالثة عشرة الأهداف الوطنية	تحقيق الاستقلال الاقتصادي والازدهار الوطني بناء علاقات إقليمية ودولية إيجابية
برنامج الحكومة الثالثة عشرة تطوير المؤسسات وتنميتها	المشاركة النشطة في الجهود الإقليمية لحماية البيئة
خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008-2010	تقوم السياسة المقترحة بخدمة برنامج حكومة ناجعة وفعالة حيث أنه يعزز الأداء الرسمي على الصعيد الاقليمي
الوثائق السياساتية الأخرى	ان المشاركة الفاعلة في المنظمات البيئية العربية والإقليمية سوف يزيد من فرص الاستفادة من مصادر التمويل المتاحة
الوضع في الفترة الواقعة بين عامي 2008 و 2010:	معظم المساعدات المقدمة خلال السنوات الأخيرة كانت موجهة نحو برامج الطوارئ أكثر منها نحو التنمية المستدامة والتطوير. ومن الضروري تعزيز الاتجاه الثاني في السنوات القادمة
الآثار التي تخلفها السياسة:	إن تطبيق هذه السياسة يحسن فرص الاستفادة من المشاريع الإقليمية ويحفز الدول الغربية على المساهمة في عملية البناء والتنمية

ملحق (ب): جدول تفصيلي بالأهداف الإستراتيجية والتدخلات المقترحة لفترة الإستراتيجية القطاعية للبيئة 2011-2013

الملحق (ب)

نموذج تنفيذ السياسات

السياسة	ضبط مصادر تلوث البيئة المختلفة	المؤسسة الرئيسية:	سلطة جودة البيئة
---------	--------------------------------	-------------------	------------------

مجال التنفيذ وضع إشارة في الإطار ذي الصلة. يجب تعبئة نماذج منفصلة للإشارة إلى التدخلات المطلوبة ضمن كل فئة.

تطوير قدرات القطاع وخدماته	X	توزيع الخدمات في كل أرجاء الدولة	X	التخفيف من آثار الاحتلال	X	بناء مؤسسات الدولة الجديدة	X
----------------------------	---	----------------------------------	---	--------------------------	---	----------------------------	---

التدخلات الرئيسية التي يتوجب تنفيذها	المؤسسة التي تنفذ التدخلات	تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء	النشاطات المقررة في عام 2010
1- تقييم الانبعاثات من المنشآت الصناعية والحد منها: اجراء مسح كامل لمواقع المحاجر والكسارات والمنشآت الصناعية الكبيرة في محافظات الوطن وتحديد الاحتياجات البيئية تصويب أوضاعها ووضع الأنظمة البيئية لتنظيم القطاع	سلطة جودة البيئة وزارة الاقتصاد الوطني قطاع الحكم المحلي وزارة الداخلية إتحاد الصناعات القطاع الخاص	2011	2013	وضع تصور تفصيلي للنشاطات والمشاريع المطلوبة
2- وضع التعليمات وتوفير الإمكانيات اللازمة لضبط الانبعاثات الغازية من عوادم المركبات: وضع التعليمات اللازمة لضبط الانبعاثات من العوادم وتوفير الأجهزة وتوفير الكوادر اللازمة وتدريبها لتطبيق التعليمات وضبط التلوث.	سلطة جودة البيئة وزارة النقل والمواصلات وزارة الداخلية المواصفات والمقاييس	2011	2013	وضع تصور تفصيلي للنشاطات والمشاريع المطلوبة
3-وضع نظام لتشجيع استخدام الطاقة النظيفة والبديلة وتنفيذ مشاريع ريادية: وضع وتنفيذ خطة وطنية للاستخدام الأمثل لمصادر الطاقة البديلة في فلسطين	سلطة الطاقة سلطة جودة البيئة	2011	2013	وضع تصور تفصيلي للنشاطات والمشاريع

المطلوبة الدراسات وإعداد المخططات اللازمة وتحديد الاحتياجات			وزارة المالية القطاع الخاص مؤسسات المجتمع المدني الجامعات ومراكز البحث	إضافة الى تنفيذ أربعة مشاريع نموذجية للطاقة النظيفة والبديلة في أربع محافظات من الوطن، كذلك منح التسهيلات اللازمة للقطاع الخاص للاستثمار في هذا المجال
وضع تصور تفصيلي للنشاطات والمشاريع المطلوبة	2013	2011	سلطة جودة البيئة وزارة الاقتصاد الوطني وزارة الداخلية وزارة العمل وزارة الصحة القطاع الخاص	4- ضبط مصادر الازعاج البيئي المختلفة: اجراء مسح لتحديد مصادر الضجيج ووضع التعليمات اللازمة لضبطه وتطوير قدرات المؤسسات ذات العلاقة فنيا ولوجستيا
وضع تصور تفصيلي للنشاطات والمشاريع المطلوبة	2013	2011	سلطة جودة البيئة وزارة الاتصالات وزارة الداخلية المواصفات والمقاييس الجامعات ومراكز البحث القطاع الخاص	5- ضبط مصادر الاشعاع المؤين وغير المؤين: عمل مسح لتحديد مصادر الأشعاع وتصويب وضع المخالفين لتعليمات سلطة جودة البيئة ومتابعتهم وتطوير قدرات المؤسسات ذات العلاقة فنيا ولوجستيا
وضع تصور تفصيلي للنشاطات والمشاريع المطلوبة	2013	2011	سلطة جودة البيئة قطاع الحكم المحلي وزارة الصحة وزارة الاقتصاد الوطني وزارة الاشغال العامة وزارة الزراعة وزارة الداخلية سلطة المياه	6- معالجة مواقع التلوث الساخنة: إجراء مسح لمواقع التلوث الساخنة وإجراء معالجة لعدد من المواقع حسب الأولوية وتطوير قدرات المؤسسات ذات العلاقة فنيا ولوجستيا

			الجامعات ومراكز البحث القطاع الخاص	
وضع تصور تفصيلي للنشاطات والمشاريع المطلوبة	2013	2011	سلطة جودة البيئة وزارة الصحة وزارة الزراعة سلطة المياه الجامعات ومراكز البحث مؤسسات المجتمع المدني	7- تفعيل أنظمة مراقبة جودة الهواء والمياه والتربة: عمل مسح ميداني للملوثات الرئيسية للهواء في الاماكن المفتوحة (ثاني اكسيد الكربون، أول اكسيد الكربون، أكاسيد النيتروجين والكبريت والمواد العالقة والرصاص والأوزون) في جميع محافظات الوطن وخاصة مراكز المدن والاماكن المكتظة بالحركة المرورية وفي الأماكن الصناعية باستخدام المختبر الهوائي المتنقل والأجهزة المحمولة الخاصة بالقياس. وضع نظام لإجراء فحوصات مخبرية دورية لجودة مصادر المياه. وعمل مسوحات لمواقع تلوث التربة في محافظات الوطن بالإضافة إلى تمكين وتعزيز قدرات المؤسسات المعنية.
وضع تصور تفصيلي للنشاطات والمشاريع المطلوبة	2013	2011	سلطة جودة البيئة وزارة الصحة وزارة الزراعة ----- سلطة المياه قطاع الحكم المحلي القطاع الخاص	8- ضبط مصادر تلوث المياه واعادة تأهيل الحوض الساحلي في قطاع غزة: (أ) اجراء مسح ميداني لمصادر تلوث المياه وضبطها ----- (ب) واعادة تأهيل الحوض الساحلي وتوفير مصادر مياه بديلة للإستخدامات المنزلية والصناعية بما فيها محطة تحلية لمياه البحر في قطاع غزة.
وضع تصور تفصيلي للنشاطات والمشاريع المطلوبة	2013	2011	سلطة جودة البيئة سلطة المياه وزارة الصحة وزارة الزراعة القطاع الخاص	9- مراقبة جودة مياه البحر المتوسط: وضع نظام لمراقبة جودة مياه البحر وتطبيقه بإجراء فحص عينات بشكل دوري من عدة أماكن وأعماق على امتداد شاطئ قطاع غزة وعلى فترات مختلفة حسب المواصفة الفلسطينية وتعزيز بناء القدرات اللازمة لذلك.

وضع تصور تفصيلي للمشاريع والنشاطات والمشاريع المطلوبة	2013	2011	سلطة جودة البيئة وزارة الزراعة وزارة الصحة وزارة الداخلية وزارة المالية الاقتصاد الوطني القطاع الخاص	10- ضبط ومراقبة كمية ونوعية الأسمدة والمبيدات المستخدمة: اجراء مسح ورصد لانواع وكميات الأسمدة والمبيدات المستخدمة ووضع التعليمات والأنظمة لتنظيمها وادارتها
--	------	------	--	---

الرقم	التدخلات والتكاليف المقدرة	2011 بآلاف الشواكل	2012 بآلاف الشواكل	2013 بآلاف الشواكل	المبلغ الكلي بآلاف الشواكل
1-	تقييم الانبعاثات من المنشآت الصناعية والحد منها	500	4250	4300	9050
2-	وضع التعليمات وتوفير الإمكانيات اللازمة لضبط الانبعاثات الغازية من عوادم المركبات	300	600	800	1700
3-	وضع نظام لتشجيع استخدام الطاقة النظيفة والبديلة وتنفيذ مشاريع ريادية	400	1000	1000	2400
4-	ضبط مصادر الازعاج البيئي المختلفة	400	400	400	1200
5-	ضبط مصادر الاشعاع المؤين وغير المؤين	500	500	300	1300
6-	معالجة مواقع التلوث الساخنة	6000	10,000	10,000	26000
7-	تفعيل أنظمة مراقبة جودة الهواء والمياه والتربة	1000	500	500	2000
8-	ضبط مصادر تلوث المياه واعادة تأهيل الحوض الساحلي في قطاع غزة	190400	23900	665400	1191200
9-	مراقبة جودة مياه البحر المتوسط	500	500	300	1300
10-	ضبط ومراقبة كمية ونوعية الأسمدة والمبيدات المستخدمة	500	500	500	1500
الرقم	مؤشرات المخرجات	الاستهداف المحدد لعام	الاستهداف المحدد لعام	الاستهداف المحدد لعام	

	2013	2012	2011	
1-	تطبيق التعليمات واللوائح على المنشآت وتصويب أوضاعها	تحديد الاحتياجات البيئية لتصويب أوضاع المنشآت	انجاز اجراء مسح كامل لمواقع المحاجر والكسارات والمنشآت الصناعية وإعداد قاعدة بيانات بذلك	تقييم الانبعاثات من المنشآت الصناعية والحد منها: <ul style="list-style-type: none"> • مسح كامل لمواقع المحاجر والكسارات والمنشآت الصناعية منجز وقاعدة بيانات جاهزة • الاحتياجات البيئية لتصويب أوضاع المنشآت معدة • المنشآت منفذة لاحتياجات تصويب الأوضاع والتعليمات واللوائح مطبقة عليها
2-	التعليمات مطبقة على المركبات الخصوصية	التعليمات مطبقة على المركبات التجارية والشاحنات	الأجهزة متوفرة في كل مراكز فحص المركبات والطواقم المشغلة لها مخصصة ومدربة بشكل جيد	وضع تعليمات وتوفير الإمكانيات اللازمة لضبط الانبعاثات الغازية من عوادم المركبات: <ul style="list-style-type: none"> • الأجهزة متوفرة في كل مراكز فحص المركبات والطواقم المشغلة لها مخصصة ومدربة بشكل جيد • التعليمات الخاصة بعوادم المركبات معدة ومقرة • التعليمات مطبقة على المركبات التجارية والشاحنات • التعليمات مطبقة على المركبات الخصوصية
3-	المشاريع	الدراسات	الخطة معدة	وضع نظام لتشجيع استخدام الطاقة النظيفة والبديلة وتنفيذ مشاريع ريادية:

	النموذجية منفذة	والتصاميم الخاصة بالمشاريع النموذجية معدة	ومقرة من الجهات المعنية	<ul style="list-style-type: none"> الخطة معدة ومقرة من الجهات المعنية الدراسات والتصاميم الخاصة بالمشاريع النموذجية معدة المشاريع النموذجية منفذة 	
-4	الاجهزة والتدريب اللازمة للمؤسسات ذات العلاقة متوفر	التعليمات الخاصة بالضجيج معدة ومقرة	مسح مصادر الضجيج منجز	<p>ضبط مصادر الازعاج البيئي المختلفة:</p> <ul style="list-style-type: none"> مسح مصادر الضجيج منجز التعليمات الخاصة بالضجيج معدة ومقرة الاجهزة والتدريب اللازم للمؤسسات ذات العلاقة متوفر 	
-5	كافة مصادر الاشعاع مراقبة بشكل دوري	الاجهزة واحتياجات التدريب اللازمة للمؤسسات ذات العلاقة متوفرة	مسح مصادر الأشعاع منجز	<p>ضبط مصادر الاشعاع المؤين وغير المؤين:</p> <ul style="list-style-type: none"> مسح مصادر الأشعاع منجز التعليمات الخاصة بمستويات الاشعاع معدة ومقرة الاجهزة واحتياجات التدريب اللازمة للمؤسسات ذات العلاقة متوفرة مصادر الاشعاع مراقبة بشكل دوري 	
-6	مشاريع المعالجة تم تنفيذها	الدراسات والتصاميم والعطاءات الخاصة بمعالجة المواقع الساخنة معدة	مسح المواقع الساخنة معدة	<p>معالجة مواقع التلوث الساخنة:</p> <ul style="list-style-type: none"> مسح المواقع الساخنة معدة الدراسات والتصاميم والعطاءات الخاصة بمعالجة المواقع الساخنة معدة مشاريع المعالجة تم تنفيذها 	

	<p>العينات التي أخذت حللت وصدرت النتائج</p>	<p>مسح مصادر تلوث الماء والترية منجز. اماكن أخذ العينات محددة بشكل واضح لكل المسوحات</p>	<p>أنظمة المراقبة معدة مسح مصادر التلوث الرئيسية للهواء</p>	<p>7- تفعيل أنظمة مراقبة جودة الهواء والمياه والترية: <ul style="list-style-type: none"> • أنظمة مراقبة الهواء والماء والترية معدة • مسح مصادر التلوث الرئيسية للهواء منجز • اماكن أخذ العينات محددة بشكل واضح • تم اخذ عينات للهواء والمياه وتحليلها </p>	<p>-7</p>
	<p>الخطوات العملية لتأهيل الحوض قد بدأت</p>	<p>الخطط والدراسات لتأهيل الحوض الساحلي معدة</p>	<p>مسح مصادر تلوث المياه في قطاع غزة معد</p>	<p>8- ضبط مصادر تلوث المياه واعادة تأهيل الحوض الساحلي في قطاع غزة: <ul style="list-style-type: none"> • مسح مصادر تلوث المياه في قطاع غزة معد • الخطط والدراسات لتأهيل الحوض الساحلي معدة • الخطوات العملية لتأهيل الحوض قد بدأت </p>	<p>-8</p>
	<p>العينات تؤخذ وتحلل بشكل دوري</p>	<p>العينات تؤخذ وتحلل بشكل دوري</p>	<p>خطة العمل منجزة. اماكن وأعماق أخذ العينات محددة بشكل واضح</p>	<p>9- مراقبة جودة مياه البحر المتوسط: <ul style="list-style-type: none"> • المواصفة المطلوبة متوفرة وخطة العمل منجزة • اماكن وأعماق أخذ العينات محددة بشكل واضح • العينات تؤخذ وتحلل بشكل دوري </p>	<p>-9</p>
	<p>التعليمات الخاصة بتنظيم استعمال الاسمدة والمبيدات مطبقة</p>	<p>التعليمات الخاصة بتنظيم استعمال الاسمدة والمبيدات معدة</p>	<p>مسح الاسمدة والمبيدات الكيمائية منجز</p>	<p>10- ضبط ومراقبة كمية ونوعية الاسمدة والمبيدات المستخدمة: اجراء مسح ورصد لأنواع وكميات الاسمدة والمبيدات المستخدمة ووضع التعليمات والأنظمة لتنظيمها وادارتها <ul style="list-style-type: none"> • مسح الاسمدة والمبيدات منجز </p>	<p>-10</p>

		ومقرة	<ul style="list-style-type: none"> • التعليمات الخاصة بتنظيم استعمال الاسمدة والمبيدات معدة ومقرة • التعليمات الخاصة بتنظيم استعمال الاسمدة والمبيدات مطبقة 	
<p>الآثار الدائمة التي تتركها السياسة على الموازنة الجارية</p>	<p>ان معظم المتطلبات اللازمة لتنفيذ التدخلات المذكورة اعلاه سوف يتم تغطيتها من خلال التمويل المقترح لتنفيذ كل تدخل، الا أن الأستمرار في تنفيذ بعض النشاطات الدورية بحاجة الى توفير بعض المصادر المالية والمفترض تأمينها من خلال الموازنة العامة</p>	<p>الآثار التي تخلفها السياسة على الإيرادات</p>	<p>ان تطبيق هذه السياسة سوف يؤدي الى ايجاد مصادر جديدة للإيرادات من خلال تنفيذ سياسة تغريم المسببين للتلوث. كما ان زيادة المراقبة على مصادر التلوث يرفع نسبة جباية الرسوم الخاصة بالترخيص والموافقات أو فرض رسوم اضافية لحماية البيئة حسب ما ورد في قانون البيئة</p>	
<p>التزامات الدول المانحة</p>	<p>هناك عدة التزامات من المانحين بخصوص مشاريع بنية تحتية في مجال المياه العادمة والنفايات الصلبة</p>			

الملحق (ب)

نموذج تنفيذ السياسات

السياسة	تعزيز السلوك المرتبط بالحفاظ على البيئة ورفع مستوى الوعي البيئي العام	المؤسسة الرئيسية:	سلطة جودة البيئة
---------	---	-------------------	------------------

مجال التنفيذ

تطوير قدرات القطاع وخدماته	X	توزيع الخدمات في كل أرجاء الدولة	X	التخفيف من آثار الاحتلال	X	بناء مؤسسات الدولة الجديدة	X
----------------------------	---	----------------------------------	---	--------------------------	---	----------------------------	---

التدخلات الرئيسية التي يتوجب تنفيذها	المؤسسة التي تنفذ التدخلات	تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء	النشاطات المقررة في عام 2010
1- انشاء النوادي البيئية: تقييم أداء الأندية البيئية القائمة وإنشاء نوادي جديدة ضمن خطة وطنية ناظمة تضمن استمراريتها واقامة شبكة معلوماتية بين النوادي البيئية، وتوفير الامكانيات اللازمة.	سلطة جودة البيئة وزارة التربية والتعليم وزارة الشباب والرياضة الهيئات المحلية مؤسسات المجتمع المدني	2011	2013	-
2- إستكمال دمج التعليم البيئي ضمن المناهج التعليمية في مراحل التعليم المختلفة: دمج المواضيع البيئية ضمن المناهج التعليمية للمراحل المتبقية بما فيها التعليم العالي وتطوير المناهج الحالية، توفير الكادر الوظيفي والإحتياجات اللازمة	وزارة التربية والتعليم سلطة جودة البيئة الجامعات ومراكز البحث مؤسسات المجتمع المدني	2011	2013	-
3- تفعيل أدوات الإعلام البيئي: تأهيل وتدريب كوادر متخصصة في الإعلام البيئي، وتفعيل دور وسائل	سلطة جودة البيئة وزارة الإعلام	2011	2013	-

			القطاع الخاص الجامعات ومراكز البحث مؤسسات المجتمع المدني	الإعلام المختلفة بما يخدم البيئة، ووضع برنامج أو خطة لتنظيم ذلك.
-	2013	2011	سلطة جودة البيئة وزارة التربية والتعليم وزارة الشباب والرياضة وزارة الاقتصاد الوطني قطاع الحكم المحلي وزارة الزراعة وزارة الاعلام سلطة المياه وزارة الاوقاف مؤسسات المجتمع المدني	4- تنظيم حملات التوعية البيئية لشرائح المجتمع المختلفة: تنفيذ العديد من ورش العمل والندوات البيئية، وتنظيم حملات توعية بيئية لمختلف فئات وشرائح المجتمع وتوفير ما يلزم من احتياجات فنية ولوجستية لتنفيذ هذه النشاطات، وعمل دورات تدريبية لمدرسين في هذا المجال.
-	2013	2011	سلطة جودة البيئة وزارة التربية والتعليم الجامعات ومراكز البحث مؤسسات المجتمع المدني	5- انشاء مركز وطني يخدم أغراض التدريب والتعليم البيئي: بناء وتجهيز المركز وتوفير ما يلزم من كوادر بشرية مدربة ومستلزمات فنية ولوجستية واعداد خطة عمل تضمن الاستمرارية له.
-	2013	2011	سلطة جودة البيئة وزارة التربية والتعليم وزارة المالية وزارة الاقتصاد الوطني وزارة الزراعة وزارة الاعلام سلطة المياه	6- وضع خطة لتشجيع المبادرات الصديقة للبيئة: اعداد واعتماد خطة وطنية لتشجيع المبادرات الصديقة للبيئة من خلال تخصيص جوائز وشهادات ومحفزات للمبادرات المميزة والتجارب الريادية في كافة القطاعات.

			مؤسسات المجتمع المدني القطاع الخاص	
--	--	--	---------------------------------------	--

الرقم	التدخلات والتكاليف المقدرة	2011 بآلاف الشواكل	2012 بآلاف الشواكل	2013 بآلاف الشواكل	المبلغ الكلي بآلاف الشواكل
-1	انشاء النوادي البيئية	500	300	300	1100
-2	إستكمال دمج التعليم البيئي ضمن المناهج التعليمية في مراحل التعليم المختلفة	300	300	300	900
-3	تفعيل أدوات الاعلام البيئي	400	400	300	1100
-4	تنظيم حملات التوعية البيئية لشرائح المجتمع المختلفة	500	400	400	1300
-5	انشاء مركز وطني يخدم أغراض التدريب والتعليم البيئي	1000	1500	1500	4000
-6	وضع خطة لتشجيع المبادرات الصديقة للبيئة	500	500	500	1500
الرقم	مؤشرات المخرجات	الاستهداف المحدد لعام 2011	الاستهداف المحدد لعام 2012	الاستهداف المحدد لعام 2013	
-1	انشاء النوادي البيئية: <ul style="list-style-type: none"> وضعت الخطط والدراسات اللازمة لإنشاء النوادي المقترحة شبكة معلوماتية بين النوادي البيئية عاملة وفاعلة توفير كادر وظيفي مناسب لتلك النوادي اندية بيئية موجودة وفاعلة 	- وضع الخطط لانشاء النوادي -- توفير الكادر والمستلزمات للاندية	-انشاء النوادي -شبكة المعلومات والاتصالات عاملة	-الاندية عاملة وتؤدي عمله	
-2	استكمال دمج التعليم البيئي ضمن المناهج التعليمية في مراحل التعليم المختلفة: <ul style="list-style-type: none"> الخطط لدمج المواضيع البيئية حددت وطورت 	- تم تحديد وتطوير الخطط	- تنفيذ الخطة	- تنفيذ الخطة المطورة	

	وتدريب الكادر اللازم	المطورة وتدريب الكادر اللازم	للمواضيع البيئية -تنفيذ الخطة المطورة	<ul style="list-style-type: none"> • طبعت ووفرت المواد والمواضيع المتعلقة بالبيئة والوعي البيئي • وفر الكادر الوظيفي في مجال البيئة في المدارس والجامعات 	
-3	- قضايا البيئة في المجال الاعلامي مغطاة	تأهيل وتدريب عدد من الكوادر الاعلامية في مجال البيئة -قضايا البيئة في المجال الاعلامي مغطاة	- تأهيل وتدريب عدد من الكوادر الاعلامية في مجال البيئة	<p>تطوير تفعيل أدوات الإعلام البيئي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • كوادر إعلام بيئي مؤهلين • دور الإعلام مفعول ومطور لخدمة البيئة الفلسطينية 	
-4	- عدد من حملات التوعية البيئية قد نفذت	- عدد من الدورات التدريبية قد اقيمت	- الوسائل والادوات الفنية واللوجستية متوفرة	<p>تنظيم حملات التوعية البيئية لشرائح المجتمع المختلفة:</p> <ul style="list-style-type: none"> • عدد من ورشات العمل البيئية قد اقيمت • عدد من حملات توعية بيئية لطلبة المدارس والجامعات، والمنشآت الصناعية، والجمعيات النسوية قد نفذت • عدد من الدورات التدريبية في مجال البيئة قد نفذت لاستهداف قادة بيئيين ومدربين • الوسائل والأدوات التعليمية والفنية واللوجستية التي تخدم الحملات متوفرة 	
-5	- تم تأهيل	- تم انشاء	- اللوائح	انشاء مركز وطني يخدم أغراض التدريب والتعليم البيئي:	

	الكادر - تم تشغيل المركز	المركز - المستلزمات المطلوبة للمركز قد وفرت -تم توفير الكادر وتأهيلهم	والقوانين قد وضعت - تم انشاء المركز	<ul style="list-style-type: none"> • اللوائح والأنظمة والقوانين لعمل المركز قد وضعت • مكان لإنشاء المركز الوطني قد تم توفيره • الكوادر المطلوبة للعمل في المركز متوفرة ومدربة • كل المستلزمات التي يحتاجها المركز قد توفرت 	
-6	- العمل بموجب الخطة قد بدأ	- نوع وقيمة الحوافز قد حدد -العمل بموجب الخطة قد بدأ	- الخطة المطلوبة قد اعدت وأقرت - الاعلان عن المبادرة قد تم	<p>وضع خطة لتشجيع المبادرات الصديقة للبيئة:</p> <ul style="list-style-type: none"> • خطة تشجيع المبادرات الصديقة للبيئة قد وضعت وأقرت • نوع وقيمة الحوافز ومصادرهما قد حددت • الاعلان عن الخطة قد تم عبر وسائل الاعلام المختلفة • العمل على تشغيل الخطة قد بدأ 	

الآثار الدائمة التي تتركها السياسة على الموازنة الجارية	الآثار التي تخلفها السياسة على الإيرادات
التزامات الدول المانحة	التعاون الانمائي الألماني /GTZ /برنامج الأمم المتحدة الانمائي UNDP /وكالة التعاون الياباني JICA

الملحق (ب)

نموذج تنفيذ السياسات

السياسة	تحسين نظم إدارة النفايات السائلة والصلبة والخطرة	المؤسسة الرئيسية:	سلطة جودة البيئة
---------	--	-------------------	------------------

مجالات التنفيذ

تطوير قدرات القطاع وخدماته	X	توزيع الخدمات في كل أرجاء الدولة	X	التخفيف من آثار الاحتلال	X	بناء مؤسسات الدولة الجديدة	X
----------------------------	---	----------------------------------	---	--------------------------	---	----------------------------	---

التدخلات الرئيسية التي يتوجب تنفيذها	المؤسسة التي تنفذ التدخلات	تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء	النشاطات المقررة في عام 2010
1- توسيع نطاق خدمة جمع النفايات وخدمة الطمر الصحي للنفايات الصلبة لتشمل كافة التجمعات السكانية في محافظات الوطن: انشاء مكب طمر صحي إضافي واحد في الضفة الغربية (القدس) وتوسيع مكبات قطاع غزة، وزيادة نسبة خدمة عملية جمع النفايات الصلبة لتصبح 100%.	قطاع الحكم المحلي سلطة جودة البيئة وزارة التخطيط وزارة الزراعة وزارة المالية وزارة الصحة سلطة المياه القطاع الخاص مؤسسات المجتمع المدني منظمات الامم المتحدة	2011	2013	وضع تصور تفصيلي للنشاطات والمشاريع المطلوبة
2- ازالة مخلفات المباني الناتجة عن الحرب على غزة:	سلطة جودة البيئة	2011	2012	وضع تصور تفصيلي

للمشاريع والنشاطات المطلوبة			قطاع الحكم المحلي وزارة الأشغال العامة وزارة الزراعة القطاع الخاص مؤسسات المجتمع المدني منظمات الأمم المتحدة	وتشمل إزالة انقاض المباني والمنشآت المهدامة وإعادة تأهيل بعض الأراضي المتضررة وإزالة الألغام والمواد غير المتفجرة، وفحص هذه المناطق للتأكد من خلوها من المواد والنفايات الخطرة
وضع تصور تفصيلي للنشاطات والمشاريع المطلوبة	2013	2011	سلطة جودة البيئة قطاع الحكم المحلي وزارة الأشغال العامة وزارة المالية القطاع الخاص	3- إغلاق و/أو إعادة تأهيل مواقع المكبات العشوائية: استكمال مسح المكبات العشوائية في كافة المناطق، واعداد خطة عمل للإغلاق أو التأهيل، وتطوير واعتماد معايير وتعليمات بيئية خاصة بذلك.
وضع تصور تفصيلي للنشاطات والمشاريع المطلوبة	2013	2011	سلطة جودة البيئة قطاع الحكم المحلي سلطة الطاقة وزارة الاقتصاد الوطني القطاع الخاص مؤسسات المجتمع المدني	4- وضع خطة لتشجيع مبادرات وأنظمة تقليل وفصل وإعادة استخدام وتدوير النفايات وجمع الغازات الناتجة عن مكبات النفايات الصلبة الصحية: وضع خطة وتعليمات خاصة بتقليل وفصل وإعادة استخدام النفايات وتدويرها وجمع الغازات الناتجة عن المكبات وتنفيذ عدد من المشاريع النموذجية في عدة مواقع.
وضع تصور تفصيلي للنشاطات والمشاريع المطلوبة	2013	2011	وزارة المالية سلطة جودة البيئة قطاع الحكم المحلي وزارة الاقتصاد الوطني القطاع الخاص	5- وضع خطة لتشجيع مبادرات ومساهمات أو مشاركة القطاع الخاص في إدارة النفايات الصلبة والسائلة والخطرة: تطوير نظام وخطة عمل لتقديم التسهيلات وتوفير الدعم الفني واللوجستي والمالي لمؤسسات القطاع الخاص لتنفيذ المشاريع في مجال ادارة النفايات الصلبة والسائلة والخطرة.
وضع تصور تفصيلي	2013	2011	سلطة جودة البيئة	6- إنشاء نظام لتداول ونقل المواد الخطرة

للسياسات والمشاريع المطلوبة			قطاع الحكم المحلي وزارة الصحة وزارة الاقتصاد الوطني الزراعة سلطة المياه الجامعات ومراكز البحث القطاع الخاص	وضع نظام لتداول وإدارة المواد الخطرة
وضع تصور تفصيلي للسياسات والمشاريع المطلوبة	2013	2011	سلطة جودة البيئة قطاع الحكم المحلي وزارة الاقتصاد الوطني وزارة الزراعة سلطة المياه الجامعات ومراكز البحث	7- إنشاء نظام لإدارة النفايات الخطرة وضع نظام خاص لإدارة النفايات الخطرة من كافة مصادرها
وضع تصور تفصيلي للسياسات والمشاريع المطلوبة	2013	2011	سلطة جودة البيئة قطاع الحكم المحلي سلطة المياه وزارة الاقتصاد الوطني وزارة الزراعة وزارة التخطيط والتنمية الأدارية وزارة الصحة الجامعات والمراكز العلمية مؤسسات المجتمع المدني	8- تنفيذ توصيات إستراتيجية النفايات الصلبة ومتابعتها
وضع تصور تفصيلي	2013	2011	سلطة المياه	9- توسيع نطاق خدمة جمع ومعالجة المياه العادمة وإعادة استخدامها

للمشاريع والنشاطات المطلوبة			سلطة جودة البيئة قطاع الحكم المحلي وزارة الصحة وزارة الزراعة وزارة المالية مؤسسات المجتمع المدني القطاع الخاص	وتأهيل الشبكات والمحطات الموجودة: زيادة نسبة خدمة جمع ومعالجة المياه العادمة للمناطق غير المزودة بالخدمة وذلك من خلال عمل شبكات ومحطات معالجة جديدة وتأهيل شبكات الصرف الصحي ومحطات المعالجة القائمة وإعادة استخدام المياه العادمة المعالجة.
وضع تصور تفصيلي للمشاريع والنشاطات المطلوبة	2013	2011	سلطة جودة البيئة وزارة الأقتصاد الوطني قطاع الحكم المحلي سلطة المياه وزارة الصحة القطاع الخاص	10- وضع وتنفيذ تعليمات المعالجة الأولية للمياه العادمة الصناعية: وضع تعليمات لتنظيم معالجة المياه العادمة الصناعية وضمان تنفيذها بالتعاون مع كافة المؤسسات ذات العلاقة.
وضع تصور تفصيلي للمشاريع والنشاطات المطلوبة	2013	2011	مؤسسات المجتمع المدني سلطة جودة البيئة قطاع الحكم المحلي سلطة المياه وزارة الصحة الجامعات ومراكز البحث	11- وضع خطة لإنشاء محطات المعالجة الصغيرة والمنزلية: تنفيذ عدد من المشاريع النموذجية في عدد من المحافظات وخاصة في الريف لمعالجة المياه العادمة لا سيما الرمادية.

المبلغ الكلي بآلاف الشواكل	2013 بآلاف الشواكل	2012 بآلاف الشواكل	2011 بآلاف الشواكل	التدخلات والتكاليف المقدرة	الرقم
-------------------------------	-----------------------	-----------------------	-----------------------	----------------------------	-------

120000	40000	40000	40000	1- توسيع نطاق خدمة جمع النفايات وخدمة الطمر الصحي للنفايات الصلبة لتشمل كافة التجمعات السكانية في محافظات الوطن
100000	30000	30000	40000	2- ازالة مخلفات المباني الناتجة عن الحرب على غزة
2400	1000	1000	400	3- إغلاق و/أو إعادة تأهيل مواقع المكبات العشوائية
2300	1000	1000	300	4- وضع خطة لتشجيع مبادرات وأنظمة تقليل وفصل وإعادة استخدام وتدوير النفايات وجمع الغازات الناتجة عن مكبات النفايات الصلبة الصحية
500	150	150	200	5- وضع خطة لتشجيع مبادرات ومساهمات أو مشاركة القطاع الخاص في إدارة النفايات الصلبة والسائلة والخطرة
500	150	150	200	6- إنشاء نظام لتداول ونقل المواد الخطرة
500	150	150	200	7- انشاء نظام لإدارة النفايات الخطرة
---	غير محدد	غير محدد	غير محدد	8- تنفيذ توصيات استراتجية النفايات الصلبة ومتابعتها
2000000	130000	400000	300000	9- توسيع نطاق خدمة جمع ومعالجة المياه العادمة وإعادة استخدامها وتأهيل الشبكات والمحطات الموجودة
حسب تقدير سلطة المياه				
35000	10000	10000	15000	10- وضع وتنفيذ تعليمات المعالجة الأولية للمياه العادمة الصناعية
15000	5000	5000	5000	11- وضع خطة لإنشاء محطات المعالجة الصغيرة والمنزلية
	الاستهداف المحدد لعام 2013	الاستهداف المحدد لعام 2012	الاستهداف المحدد لعام 2011	مؤشرات المخرجات
	الرقم			
1- توسيع نطاق خدمة جمع النفايات وخدمة الطمر الصحي للنفايات الصلبة لتشمل كافة التجمعات السكانية في محافظات الوطن:				
• المكب الصحي لمحافظة الخليل ورام الله قيد الانشاء				
• الدراسات والتصاميم لمشروع مكب محافظة القدس منجزة				
• الدراسات والتصاميم لمشروع توسيع مكبات قطاع غزة منجزة				
- نسبة خدمة جمع النفايات الصلبة تغطي 100% من التجمعات		- المكبين الصحيين لمحافظة الخليل ورام الله قيد الانشاء	- الدراسات والتصاميم لمشروع مكب محافظة القدس منجزة	

			- الدراسات والتصاميم لمشروع توسيع مكبات قطاع غزة منجزة ومنفذة	• نسبة خدمة جمع النفايات الصلبة تغطي 100% من التجمعات السكانية	
-2-	ازالة مخلفات المباني الناتجة عن الحرب على غزة: • انقاض المباني والمنشآت المهدامة تم ازلتها • الفحوصات المطلوبة قد انجزت • الأراضي المتضررة من العدوان تم اعادة تأهيلها	- انقاض المباني والمنشآت المهدامة تم ازلتها - الفحوصات قد انجزت	- 50% من الأراضي المتضررة من العدوان تم اعادة تأهيلها	-كافة الأراضي المتضررة من العدوان تم اعادة تأهيلها	
-3-	إغلاق و/أو إعادة تأهيل مواقع المكبات العشوائية • استكمال مسح المكبات العشوائية قد انجز • معايير الاغلاق أو اعادة التأهيل قد أعدت • 60% من المكبات العشوائية الحالية أغلق أو تم إعادة تأهيلها	- المسح قد استكمل -المعايير اعدت	- الاغلاق قد نفذ	- الاغلاق قد نفذ	
-4-	وضع خطة لتشجيع مبادرات و أنظمة تقليل وفصل وإعادة استخدام وتدوير النفايات وجمع الغازات الناتجة عن مكبات النفايات الصلبة الصحية: • تعليمات تقليل وفصل واعادة استخدام النفايات وتدويرها معدة • مواقع المشاريع النموذجية محددة وتصاميمها جاهزة • المشاريع النموذجية منفذة	- تعليمات تقليل وفصل واعادة استخدام النفايات وتدويرها وجمع الغازات معدة	- مواقع المشاريع النموذجية محددة وتصاميمها جاهزة	- المشاريع النموذجية منفذة	
-5-	وضع خطة لتشجيع مبادرات ومساهمات أو مشاركة القطاع الخاص في إدارة النفايات	- الخطة مجهزة	- رزمة من	-الخطة نافذة	

	الصلبة والسائلة والخطرة:	ومقرة ومعلن عنها	التسهيلات	وجاري العمل
	<ul style="list-style-type: none"> • الخطة جاهزة ومقرة ومعلن عنها • احتياجات الدعم الفني للقطاع الخاص مدروسة ومحددة • رزمة من التسهيلات الموجهة للقطاع الخاص مجهزة • ممثلي القطاع الخاص المعنيين مدربين في مجال ادارة النفايات الصلبة 	-احتياجات الدعم الفني للقطاع الخاص مدروسة ومحددة	-ممثلي القطاع الخاص المعنيين مدربين في مجال ادارة النفايات الصلبة	- عدد من شركات القطاع الخاص قد باثرو مشاريع ادارة النفايات الصلبة
6-	<p>إنشاء نظام لتداول ونقل المواد الخطرة:</p> <ul style="list-style-type: none"> • مسح المواد الخطرة المتداولة منجز • نظام التداول معد وقابل للتطبيق • نظام التداول مطبق ويعمل به 	مسح المواد الخطرة المتداولة منجز	نظام التداول معد وقابل للتطبيق	نظام التداول مطبق ويعمل به
7-	<p>إنشاء نظام لإدارة النفايات الخطرة:</p> <ul style="list-style-type: none"> • مسح النفايات الخطرة المنتجة منجز • نظام ادارة النفايات الخطرة معد وقابل للتطبيق • نظام ادارة النفايات الخطرة التداول مطبق ويعمل به 	مسح النفاياتالمواد الخطرة المنتجة منجز	نظام ادارة النفايات الخطرة التداول معد وقابل للتطبيق	نظام ادارة النفايات الخطرة التداول مطبق ويعمل به
8-	<p>تنفيذ توصيات استراتيجية النفايات الصلبة ومتابعتها</p> <ul style="list-style-type: none"> • وذلك من خلال متابعة تنفيذ التوصيات الواردة في استراتيجية النفايات الصلبة مع كافة المؤسسات ذات العلاقة 			
9-	توسيع نطاق خدمة جمع ومعالجة المياه العادمة وإعادة استخدامها وتأهيل الشبكات والمحطات الموجودة:	- منشأة المعالجة الغربية لمدينة	- الدراسات الخاصة بمنشأة	- منشأة - المعالجة لمدينة

	<p>جنين مؤهلة وتعمل بكامل طاقتها</p> <p>- برامج اعادة الاستخدام للمياه</p> <p>المعالجة قد نفذت</p>	<p>المعالجة الشرقية لمدينة نايلس ومدينة طولكرم جاهزة</p> <p>- برامج تأهيل وصيانة لمحطات غير فعالة قد نفذت</p> <p>- برامج اعادة الاستخدام للمياه</p> <p>المعالجة قد نفذت</p>	<p>نايلس قائمة وتعمل</p> <p>- أطوال اضافية لشبكات جمع الصرف الصحي قد نفذت</p>	<ul style="list-style-type: none"> • منشأة المعالجة الغربية لمدينة نايلس قائمة وتعمل • الدراسات الخاصة بمنشأة المعالجة الشرقية لمدينة نايلس ومدينة طولكرم جاهزة • منشأة المعالجة لمدينة جنين مؤهلة وتعمل بكامل طاقتها • محطات قائمة وغير كفؤة مصانة ومطورة • أطوال جديدة لشبكات الجمع لمياه الصرف الصحي منفذة • كميات اضافية من المياه العادمة المعالجة أعيد استخدامها في الزراعة 	
	<p>- عدد من وحدات المعالجة الأولية للمياه العادمة الصناعية منفذة وتعمل</p> <p>- برنامج التفتيش والمراقبة الدوري على عمل تلك</p>	<p>- عدد من وحدات المعالجة الأولية للمياه العادمة الصناعية منفذة وتعمل</p> <p>- برنامج التفتيش والمراقبة الدوري على عمل تلك</p>	<p>- التعليمات الخاصة بتنظيم معالجة المياه العادمة الصناعية</p> <p>- مواقع انشاء وحدات المعالجة الأولية محددة وتصاميمها جاهزة</p>	<p>10- وضع وتنفيذ تعليمات المعالجة الأولية للمياه العادمة الصناعية</p> <ul style="list-style-type: none"> • التعليمات الخاصة بتنظيم معالجة وإدارة المياه العادمة الصناعية معدة ومقرة • مواقع انشاء وحدات المعالجة الأولية محددة وتصاميمها جاهزة • وحدات المعالجة الأولية للمياه العادمة الصناعية منفذة وتعمل في المنشآت المختارة • مراقبة وتفتيش دوري على تشغيل تلك المحطات والتزامها بالمواصفة والتعليمات 	

	الوحدات جاري	الوحدات جاري			
11-	عدد من منشآت المعالجة الصغيرة تعمل	عدد من منشآت المعالجة الصغيرة تعمل	مواقع انشاء المحطات الصغيرة محددة والدراسات والتصاميم مجهزة	وضع خطة لإنشاء محطات المعالجة الصغيرة والمنزلية: • خطة انشاء وتشجيع وضبط ومراقبة تلك المحطات معدة ومقرة وقابلة للتطبيق • مواقع انشاء المحطات الصغيرة محددة والدراسات والتصاميم مجهزة • عدد من منشآت المعالجة الصغيرة تعمل بشكل مناسب	
			الآثار التي تخلفها السياسة على الإيرادات		الآثار الدائمة التي تتركها السياسة على الموازنة الجارية
				هناك التزام من بنك التنمية الألماني بما يخص منشآت المعالجة لنابلس ومكب صحي رام الله، والالتزام من البنك الدولي لمكب الجنوب	التزامات الدول المانحة

الملحق (ب)

نموذج تنفيذ السياسات

السياسة	تأهيل وإدارة المحميات الطبيعية والساحل	المؤسسة الرئيسية:	سلطة جودة البيئة
---------	--	-------------------	------------------

مجال التنفيذ

تطوير قدرات القطاع وخدماته	X	توزيع الخدمات في كل أرجاء الدولة	X	التخفيف من آثار الاحتلال	X	بناء مؤسسات الدولة الجديدة	X
----------------------------	---	----------------------------------	---	--------------------------	---	----------------------------	---

التدخلات الرئيسية التي يتوجب تنفيذها	المؤسسة التي تنفذ التدخلات	تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء	النشاطات المقررة في عام 2010
1. عمل مسح ميداني لتقييم حالة التنوع الحيوي: إجراء مسح ميداني للتنوع الحيوي وتحديد لجميع الاصناف النباتية والحيوانية وحصر الأصناف المهددة بالإنقراض وتلك النادرة وعمل قاعدة بيانات	سلطة جودة البيئة وزارة الزراعة مؤسسات المجتمع المدني الجامعات ومراكز البحث	2011	2013	وضع تصور تفصيلي للنشاطات والمشاريع المطلوبة
2. وضع خطة لحماية التنوع الحيوي والمحافظة على الأنواع والأصناف المهددة بالانقراض: إعداد وتطوير وتنفيذ خطة لحماية الأصناف المهددة والنادرة واعادة توطينها	سلطة جودة البيئة وزارة الزراعة مؤسسات المجتمع المدني الجامعات ومراكز البحث	2011	2012	وضع تصور تفصيلي للنشاطات والمشاريع المطلوبة
3. إعداد خطط لتنظيم وإدارة المحميات الطبيعية والمنتزهات الوطنية والساحل وتطويرها: عمل مسح ميداني للمحميات الطبيعية وتقييمها واعداد الخطط	سلطة جودة البيئة وزارة الزراعة مصلحة مياه الساحل	2011	2013	وضع تصور تفصيلي للنشاطات والمشاريع المطلوبة

			سلطة المياه مؤسسات المجتمع المدني الجامعات ومراكز البحث	اللازمة لإدارتها وحمايتها، وعمل خطة لإدارة المنتزهات الوطنية وخطة لإدارة الساحل وتطويرها من خلال توفير الإمكانيات المادية والفنية واللوجستية اللازمة.
	2013	2011	سلطة جودة البيئة وزارة الزراعة سلطة المياه وزارة الداخلية مؤسسات المجتمع المدني	4. تنفيذ مشروع حماية وتطوير الأراضي الرطبة: اعداد خطة عمل وتنفيذها لحماية وتطوير المناطق الرطبة واعادة تأهيلها.
	2012	2011	سلطة جودة البيئة وزارة الزراعة وزارة الصحة وزارة الاقتصاد الوطني الجامعات ومراكز البحث مؤسسات المجتمع المدني	5. اعداد نظام للسلامة الحيوية

المبلغ الكلي بآلاف الشواكل	2013 بآلاف الشواكل	2012 بآلاف الشواكل	2011 بآلاف الشواكل	التدخلات والتكاليف المقدرة	الرقم
3000	1000	1000	1000	عمل مسح ميداني لتقييم حالة التنوع الحيوي:	-1
25000	10000	10000	5000	وضع خطة لحماية التنوع الحيوي والمحافظة على الأنواع والأصناف المهددة بالانقراض	-2
10000	4000	4000	2000	اعداد خطط لتنظيم وإدارة المحميات الطبيعية والمنتزهات الوطنية والساحل وتطويرها.	-3
5000	2000	2000	1000	تنفيذ مشروع حماية وتطوير الاراضي الرطبة.	-4
300	-	100	200	اعداد نظام للسلامة الحيوية.	-5

الرقم	مؤشرات المخرجات	الاستهداف المحدد لعام 2011	الاستهداف المحدد لعام 2012	الاستهداف المحدد لعام 2013
1-	عمل مسح ميداني لتقييم حالة التنوع الحيوي: <ul style="list-style-type: none"> قائمة باسماء وأنواع الاصناف النادرة و/او المهددة بالانقراض ومناطق تواجدها. خارطة تبين أماكن تواجد الأصناف المختلفة. 	قائمة باسماء وأنواع الاصناف النادرة و/او المهددة بالانقراض ومناطق تواجدها	خارطة تبين أماكن تواجد الأصناف المختلفة.	
2-	وضع خطة لحماية التنوع الحيوي والمحافظة على الأنواع والأصناف المهددة بالإنقراض: <ul style="list-style-type: none"> خطة لحماية التنوع الحيوي معدة ومقرة مبنية على مسح التنوع الحيوي نسبة من الأصناف المهددة والنادرة محمية ومحافظ عليها عدد من الأصناف النادرة معاد توطينها 	خطة لحماية التنوع الحيوي معدة ومقرة مبنية على مسح التنوع الحيوي	نسبة من الأصناف المهددة والنادرة محمية ومحافظ عليها	عدد من الأصناف النادرة معاد توطينها
3-	اعداد خطط لتنظيم وادارة المحميات الطبيعية والمنتزهات الوطنية والساحل وتطويرها: <ul style="list-style-type: none"> مسح ميداني للمحميات الطبيعية مبني على الأسس العلمية خارطة بالتوزيع المكاني للمحميات الطبيعية تقييم لحالة المحميات الطبيعية ووضعها خارطة بالتوزيع المكاني للمنتزهات الوطنية خطة لادارة المحميات والمنتزهات الوطنية والساحل معدة ومقرة 	- مسح ميداني للمحميات الطبيعية مبني على الأسس العلمية - خارطة بالتوزيع المكاني	- تقييم لحالة المحميات الطبيعية ووضعها - خارطة بالتوزيع المكاني	خطة لادارة المحميات والمنتزهات الوطنية والساحل معدة ومقرة

		للمتنزهات الوطنية	المكاني للمحميات الطبيعية		
	- المناطق الرطبة مطورة ومحمية	- خطة التطوير جاهزة - المناطق الرطبة مطورة ومحمية	- المناطق الرطبة محددة خطة التطوير جاهزة	تنفيذ مشروع حماية وتطوير الأراضي الرطبة	-4
	- النظام مطبق ومراقب	- النظام مطبق ومراقب	- نظام للسلامة الحيوية معد ومقر	إعداد نظام للسلامة الحيوية	-5
				<ul style="list-style-type: none"> المناطق الرطبة محددة خطة التطوير جاهزة المناطق الرطبة مطورة ومحمية 	<ul style="list-style-type: none"> نظام للسلامة الحيوية معد ومقر النظام مطبق ومراقب

من المتوقع خلق مصادر دخل على المستوى الوطني من خلال : <ul style="list-style-type: none"> الاصناف الحيوية التي تم حفظها. الإيرادات من المحميات الطبيعية والساحل البحري. خلق فرص عمل جديدة. 	الآثار التي تخلفها السياسة على الإيرادات	بعد تنفيذ هذه التدخلات سيكون من الضروري توفير ميزانية للمراقبة والاستمرار في تنفيذ خطط الادارة والحماية	الآثار الدائمة التي تتركها السياسة على الموازنة الجارية
			التزامات الدول المانحة

نموذج تنفيذ السياسات

السياسة	حماية المشهد الجمالي وحفظ التراث الحضاري	المؤسسة الرئيسية:	سلطة جودة البيئة
---------	--	-------------------	------------------

مجال التنفيذ

تطوير قدرات القطاع	X	توزيع الخدمات في كل أرجاء الدولة	X	التخفيف من آثار الاحتلال	X	بناء مؤسسات الدولة الجديدة	X
--------------------	---	----------------------------------	---	--------------------------	---	----------------------------	---

التدخلات الرئيسية التي يتوجب تنفيذها	المؤسسة التي تنفذ التدخلات	تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء	النشاطات المقررة في عام 2010
1. وضع نظام وخطة عمل لحماية و تحسين المشهد الجمالي: اعداد خطة عمل ونظام لتحسين المشهد الجمالي وحمايته من خلال الحد من التبعديات التي تهدد المشهد الجمالي مثل التلوث الناتج عن النفايات العشوائية ونفايات الردم والإطارات وغيرها من الممارسات، واعادة تأهيل مناطق الكسارات المهجورة باستخدامها لأغراض مناسبة و/أو تحويلها لتصبح مناطق خضراء أو حدائق عامة.	سلطة جودة البيئة وزارة الزراعة قطاع الحكم المحلي وزارة الداخلية وزارة الاقتصاد الوطني وزارة السياحة القطاع الخاص	2011	2013	وضع تصور تفصيلي للنشاطات والمشاريع المطلوبة
2. صيانة وتأهيل مواقع التراث الطبيعي والثقافي: وضع الخطط اللازمة لحماية وصيانة وتأهيل المواقع الأثرية ومواقع التراث الطبيعي والثقافي وتنفيذها.	وزارة السياحة والآثار سلطة جودة البيئة وزارة الثقافة قطاع الحكم المحلي مؤسسات المجتمع المدني الجامعات ومراكز البحث القطاع الخاص	2011	2013	وضع تصور تفصيلي للنشاطات والمشاريع المطلوبة
3. وضع خطة لتطوير وتشجيع السياحة البيئية:	وزارة السياحة والآثار	2011	2012	وضع تصور تفصيلي

لتنشيطات والمشاريع المطلوبة			سلطة جودة البيئة وزارة الإعلام وزارة الأشغال العامة وزارة الداخلية القطاع الخاص مؤسسات المجتمع المدني	تطوير خطة من أجل تطوير السياحة البيئية وإعداد البنية التحتية والمتطلبات اللازمة لذلك.
-----------------------------	--	--	--	---

المبلغ الكلي بآلاف الشواكل	2013 بآلاف الشواكل	2012 بآلاف الشواكل	2011 بآلاف الشواكل	التدخلات والتكاليف المقدرة	الرقم
15000	5000	5000	5000	وضع نظام وخطة عمل لحماية و تحسين المشهد الجمالي	-1
22000	10000	10000	2000	صيانة وتأهيل مواقع التراث الطبيعي والثقافي	-2
900	300	300	300	وضع خطة لتطوير وتشجيع السياحة البيئية	-3

الرقم	مؤشرات المخرجات	الاستهداف المحدد لعام 2011	الاستهداف المحدد لعام 2012	الاستهداف المحدد لعام 2013
1	وضع نظام وخطة عمل لحماية و تحسين المشهد الجمالي • نظام لحماية و تحسين المشهد الجمالي منجز • خطة معدة ومعتمدة • الخطة مطبقة ومتابعة	نظام لحماية و تحسين المشهد الجمالي منجز	خطة معدة ومعتمدة	الخطة متابعة ومطبقة
2	صيانة وتأهيل مواقع التراث الطبيعي والثقافي • خطة لتأهيل وصيانة المواقع الأثرية معدة ومقررة • عدد من المواقع مصان ومرمم	- خطة لتأهيل وصيانة المواقع الأثرية معدة	- عدد من المواقع مصان ومرمم	- عدد من المواقع مصان ومرمم

			ومقرة		
	- البنية التحتية معدة وجاهزة	- البنية التحتية معدة وجاهزة	- خطة تطوير السياحة البيئية معدة ومقرة	وضع خطة لتطوير وتشجيع السياحة البيئية • خطة تطوير السياحة البيئية معدة ومقرة • البنية التحتية معدة وجاهزة	3

من المتوقع ان يكون هناك دخل وطني من خلال: • السياحة البيئية. • خلق فرص عمل جديدة.	الآثار التي تخلفها السياسة على الإيرادات	بعد تنفيذ هذه التدخلات سيكون من الضروري توفير ميزانية لتنفيذ خطط الادارة والحماية وتنفيذ حملات التوعية البيئية.	الآثار الدائمة التي تتركها السياسة على الموازنة الجارية
			التزامات الدول المانحة

الملحق (ب)

نموذج تنفيذ السياسات

السياسة	تنظيم استغلال المصادر الطبيعية المتاحة	المؤسسة الرئيسية:	سلطة جودة البيئة
---------	--	-------------------	------------------

مجال التنفيذ ضع إشارة في الإطار ذي الصلة. يجب تعبئة نماذج منفصلة للإشارة إلى التدخلات المطلوبة ضمن كل فئة.

تطوير قدرات القطاع وخدماته	X	توزيع الخدمات في كل أرجاء الدولة	X	التخفيف من آثار الاحتلال	X	بناء مؤسسات الدولة الجديدة	X
----------------------------	---	----------------------------------	---	--------------------------	---	----------------------------	---

التدخلات الرئيسية التي يتوجب تنفيذها	المؤسسة التي تنفذ التدخلات	تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء	النشاطات المقررة في عام 2010
1- اعداد خطط وتعليمات لاستغلال المصادر الطبيعية: اعداد الخطط الاستراتيجية اللازمة لإستغلال المصادر الطبيعية المتاحة مثل الغاز الطبيعي والحجر والرمال	سلطة جودة البيئة وزارة الزراعة وزارة الاقتصاد الوطني سلطة الطاقة وزارة المالية القطاع الخاص	2011	2013	وضع تصور تفصيلي للنشاطات والمشاريع المطلوبة

الرقم	التدخلات والتكاليف المقدرة	2011 بآلاف الشواكل	2012 بآلاف الشواكل	2013 بآلاف الشواكل	المبلغ الكلي بآلاف الشواكل
1-	اعداد خطط وتعليمات لاستغلال المصادر الطبيعية	300	300	200	800
الرقم	مؤشرات المخرجات	الاستهداف	الاستهداف	الاستهداف	

	المحدد لعام 2013	المحدد لعام 2012	المحدد لعام 2011	
	تطبيق الخطط والتعليمات	تطبيق الخطط والتعليمات	- خطط استغلال المصادر الطبيعية - تعليمات استغلال المصادر الطبيعية	1- اعداد خطط وتعليمات لاستغلال المصادر الطبيعية: • خطط استغلال المصادر الطبيعية • تعليمات استغلال المصادر الطبيعية • تطبيق الخطط والتعليمات

من المتوقع الحصول على مصدر دخل اضافي من خلال رسوم التراخيص لاستغلال المصادر الطبيعية.	الآثار التي تخلفها السياسة على الإيرادات	بعد تنفيذ هذه التدخلات سيكون من الضروري توفير ميزانية للمراقبة والاستمرار في تنفيذ خطط الادارة والحماية	الآثار الدائمة التي تتركها السياسة على الموازنة الجارية
			التزامات الدول المانحة

الملحق (ب)

نموذج تنفيذ السياسات

السياسة	تنظيم استعمالات الاراضي	المؤسسة الرئيسية:	سلطة جودة البيئة
---------	-------------------------	-------------------	------------------

مجال التنفيذ

تطوير قدرات القطاع وخدماته	X	توزيع الخدمات في كل أرجاء الدولة	X	التخفيف من آثار الاحتلال	X	بناء مؤسسات الدولة الجديدة	X
----------------------------	---	----------------------------------	---	--------------------------	---	----------------------------	---

التدخلات الرئيسية التي يتوجب تنفيذها	المؤسسة التي تنفذ التدخلات	تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء	النشاطات المقررة في عام 2010
1- عمل مخطط وطني لتحديد انماط استخدامات الاراضي: عمل مخطط لإستعمالات الأراضي القائمة وتطوير مخطط لتحديد انماط استعمالات الأراضي المستقبلي	وزارة التخطيط والتنمية الإدارية سلطة جودة البيئة قطاع الحكم المحلي سلطة الاراضي وزارة الزراعة وزارة الاشغال العامة وزارة المواصلات سلطة المياه	2011	2013	وضع تصور تفصيلي للنشاطات والمشاريع المطلوبة

الرقم	التدخلات والتكاليف المقدره	2011 بآلاف الشواكل	2012 بآلاف الشواكل	2013 بآلاف الشواكل	المبلغ الكلي بآلاف الشواكل

3000	1000	1000	1000	عمل مخطط وطني لتحديد انماط استخدامات الاراضي	-1
	الاستهداف المحدد لعام 2013	الاستهداف المحدد لعام 2012	الاستهداف المحدد لعام 2011	مؤشرات المخرجات	الرقم
	- تطبيق المخطط الوطني لاستخدامات الاراضي	- تطبيق المخطط الوطني لاستخدامات الاراضي	- دراسة حول الوضع الحالي لاستخدامات الاراضي - مخطط مستقبلي لاستخدام الاراضي	عمل مخطط وطني لتحديد انماط استخدامات الاراضي • دراسة حول الوضع الحالي لاستخدامات الاراضي • مخطط مستقبلي لاستخدام الاراضي • تطبيق المخطط الوطني لاستخدامات الاراضي	-1

	الآثار التي تخلفها السياسة على الإيرادات	بعد تنفيذ هذه التدخلات سيكون من الضروري توفير ميزانية للمراقبة والاستمرار في تنفيذ خطط الادارة والحماية	الآثار الدائمة التي تتركها السياسة على الموازنة الجارية
			التزامات الدول المانحة

الملحق (ب)

نموذج تنفيذ السياسات

السياسة	تعزيز القدرات للتعامل مع حالات الطوارئ والكوارث الطبيعية	المؤسسة الرئيسية:	سلطة جودة البيئة
---------	--	-------------------	------------------

مجالات التنفيذ

تطوير قدرات القطاع وخدماته	X	توزيع الخدمات في كل أرجاء الدولة	X	التخفيف من آثار الاحتلال		بناء مؤسسات الدولة الجديدة	X
----------------------------	---	----------------------------------	---	--------------------------	--	----------------------------	---

التدخلات الرئيسية التي يتوجب تنفيذها	المؤسسة التي تنفذ التدخلات	تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء	النشاطات المقررة في عام 2010
1- اعداد خطط وطنية للتعامل مع حالات الزلازل والجفاف والفيضانات: اعداد خطة وطنية للتعامل مع حالات الزلازل والجفاف والكوارث الطبيعية واعداد نظام يحدد الإجراءات المطلوبة والأدوار والمسؤوليات لكل من المؤسسات ذات العلاقة.	سلطة جودة البيئة وزارة الزراعة سلطة المياه وزارة الداخلية وزارة الصحة وزارة الاقتصاد الوطني قطاع الحكم المحلي وزارة الاشغال العامة الجامعات ومراكز البحث مؤسسات المجتمع المدني	2011	2013	وضع تصور تفصيلي للنشاطات والمشاريع المطلوبة
2- اعداد خطط وطنية للتعامل مع حوادث المواد الخطرة ونفاياتها وتسرب	سلطة جودة البيئة	2011	2012	وضع تصور تفصيلي

<p>للمشاريع والنشاطات المطلوبة</p>			<p>وزارة الداخلية وزارة الصحة وزارة الاقتصاد الوطني وزارة الأشغال العامة وزارة النقل والمواصلات وزارة المالية وزارة العمل مؤسسات المجتمع المدني</p>	<p>منتجات النفط: اعداد خطة للتعامل مع حوادث المواد والنفايات الخطرة وتسرب منتجات النفط وتحديد الاحتياجات البشرية واللوجستية والفنية اللازمة لذلك واعداد نظام يحدد الأدوار والمسؤوليات للمؤسسات ذات العلاقة</p>
	<p>2013</p>	<p>2011</p>	<p>سلطة جودة البيئة وزارة الداخلية وزارة الصحة وزارة الأشغال العامة قطاع الحكم المحلي مؤسسات المجتمع المدني القطاع الخاص الجامعات ومراكز البحث</p>	<p>3- إنشاء وتجهيز وتدريب هيئة طوارئ بيئية للتعامل مع الكوارث البيئية وانعكاساتها: انشاء وتجهيز وتشغيل جسم وطني يعنى بالطوارئ البيئية والطبيعية وانعكاساتها.</p>

الرقم	التدخلات والتكاليف المقدرة	2011 بآلاف الشواكل	2012 بآلاف الشواكل	2013 بآلاف الشواكل	المبلغ الكلي بآلاف الشواكل
1-	خطط وطنية للتعامل مع حالات الزلازل والجفاف والفيضانات	150	150	200	500
2	اعداد خطط وطنية للتعامل مع حوادث المواد الخطرة ونفاياتها وتسرب منتجات النفط	200	300	200	700
3	إنشاء وتجهيز وتدريب هيئة طوارئ بيئية للتعامل مع الكوارث البيئية وانعكاساتها	5000	5000	5000	15000

الرقم	مؤشرات المخرجات	الاستهداف المحدد لعام 2011	الاستهداف المحدد لعام 2012	الاستهداف المحدد لعام 2013
1	اعداد خطط وطنية للتعامل مع حالات الزلازل والجفاف والفيضانات • خطط وطنية للتعامل مع حالات الزلازل والجفاف والفيضانات معدة • تطبيق الخطط والتعليمات منقذة	خطط وطنية للتعامل مع حالات الزلازل والجفاف والفيضانات معدة	تطبيق الخطط والتعليمات منقذة	تطبيق الخطط والتعليمات منقذة

2	<p>اعداد خطط وطنية للتعامل مع حوادث المواد الخطرة ونفاياتها وتسرب منتجات النفط:</p> <ul style="list-style-type: none"> • خطط وطنية للتعامل مع حوادث المواد الخطرة و / او البقع النفطية معدة • تقييم للاحتياجات اللازمة في هذا المجال موجود • نظام يحدد الأدوار والمسؤوليات في هذا المجال معد ومقر 	<p>خطط وطنية للتعامل مع حوادث المواد الخطرة و / او البقع النفطية معدة</p>	<p>تقييم للاحتياجات اللازمة في هذا المجال موجود</p>	<p>نظام يحدد الأدوار والمسؤوليات في هذا المجال معد ومقر</p>
3	<p>انشاء وتجهيز وتدريب هيئة طوارئ بيئية للتعامل مع الكوارث البيئية وانعكاساتها:</p> <ul style="list-style-type: none"> • هيئة طوارئ بيئية معدة ومجهزة للتعامل مع أي كارثة بيئية وانعكاساتها • جميع المستلزمات المطلوبة متوفرة • الطواقم البشرية والموارد المالية متوفرة ومستدامة 		<p>هيئة طوارئ بيئية معدة ومجهزة للتعامل مع أي كارثة بيئية وانعكاساتها</p>	<p>- جميع المستلزمات المطلوبة متوفرة - الطواقم البشرية والموارد المالية متوفرة ومستدامة</p>

<p>الآثار الدائمة التي تتركها السياسة على الموازنة الجارية</p>	<p>الآثار التي تخلفها السياسة على الإيرادات</p>
<p>التزامات الدول المانحة</p>	

الملحق (ب)

نموذج تنفيذ السياسات

السياسة	تعزيز اجراءات التكيف مع التغير المناخي	المؤسسة الرئيسية:	سلطة جودة البيئة
---------	--	-------------------	------------------

مجال التنفيذ

تطوير قدرات القطاع	X	توزيع الخدمات في كل أرجاء الدولة	X	التخفيف من آثار الاحتلال	X	بناء مؤسسات الدولة الجديدة	X
--------------------	---	----------------------------------	---	--------------------------	---	----------------------------	---

التدخلات الرئيسية التي يتوجب تنفيذها	المؤسسة التي تنفذ التدخلات	تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء	النشاطات المقررة في عام 2010
1. استخدام انماط واساليب زراعية قادرة على التكيف مع اثار التغير المناخي: دعم استخدام وانتشار الاساليب والأنماط الزراعية القادرة على التكيف مع آثار التغير المناخي، وحيث يتمثل ذلك في نوع المنتجات والمزروعات وكذلك الري ونقل وتوزيع المياه وغيرها.	وزارة الزراعة سلطة جودة البيئة سلطة المياه القطاع الخاص مؤسسات المجتمع المدني الجامعات ومراكز البحث	2011	2013	وضع تصور تفصيلي للنشاطات والمشاريع المطلوبة
2. تنفيذ برامج لتطوير انظمة الحصاد المائي تطوير انظمة الحصاد المائي وتعزيز استعمالها وانتشارها وخاصة في المناطق المنحدرة ودعم استخداماتها	وزارة الزراعة سلطة جودة البيئة سلطة المياه مؤسسات المجتمع المدني القطاع الخاص	2011	2012	وضع تصور تفصيلي للنشاطات والمشاريع المطلوبة

وضع تصور تفصيلي للمشاريع والنشاطات المطلوبة	2013	2011	سلطة جودة البيئة وزارة الزراعة سلطة المياه سلطة الطاقة وزارة الاعلام وزارة الاقتصاد الوطني مؤسسات المجتمع المدني القطاع الخاص	3. تنفيذ برامج لرفع الوعي بشأن التكيف مع التغير المناخي تنظيم حملات التوعية وذلك لفئات المجتمع المختلفة من اجل رفع الوعي البيئي حول آثار التغير المناخي من اجل اماكن التكيف مع ذلك التغير
وضع تصور تفصيلي للمشاريع والنشاطات المطلوبة	2013	2011	سلطة المياه وزارة الزراعة سلطة جودة البيئة القطاع الخاص مؤسسات المجتمع المدني	4. توسيع نطاق استخدام مصادر المياه البديلة وغير التقليدية توسيع نطاق استخدام المياه العادمة المعالجة من محطات معالجة المياه العادمة لا سيما للأغراض الزراعية

المبلغ الكلي بآلاف الشواكل	2013 بآلاف الشواكل	2012 بآلاف الشواكل	2011 بآلاف الشواكل	التدخلات والتكاليف المقدرة	الرقم
3000	1000	1000	1000	استخدام انماط واساليب زراعية قادرة على التكيف مع اثار التغير المناخي	-1
30000	10000	10000	10000	تنفيذ برامج لتطوير انظمة الحصاد المائي	-2
900	300	300	300	تنفيذ برامج لرفع الوعي بشأن التكيف مع التغير المناخي	-3
1400000 حسب تقدير سلطة المياه(تحلية في	600000	500000	300000	توسيع نطاق استخدام مصادر المياه البديلة وغير التقليدية	-4

الرقم	مؤشرات المخرجات	الاستهداف المحدد لعام 2011	الاستهداف المحدد لعام 2012	الاستهداف المحدد لعام 2013
				الضفة ومياه معالجة في غزة
1-	استخدام انماط واساليب زراعية قادرة على التكيف مع آثار التغير المناخي: <ul style="list-style-type: none"> • اساليب زراعية قادرة على التكيف مع التغير المناخي مستخدمة. • أنماط زراعية (مزروعات) قادرة على التكيف مع التغير المناخي مستخدمة. 	اساليب زراعية قادرة على التكيف مع التغير المناخي مستخدمة	أنماط زراعية (مزروعات) قادرة على التكيف مع التغير المناخي مستخدمة	أنماط زراعية (مزروعات) قادرة على التكيف مع التغير المناخي مستخدمة
2-	تنفيذ برامج لتطوير أنظمة الحصاد المائي <ul style="list-style-type: none"> • برامج لتطوير أنظمة الحصاد المائي مخطط لها • برامج لتطوير أنظمة الحصاد المائي منفذة • كميات اضافية تم جمعها كنتيجة لأنظمة الحصاد المائي 	برامج لتطوير أنظمة الحصاد المائي مخطط لها	برامج لتطوير أنظمة الحصاد المائي منفذة	كميات اضافية تم جمعها كنتيجة لأنظمة الحصاد المائي
3-	تنفيذ برامج لرفع الوعي بشأن التكيف مع التغير المناخي <ul style="list-style-type: none"> • عدد من نشاطات رفع الوعي البيئي بشأن التغير المناخي منفذة • عدد المستهدفين من رفع الوعي البيئي قد ارتفع • بعض اجراءات التكيف متخذة نتيجة الوعي البيئي 	عدد من نشاطات رفع الوعي البيئي بشأن	عدد المستهدفين من رفع الوعي البيئي قد	بعض اجراءات التكيف متخذة نتيجة الوعي

	البيئي	ارتفع	التغير المناخي منفذة		
	كميات اضافية جديدة من المياه المحلاة قد تم استخدامها	كميات جديدة اضافية من المياه العادمة المعالجة تم استخدامها في الاغراض الزراعية		توسيع نطاق استخدام مصادر المياه البديلة وغير التقليدية <ul style="list-style-type: none"> • كميات جديدة اضافية من المياه العادمة المعالجة تم استخدامها في الاغراض الزراعية • كميات اضافية جديدة من المياه المحلاة قد تم استخدامها 	-4

	الآثار التي تخلفها السياسة على الإيرادات	الآثار الدائمة التي تتركها السياسة على الموازنة الجارية
		التزامات الدول المانحة

الملحق (ب)

نموذج تنفيذ السياسات

السياسة	مكافحة التصحر	المؤسسة الرئيسية:	سلطة جودة البيئة
---------	---------------	-------------------	------------------

مجالات التنفيذ

تطوير قدرات القطاع وخدماته	X	توزيع الخدمات في كل أرجاء الدولة	X	التخفيف من آثار الاحتلال	X	بناء مؤسسات الدولة الجديدة	X
----------------------------	---	----------------------------------	---	--------------------------	---	----------------------------	---

التدخلات الرئيسية التي يتوجب تنفيذها	المؤسسة التي تنفذ التدخلات	تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء	النشاطات المقررة في عام 2010
1. ايجاد إستراتيجية وطنية لمكافحة التصحر والية تمويل: تطوير استراتيجية وطنية لمكافحة التصحر وكذلك آلية تمويل لتلك الإستراتيجية	سلطة جودة البيئة وزارة الزراعة سلطة المياه القطاع الخاص مؤسسات المجتمع المدني الجامعات ومراكز البحث	2011	2012	وضع تصور تفصيلي للنشاطات والمشاريع المطلوبة
2. تنفيذ مخرجات إستراتيجية مكافحة التصحر:	سلطة جودة البيئة وزارة الزراعة سلطة المياه القطاع الخاص	2011	2013	وضع تصور تفصيلي للنشاطات والمشاريع المطلوبة

			مؤسسات المجتمع المدني	
وضع تصور تفصيلي للنشاطات والمشاريع المطلوبة	2012	2011	سلطة جودة البيئة وزارة الزراعة سلطة المياه القطاع الخاص مؤسسات المجتمع المدني	3. وضع خطة لإدارة وتأهيل المراعي: اعداد خطة وطنية لتنظيم إدارة المراعي وتطويرها وتأهيلها
وضع تصور تفصيلي للنشاطات والمشاريع المطلوبة	2013	2011	وزارة الزراعة سلطة جودة البيئة سلطة المياه وزارة التربية والتعليم قطاع الحكم المحلي مؤسسات المجتمع المدني	4. زراعة مساحات إضافية من الأراضي لزيادة مساحة الرقعة الخضراء: تنفيذ برامج زراعة أشجار في مناطق مختلفة ومتعددة لا سيما الأراضي الحكومية وأراضي الوقف
وضع تصور تفصيلي للنشاطات والمشاريع المطلوبة	2012	2011	سلطة جودة البيئة	5. إعداد خطة لتأهيل واستصلاح الأراضي المعرضة للانجراف وتنفيذها أ- إعداد الخطة . ب- تنفيذ برامج لاستصلاح وتأهيل الأراضي المعرضة للانجراف وذلك باستخدام السلاسل الحجرية والجدران وغيرها لحماية التربة وحجز كميات إضافية من مياه الأمطار.
	2013	2011	وزارة الزراعة سلطة المياه القطاع الخاص مؤسسات المجتمع المدني	

الرقم	التدخلات والتكاليف المقدرة	2011 بآلاف الشواكل	2012 بآلاف الشواكل	2013 بآلاف الشواكل	المبلغ الكلي بآلاف الشواكل
-1	ايجاد استراتيجية وطنية لمكافحة التصحر والية تمويل.	200	200	-	400

30000	10000	10000	10000	تنفيذ مخرجات استراتيجية مكافحة التصحر	-2
600	-	300	300	وضع خطة لإدارة وتأهيل المراعي	-3
60000 حسب تقدير وزارة الزراعة	25000	20000	15000	زراعة مساحات إضافية من الأراضي لزيادة مساحة الرقعة الخضراء	-3
1000	-----	500	500	إعداد خطة اعداد خطط لتأهيل واستصلاح الأراضي المعرضة للانجراف وتنفيذها: (أ) إعداد خطة	-4
300000 حسب تقدير وزارة الزراعة	100000	100000	100000	(ب) تنفيذ برامج لاستصلاح وتأهيل الأراضي المعرضة للانجراف وذلك باستخدام السلاسل الحجرية والجدران وغيرها لحماية التربة وحجز كميات إضافية من مياه الأمطار	-4
	الاستهداف المحدد لعام 2013	الاستهداف المحدد لعام 2012	الاستهداف المحدد لعام 2011	مؤشرات المخرجات	الرقم
		خطة العمل والية التمويل جاهزة.	استراتيجية مكافحة التصحر معدة ومقررة	ايجاد استراتيجية وطنية لمكافحة التصحر وآلية تمويل: • استراتيجية مكافحة التصحر معدة ومقررة • خطة العمل والية التمويل جاهزة.	-1
	عدد من المشاريع والبرامج منفذة	عدد من المشاريع والبرامج منفذة	عدد من المشاريع والبرامج منفذة	تنفيذ مخرجات إستراتيجية مكافحة التصحر • عدد من المشاريع والبرامج منفذة	-2
	- الية مراقبة تنفيذ الخطة	- الية مراقبة تنفيذ الخطة	- خطة جاهزة ومقررة	وضع خطة لإدارة وتأهيل المراعي • خطة جاهزة ومقررة	-3

	مقرة	مقرة	- الية مراقبة تنفيذ الخطة مقرة	• الية مراقبة تنفيذ الخطة مقرة	
-4	- برامج زراعة الأشجار في الأراضي الحكومية وأراضي الوقف منجزة - الية المراقبة والمتابعة والمحافظة على الأشجار المزروعة مطبقة	- برامج زراعة الأشجار في الأراضي الحكومية وأراضي الوقف منجزة - الية المراقبة والمتابعة والمحافظة على الأشجار المزروعة مطبقة	- برامج زراعة الأشجار في الأراضي الحكومية وأراضي الوقف منجزة - الية المراقبة والمتابعة والمحافظة على الأشجار المزروعة مطبقة	زراعة مساحات اضافية من الاراضي لزيادة مساحة الرقعة الخضراء: • برامج زراعة الأشجار في الأراضي الحكومية وأراضي الوقف منجزة • الية المراقبة والمتابعة والمحافظة على الأشجار المزروعة مطبقة	
-5	- مساحات جديدة من الاراضي المعرضة للانجراف مؤهلة	- مساحات جديدة من الاراضي المعرضة للانجراف مؤهلة	- الخطة معدة ومقرة - مساحات جديدة من الاراضي المعرضة للانجراف	اعداد خطة لتأهيل واستصلاح الأراضي المعرضة للانجراف وتنفيذها: • الخطة معدة ومقرة • مساحات جديدة من الاراضي المعرضة للانجراف مؤهلة	

			مؤهلة	
		الآثار الدائمة التي تتركها السياسة على الموازنة الجارية	الآثار التي تخلفها السياسة على الإيرادات	
		التزامات الدول المانحة	هناك تمويل من الالية العالمية وبرنامج الامم المتحدة الانمائي لتمويل الاستراتيجية الوطنية لمكافحة التصحر وخطة العمل والية التمويل والذي من المقرر البدء بالعمل خلال عام 2010 .	

الملحق (ب)

نموذج تنفيذ السياسات

السياسة	تطوير العمل المؤسسي في قطاع البيئة	المؤسسة الرئيسية:	سلطة جودة البيئة
---------	------------------------------------	-------------------	------------------

مجال التنفيذ

تطوير قدرات القطاع وخدماته	X	توزيع الخدمات في كل أرجاء الدولة	X	التخفيف من آثار الاحتلال		بناء مؤسسات الدولة الجديدة	X
----------------------------	---	----------------------------------	---	--------------------------	--	----------------------------	---

التدخلات الرئيسية التي يتوجب تنفيذها	المؤسسة التي تنفذ التدخلات	تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء	النشاطات المقررة في عام 2010
1- مراجعة وتقييم الهياكل المؤسساتية لقطاع البيئة	سلطة جودة البيئة قطاع الحكم المحلي وزارة الصحة سلطة المياه سلطة الطاقة وزارة الاقتصاد الوطني وزارة الداخلية وزارة العمل	2011	2013	إعداد المخططات والدراسات اللازمة
2- تحديد الأدوار والصلاحيات لمؤسسات القطاع البيئي	سلطة جودة البيئة قطاع الحكم المحلي وزارة الصحة	2011	2012	تقييم الوضع الحال

			سلطة المياه سلطة الطاقة وزارة الاقتصاد الوطني وزارة الداخلية وزارة العمل مؤسسات المجتمع المدني	
اجراء الدراسات وإعدادالمخططات اللازمة وتحديد الاحتياجات	2013	2011	سلطة جودة البيئة وزارة العدل وزارة الداخلية مجلس القضاء الأعلى مؤسسات المجتمع المدني	3- بناء جسم تنفيذي لإنفاذ القانون والتشريعات البيئية وتفعيل دور السلطة القضائية: انشاء شرطة بيئية لتكون ذراع تنفيذي للقانون وتدريبها وتزويدها بما يلزم، وتدريب العاملين في السلك القضائي كالقضاة والمحامين على القضايا البيئية.

الرقم	التدخلات والتكاليف المقدرة	2011 بآلاف الشواكل	2012 بآلاف الشواكل	2013 بآلاف الشواكل	المبلغ الكلي بآلاف الشواكل
1-	مراجعة وتقييم الهياكل المؤسساتية لقطاع البيئة	300	300	-	600
2-	تحديد الأدوار والصلاحيات لمؤسسات القطاع البيئي	200	200	-	400
3-	بناء جسم تنفيذي لإنفاذ القانون والتشريعات البيئية وتفعيل دور السلطة القضائية	500	1500	6000	8000
الرقم	مؤشرات المخرجات	الاستهداف المحدد لعام 2011	الاستهداف المحدد لعام 2012	الاستهداف المحدد لعام 2013	
1-	مراجعة وتقييم الهياكل المؤسساتية لقطاع البيئة: • تقييم الوضع المؤسسي لقطاع البيئة منجز	تقييم الوضع المؤسسي	الاحتياجات والتدخلات	التدخلات والنتائج مدرجة	

	في الهياكل التنظيمية للمؤسسات البيئية	المطلوبة للإصلاح والتعديل مفصلة	لقطاع البيئة منجز	<ul style="list-style-type: none"> • الاحتياجات والتدخلات المطلوبة للإصلاح والتعديل مفصلة • التدخلات والنتائج مدرجة في الهياكل التنظيمية للمؤسسات البيئية
2-	اداء العمل وفقاً للصلاحيات المتفق عليها	الأدوار والصلاحيات تم تحديدها وتنظيمها وفقاً للقوانين والأنظمة السارية	تقييم الوضع المؤسسي للوزارات والمؤسسات ذات العلاقة منجز	<p>تحديد الأدوار والصلاحيات لمؤسسات القطاع البيئي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تقييم الوضع المؤسسي للوزارات والمؤسسات ذات العلاقة منجز • الأدوار والصلاحيات تم تحديدها وتنظيمها وفقاً للقوانين والأنظمة السارية • اداء العمل وفقاً للصلاحيات المتفق عليها
3-	وحدة الشرطة البيئية موجودة ومجهزة ومدربة وتعمل بفعالية	عدد من القضاة مدربين ومؤهلين في مجال قوانين حماية البيئة	ممثلي النيابة العامة والشرطة مؤهلين في مجال الضبط البيئي	<p>بناء جسم تنفيذي لإنفاذ القانون والتشريعات البيئية وتفعيل دور السلطة القضائية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • عدد من القضاة مدربين ومؤهلين في مجال قوانين حماية البيئة • ممثلي النيابة العامة والشرطة مؤهلين في مجال الضبط البيئي • وحدة الشرطة البيئية موجودة ومجهزة ومدربة وتعمل بفعالية

	الآثار التي تخلفها السياسة على الإيرادات	الآثار الدائمة التي تتركها السياسة على الموازنة الجارية
		التزامات الدول المانحة

الملحق (ب)

نموذج تنفيذ السياسات

السياسة	تطوير الإطار القانوني الناظم للعمل البيئي	المؤسسة الرئيسية:	سلطة جودة البيئة
---------	---	-------------------	------------------

مجال التنفيذ

<input checked="" type="checkbox"/>	تطوير قدرات القطاع وخدماته	<input checked="" type="checkbox"/>	توزيع الخدمات في كل أرجاء الدولة	<input type="checkbox"/>	التخفيف من آثار الاحتلال	<input type="checkbox"/>	بناء مؤسسات الدولة الجديدة	<input checked="" type="checkbox"/>
-------------------------------------	----------------------------	-------------------------------------	----------------------------------	--------------------------	--------------------------	--------------------------	----------------------------	-------------------------------------

التدخلات الرئيسية التي يتوجب تنفيذها	المؤسسة التي تنفذ التدخلات	تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء	النشاطات المقررة في عام 2010
1- مراجعة وتحديث قانون البيئة والقوانين ذات العلاقة	سلطة جودة البيئة وزارة الصحة قطاع الحكم المحلي وزارة الزراعة سلطة المياه سلطة الطاقة وزارة العدل وزارة الداخلية المجلس التشريعي مؤسسات المجتمع المدني	2011	2013	تقييم الوضع الحالي
2- إصدار الأنظمة واللوائح الخاصة بالقانون البيئي	سلطة جودة البيئة وزارة الصحة قطاع الحكم المحلي وزارة الزراعة سلطة المياه	2011	2013	وضع قائمة أولويات خاصة بالأنظمة واللوائح القانونية

			سلطة الطاقة وزارة العدل وزارة الداخلية مجلس الوزراء مؤسسات المجتمع المدني	
تحديد قائمة أولية بالتعليمات والاشتراطات والمؤشرات والمعايير	2013	2011	سلطة جودة البيئة وزارة الصحة قطاع الحكم المحلي سلطة المياه سلطة الطاقة وزارة الزراعة وزارة العدل وزارة الداخلية مؤسسات المجتمع المدني	3- إصدار التعليمات والاشتراطات الفنية والمؤشرات والمقاييس والمعايير اللازمة

الرقم	التدخلات والتكاليف المقدرة	2011 بآلاف الشواكل	2012 بآلاف الشواكل	2013 بآلاف الشواكل	المبلغ الكلي بآلاف الشواكل
1-	مراجعة وتحديث قانون البيئة والقوانين ذات العلاقة	500	500	500	1500
2-	إصدار الأنظمة واللوائح الخاصة بالقانون البيئي	500	600	600	1700
3-	إصدار التعليمات والاشتراطات الفنية والمؤشرات والمقاييس والمعايير اللازمة	400	400	400	1200
الرقم	مؤشرات المخرجات	الاستهداف المحدد لعام 2011	الاستهداف المحدد لعام 2012	الاستهداف المحدد لعام 2013	
1-	1- مراجعة وتحديث قانون البيئة والقوانين ذات العلاقة: • قائمة القوانين ذات العلاقة تم تحديدها ومراجعتها • الجلسات التشاورية مع الجهات المعنية منجزة	قائمة القوانين ذات العلاقة تم تحديدها	الجلسات تشاورية مع الجهات المعنية	ورش العمل منجزة	

	الفرق الفنية والقانونية مشكلة ورش العمل منجزة قانون البيئة والقوانين ذات العلاقة محدثة ومطبقة	ومراجعتها الفرق الفنية والقانونية مشكلة	منجزة قانون البيئة والقوانين ذات العلاقة محدثة ومطبقة	
-2	2- إصدار الأنظمة واللوائح الخاصة بالقانون البيئي: الفرق الفنية والقانونية مشكلة قائمة الأنظمة واللوائح القانونية محددة الجلسات التشاورية مع الجهات المعنية منجزة ورش العمل منجزة الأنظمة واللوائح الخاصة بالقانون جاهزة ومطبقة	الفرق الفنية والقانونية مشكلة قائمة الأنظمة واللوائح القانونية محددة	الجلسات التشاورية مع الجهات المعنية منجزة ورش العمل منجزة	الأنظمة واللوائح الخاصة بالقانون جاهزة ومطبقة
-3	3- إصدار التعليمات والاشتراطات الفنية والمؤشرات والمقاييس والمعايير اللازمة: قائمة التعليمات والاشتراطات الفنية والمؤشرات والمقاييس والمعايير محددة الفرق الفنية مشكلة الجلسات التشاورية مع الجهات المعنية منجزة ورش العمل منجزة التعليمات والاشتراطات الفنية والمؤشرات والمقاييس والمعايير جاهزة ومطبقة	قائمة التعليمات والاشتراطات الفنية والمؤشرات والمقاييس والمعايير محددة الفرق الفنية مشكلة	الجلسات التشاورية مع الجهات المعنية منجزة	ورش العمل منجزة التعليمات والاشتراطات الفنية والمؤشرات والمقاييس والمعايير جاهزة ومطبقة

الأثار الدائمة التي تتركها السياسة على الموازنة الجارية	الأثار التي تخلفها السياسة على الإيرادات
---	---

نموذج تنفيذ السياسات

السياسة	تعزيز قدرات المؤسسات البيئية	المؤسسة الرئيسية:	سلطة جودة البيئة
---------	------------------------------	-------------------	------------------

مجال التنفيذ

تطوير قدرات القطاع	X	توزيع الخدمات في كل أرجاء الدولة	X	التخفيف من آثار الاحتلال		بناء مؤسسات الدولة الجديدة	X
--------------------	---	----------------------------------	---	--------------------------	--	----------------------------	---

التدخلات الرئيسية التي يتوجب تنفيذها	المؤسسة التي تنفذ التدخلات	تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء	النشاطات المقررة في عام 2010
1- بناء قدرات وتمكين الكادر الوظيفي لسلطة جودة البيئة والمؤسسات القطاعية: بناء قدرات موظفي سلطة جودة البيئة والمؤسسات القطاعية الأخرى من خلال التدريب وتوفير الاجهزة والمعدات الضرورية وكذلك زيادة عدد الكادر في سلطة جودة البيئة	سلطة جودة البيئة وزارة الصحة قطاع الحكم المحلي وزارة الزراعة سلطة المياه سلطة الطاقة وزارة الاقتصاد الوطني وزارة السياحة وزارة الإعلام وزارة التربية والتعليم مؤسسات المجتمع المدني	2011	2013	إعداد المخططات والدراسات اللازمة
2- انشاء مركز معلومات بيئي واصدار تقرير دوري عن حالة البيئة: انشاء مركز معلومات بيئي متخصص والاصدار الدوري لتقرير حالة البيئة.	سلطة جودة البيئة قطاع الحكم المحلي الجهاز المركزي للإحصاء	2011	2012	

			وزارة الزراعة سلطة المياه سلطة الطاقة وزارة الصحة الجامعات ومراكز البحث القطاع الخاص مؤسسات المجتمع المدني	
اجراء الدراسات وإعداد المخططات اللازمة وتحديد الأحتياجات	2013	2011	سلطة جودة البيئة الجامعات ومراكز البحث	3-انشاء مختبرات بيئية مرجعية متخصصة: انشاء مختبر مرجعي متخصص لمراقبة عناصر البيئة المختلفة
	2013	2011	سلطة جودة البيئة وزارة الصحة وزارة الزراعة سلطة المياه الجامعات ومراكز البحث مؤسسات المجتمع المدني	4-انشاء نظام رصد ومراقبة لملوثات الهواء والمياه والتربة والملوثات العابرة للحدود: اعداد نظام لمراقبة وضبط الملوثات البيئية وتوفير الإمكانيات اللازمة
	2013	2011	سلطة جودة البيئة الجامعات ومراكز البحث مؤسسات المجتمع المدني	5-عمل دراسة لتقييم واقع البحث العلمي البيئي: اعداد دراسة لتقييم اداء مراكز البحث العلمي والأبحاث المنجزة في هذا المجال
	2013	2011	سلطة جودة البيئة الجامعات ومراكز البحث مؤسسات المجتمع المدني	6-وضع خطة لتطوير البحث العلمي ونقل التكنولوجيا في مجال البيئة: انشاء مراكز ابحاث علمية وتوفير البعثات ونقل التكنولوجيا الصديقة للبيئة.

الرقم	التدخلات والتكاليف المقدرة	2011 بآلاف الشواكل	2012 بآلاف الشواكل	2013 بآلاف الشواكل	المبلغ الكلي بآلاف الشواكل
1-	بناء قدرات وتمكين الكادر الوظيفي لسلطة جودة البيئة والمؤسسات القطاعية	3000	3000	3000	9000
2-	انشاء مركز معلومات بيئي واصدار تقرير دوري عن حالة البيئة	15000	10000	10000	35000
3-	انشاء مختبرات بيئية مرجعية متخصصة	3000	2000	2000	7000
4-	انشاء نظام رصد ومراقبة لملوثات الهواء والمياه والتربة والملوثات العابرة للحدود	1000	700	700	2400
5-	عمل دراسة لتقييم واقع البحث العلمي البيئي	200	200	-	400
6-	وضع خطة لتطوير البحث العلمي ونقل التكنولوجيا في مجال البيئة	10000	10000	10000	30000
الرقم	مؤشرات المخرجات	الاستهداف المحدد لعام 2011	الاستهداف المحدد لعام 2012	الاستهداف المحدد لعام 2013	
1-	بناء قدرات وتمكين الكادر الوظيفي لسلطة جودة البيئة والمؤسسات القطاعية: <ul style="list-style-type: none"> الاحتياجات التدريبية لسلطة جودة البيئة محددة ومفصلة المعدات اللازمة للمراقبة والتفتيش البيئي موفرة الكادر الفني لسلطة جودة البيئة مدرب بشكل جيد 	الاحتياجات التدريبية لسلطة جودة البيئة محددة ومفصلة	المعدات اللازمة للمراقبة والتفتيش البيئي موفرة	الكادر الفني لسلطة جودة البيئة مدرب بشكل جيد	
2-	انشاء مركز معلومات بيئي واصدار تقرير دوري عن حالة البيئة: <ul style="list-style-type: none"> موقع المركز محدد ومخططات البناء مجهزة كافة اللوازم والمعدات موفرة الكادر معين ومدرب المركز يعمل بفعالية 	موقع المركز محدد ومخططات البناء مجهزة	كافة اللوازم والمعدات موفرة الكادر معين ومدرب	المركز يعمل بفعالية	

	المختبر يعمل بفعالية	كافة اللوازم والمعدات موفرة الكادر معين ومدرب	موقع انشاء المختبر محدد ومخططات البناء مجهزة	<p>3- انشاء مختبرات بيئية مرجعية متخصصة:</p> <ul style="list-style-type: none"> • موقع انشاء المختبر محدد ومخططات البناء مجهزة • كافة اللوازم والمعدات موفرة • الكادر معين ومدرب • المختبر يعمل بفعالية
	الكادر معين ومدرب المركز يعمل بفعالية	كافة اللوازم والمعدات موفرة	الأماكن الخاصة بمحطات الرصد والمراقبة محددة ومخططات البناء مجهزة	<p>4- انشاء نظام رصد ومراقبة لملوثات الهواء والمياه والتربة والملوثات العابرة للحدود:</p> <ul style="list-style-type: none"> • الأماكن الخاصة بمحطات الرصد والمراقبة محددة ومخططات البناء مجهزة • كافة اللوازم والمعدات موفرة • الكادر معين ومدرب • المركز يعمل بفعالية
		- دراسة معدة وجاهزة - الاحتياجات مدروسة وموضحة		<p>5- عمل دراسة لتقييم واقع البحث العلمي البيئي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • دراسة معدة وجاهزة • الاحتياجات مدروسة وموضحة
	- أنواع جديدة من التكنولوجيا الصديقة	-كافة الأجهزة والمعدات متوفرة	- خطة جاهزة ومقرة - مراكز بحث جديدة وعاملة	<p>6- وضع خطة لتطوير البحث العلمي ونقل التكنولوجيا في مجال البيئة:</p> <ul style="list-style-type: none"> • خطة جاهزة ومقرة • مراكز بحث علمي جديدة وعاملة • كافة الأجهزة والمعدات اللازمة متوفرة

	للبيئة مستخدمة - عدد من الأبحاث البيئية صادرة	-الكادر معين ومدرب		<ul style="list-style-type: none"> • الكادر المطلوب معين ومدرب • عدد من الأبحاث البيئية صادرة • أنواع جديدة من التكنولوجيا الصديقة للبيئة مستخدمة
--	--	--------------------------	--	--

	الآثار التي تخلفها السياسة على الإيرادات		الآثار الدائمة التي تتركها السياسة على الموازنة الجارية
توجد هناك بعض الألتزامات من بعض الدول والجهات المانحة مثل اليابان والسويد			التزامات الدول المانحة

الملحق (ب)

نموذج تنفيذ السياسات

السياسة	تعزيز دور فلسطين في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية في مجال البيئة	المؤسسة الرئيسية:	سلطة جودة البيئة
---------	--	-------------------	------------------

مجال التنفيذ

X	تطوير قدرات القطاع وخدماته	X	توزيع الخدمات في كل أرجاء الدولة	X	التخفيف من آثار الاحتلال	X	بناء مؤسسات الدولة الجديدة
---	----------------------------	---	----------------------------------	---	--------------------------	---	----------------------------

التدخلات الرئيسية التي يتوجب تنفيذها	المؤسسة التي تنفذ التدخلات	تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء	النشاطات المقررة في عام 2010
1- تقييم المشاركة الفلسطينية في الاتفاقيات البيئية الدولية	سلطة جودة البيئة وزارة الخارجية ممثلة فلسطين في الأمم المتحدة مجلس الوزراء وزارة التخطيط	2011	2013	
2- موازنة التشريعات الوطنية مع متطلبات الاتفاقيات البيئية	سلطة جودة البيئة وزارة الخارجية مجلس الوزراء المجلس التشريعي	2011	2013	
3- حشد الجهود والطاقت لتمثيل فلسطين في الاتفاقيات البيئية بصفة العضوية الكاملة	سلطة جودة البيئة وزارة الخارجية	2011	2012	

			مجلس الوزراء المؤسسات الدولية وزارة التخطيط	
	2013	2011	سلطة جودة البيئة وزارة الزراعة سلطة المياه سلطة الطاقة قطاع الحكم المحلي وزارة الأشغال العامة وزارة الاقتصاد الوطني وزارة الداخلية وزارة العدل مؤسسات المجتمع المدني الجامعات ومراكز البحث القطاع الخاص	4- توثيق الانتهاكات البيئية للإحتلال ومتابعتها في اطار القانون الدولي

المبلغ الكلي بآلاف الشواكل	2013 بآلاف الشواكل	2012 بآلاف الشواكل	2011 بآلاف الشواكل	التدخلات والتكاليف المقدرة	الرقم
300	100	100	100	تقييم المشاركة الفلسطينية في الاتفاقيات البيئية الدولية	1-
1100	400	400	300	مواعاة التشريعات الوطنية مع متطلبات الاتفاقيات البيئية	2-
900	300	300	300	حشد الجهود والطاقات لتمثيل فلسطين في الاتفاقيات البيئية بصفة العضوية الكاملة	3-
1900	600	700	600	توثيق الانتهاكات البيئية للإحتلال ومتابعتها في اطار القانون الدولي	4-

الرقم	مؤشرات المخرجات	الاستهداف المحدد لعام 2011	الاستهداف المحدد لعام 2012	الاستهداف المحدد لعام 2013
1-	تقييم المشاركة الفلسطينية في الاتفاقيات البيئية الدولية: <ul style="list-style-type: none"> • قائمة الاتفاقيات البيئية الدولية محددة • الفريق الفني لمراجعة الاتفاقيات مشكل • التقييم والتصور الشامل عن المشاركة الفلسطينية جاهز 	قائمة الاتفاقيات البيئية الدولية محددة	الفريق الفني لمراجعة الاتفاقيات مشكل	التقييم والتصور الشامل عن المشاركة الفلسطينية جاهز
2-	موازمة التشريعات الوطنية مع متطلبات الاتفاقيات البيئية: <ul style="list-style-type: none"> • الاحتياجات والمتطلبات اللازمة • التعديلات والمتطلبات ادارياً وتشريعياً تم اجراؤها • المراسلات الدولية مع الجهات المعنية تم انجازها 	-الاحتياجات والمطلبات اللازمة للاتفاقيات البيئية منجز	-التعديلات والمطلبات ادارياً وتشريعياً تم اجراؤها	-المراسلات الدولية مع الجهات المعنية تم انجازها
3-	حشد الجهود والطاقت لتمثيل فلسطين في الاتفاقيات البيئية بصفة العضوية الكاملة: <ul style="list-style-type: none"> • نقاط الاتصال الوطنية مع أمانات الاتفاقيات الدولية محددة • مراسلة المندوبيات والسفارات الفلسطينية في المنظمات الدولية والدول منجز • زيارة المندوبيات والسفارات الفلسطينية والهيئات الدولية منجز • عضوية كاملة لفلسطين في الاتفاقيات الدولية 	- نقاط الاتصال الوطنية مع أمانات الاتفاقيات الدولية محددة	- مراسلة المندوبيات والسفارات الفلسطينية في المنظمات الدولية والدول منجز	- زيارة المندوبيات والسفارات الفلسطينية والهيئات الدولية منجز - فلسطين عضو كامل في الاتفاقيات

	الدولية				
-4	<p>توثيق الانتهاكات البيئية للإحتلال ومتابعتها في إطار القانون الدولي</p> <ul style="list-style-type: none"> • دراسة لتقييم للانتهاكات منجزة • تقدير للأضرار وتقييم للخسائر مالياً معد ومنجز • جميع المسوغات القانونية جاهزة • فريق قانوني وفني معتمد يتابع القضية 	<p>- دراسة لتقييم للانتهاكات منجزة</p>	<p>- تقدير للأضرار وتقييم للخسائر مالياً معد ومنجز</p>	<p>- جميع المسوغات القانونية جاهزة</p> <p>- فريق قانوني وفني معتمد يتابع القضية</p>	

	الآثار الدائمة التي تتركها السياسة على الموازنة الجارية	الآثار التي تخلفها السياسة على الإيرادات	
	التزامات الدول المانحة		

الملحق (ب)

نموذج تنفيذ السياسات

السياسة	تشجيع المبادرات والتعاون البيئي مع الدول والمنظمات العربية ودول الاقليم	المؤسسة الرئيسية:	سلطة جودة البيئة
---------	---	-------------------	------------------

مجالات التنفيذ

تطوير قدرات القطاع وخدماته	X	توزيع الخدمات في كل أرجاء الدولة	X	التخفيف من آثار الاحتلال	X	بناء مؤسسات الدولة الجديدة	X
----------------------------	---	----------------------------------	---	--------------------------	---	----------------------------	---

التدخلات الرئيسية التي يتوجب تنفيذها	المؤسسة التي تنفذ التدخلات	تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء	النشاطات المقررة في عام 2010
1-تقييم المشاركة في الاتفاقيات البيئية العربية والاقليمية وتحقيق متطلبات الإستفادة منها	سلطة جودة البيئة وزارة الخارجية ممثلة فلسطين في الجامعة العربية وزارة التخطيط	2011	2013	
2-إجراء تقييم المشاريع البيئية الاقليمية والعربية وزيادة حجم الإستفادة منها	سلطة جودة البيئة وزارة الخارجية وزارة التخطيط	2011	2013	

الرقم	التدخلات والتكاليف المقدرة	2011 بآلاف الشواكل	2012 بآلاف الشواكل	2013 بآلاف الشواكل	المبلغ الكلي بآلاف

الرقم	مؤشرات المخرجات	الاستهداف المحدد لعام 2011	الاستهداف المحدد لعام 2012	الاستهداف المحدد لعام 2013	الشواكل
1-	تقييم المشاركة في الاتفاقيات البيئية العربية والاقليمية وتحقيق متطلبات الإستفادة منها	200	200	-	400
2-	إجراء تقييم المشاريع البيئية الاقليمية والعربية وزيادة حجم الإستفادة منها	200	200	200	600
1-	تقييم المشاركة في الاتفاقيات البيئية العربية والاقليمية وتحقيق متطلبات الإستفادة منها: <ul style="list-style-type: none"> • دراسة وتقييم كافة الاتفاقيات البيئية الاقليمية والعربية منجز • كافة الاحتياجات والمتطلبات اللازمة للاستفادة من الاتفاقيات البيئية معدة ومحددة • الاتصالات والمراسلات مع الجهات المعنية منجزة • زيادة في حجم الاستفادة من بعض الاتفاقيات البيئية محققة 	-دراسة وتقييم الاتفاقيات البيئية الاقليمية والعربية منجز	- الاتصالات والمراسلات مع الجهات المعنية منجزة - كافة الاحتياجات والمتطلبات اللازمة للاستفادة من الاتفاقيات البيئية محددة	- زيادة في حجم الاستفادة من بعض الاتفاقيات البيئية محققة	
2-	إجراء تقييم المشاريع البيئية الاقليمية والعربية وزيادة حجم الإستفادة منها: <ul style="list-style-type: none"> • مسح كافة المشاريع البيئية الاقليمية والعربية منجز • كافة الاحتياجات والمتطلبات اللازمة للاستفادة من المشاريع البيئية معدة ومحددة • الاتصالات والمراسلات مع الجهات المعنية منجزة • هناك زيادة في حجم الاستفادة من بعض المشاريع البيئية 	- مسح كافة المشاريع البيئية الاقليمية والعربية منجز - كافة	- الاتصالات والمراسلات مع الجهات المعنية منجزة	-هناك زيادة في حجم الاستفادة من بعض المشاريع البيئية	

			<p>الأحتياجات والمتطلبات اللازمة للاستفادة من المشاريع البيئية معدة ومحددة</p>		
			<p>الآثار التي تخلفها السياسة على الإيرادات</p>		<p>الآثار الدائمة التي تتركها السياسة على الموازنة الجارية</p>
					<p>التزامات الدول المانحة</p>

ملحق (ج): سجل المشاورات

ملخص فعاليات التشاور

عدد المشاركين	الموقع	التاريخ	الغرض من التشاور	نوع الفعالية
12	سلطة جودة البيئة رام الله	الخميس 2009/10/29 الساعة الحادية عشرة صباحا	1. اعطاء مقدمة عن الموضوع وتعريف المشاركين به. 2. تحديد مهام ومسؤوليات وعضوية الفريق 3. مناقشة وقرار خطة العمل المقترحة 4. مناقشة الية العمل والاتفاق عليها 5. مناقشة أمور أخرى ذات علاقة	1. اجتماع الفريق الوطني لاعداد الاستراتيجية القطاعية للبيئة (اجتماع رقم 1)
8	سلطة جودة البيئة رام الله	الاثنين 2010/11/23 الساعة العاشرة صباحا	1. اعتماد محضر الاجتماع السابق 2. نقاش واعتماد المواضيع البيئية التي سنتناولها الاستراتيجية 3. الاتفاق على طريقة العمل اللاحقة في اعداد الاستراتيجية 4. ما يستجد من أمور	2. اجتماع الفريق الوطني لاعداد الاستراتيجية القطاعية للبيئة (اجتماع رقم 2)
12	سلطة جودة البيئة رام الله	الأربعاء 2010/1/6 الساعة الثانية عشرة ظهرا	مناقشة المسودة الأولى من الاستراتيجية وأخذ الملاحظات والتغذية الراجعة من المشاركين	3. اجتماع الفريق الوطني لاعداد الاستراتيجية القطاعية للبيئة (اجتماع رقم 3)
14	مقر الأمم المتحدة رام الله	الأحد 2010/2/14	1. عرض مسودة الاستراتيجية 2. دراسة نقاط التقاطع مع منظمات المجتمع المدني 3. الاتفاق على الشكل النهائي للتدخلات	4. ورشة عمل تشاورية مع منظمات المجتمع المدني والجامعات

		والسياسات		
20	أريحا	2010/2/16-15	1. عرض مسودات الاستراتيجيات 2. دراسة نقاط التقاطع والخلاف وحلها 3. وضع تصور لقطاع البنية التحتية ككل	5. ورشة عمل للمؤسسات العاملة تحت قطاع البنية التحتية
20	سلطة جودة البيئة رام الله	2010/2/17	عرض مسودة الاستراتيجية ونقاشها وأخذ الملاحظات والتغذية الراجعة من المشاركين	6. اجتماع مجموعة العمل القطاعية للبيئة
7	سلطة جودة البيئة رام الله	2010/03/10	1. الأخذ بالملاحظات والتغذية الراجعة من الفريق 2. مناقشة البية وطريقة ترتيب الأولويات في التدخلات 3. اعتماد الشكل النهائي من الاستراتيجية القطاعية للبيئة	7. اجتماع الفريق الوطني لاعداد الاستراتيجية القطاعية (اجتماع رقم 4)

المؤسسات المشاركة في فعاليات التشاور

الفعالية	المؤسسات الحكومية	هيئات الحكم المحلي	مؤسسات المجتمع المدني/المنظمات غير الحكومية	القطاع الخاص	الدول المانحة/المؤسسات الدولية	آخرون
(1)	وزارة التخطيط. سلطة المياه. وزارة الصحة. وزارة الزراعة. سلطة جودة البيئة	-	-	اتحاد الصناعات	IMG الاتحاد الأوروبي	-
(2)	وزارة التخطيط. سلطة المياه. وزارة الزراعة. سلطة جودة البيئة	-	مركز أبحاث الطاقة	اتحاد الصناعات	-	-
(3)	سلطة جودة البيئة وزارة التخطيط والتنمية الادارية		جامعة بيرزيت مركز أبحاث الطاقة	اتحاد الصناعات	IMG	مستشارون
(4)	سلطة جودة البيئة		الإغاثة الطبية نقابة المهندسين جامعة بيرزيت جامعة القدس الجمعية الفلسطينية للتنمية البيئية دار المياه والبيئة أكاديمية فلسطين للعلوم والتكنولوجيا مركز التطوير المائي والبيئي معهد الأبحاث التطبيقية (أريج)		UNDP	مستشارون

			مركز السلامة على الطرق وسلامة البيئة شبكة المنظمات الأهلية البيئية		
مستشارون					(5) سلطة المياه الفلسطينية سلطة جودة البيئة سلطة الطاقة وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وزارة الزراعة وزارة النقل والموصلات وزارة الأشغال العامة والإسكان وزارة التخطيط والتنمية الإدارية
	السويد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اليابان إيطاليا الاتحاد الأوروبي اسبانيا منظمة الفاو السكرتارية المحلية لتنسيق المساعدات (LACS)		ممثل المنظمات غير الحكومية		(6) سلطة جودة البيئة وزارة التخطيط والتنمية الإدارية سلطة المياه وزارة الحكم المحلي

			مركز أبحاث الطاقة		سلطة جودة البيئة وزارة الزراعة وزارة التخطيط والتنمية الادارية وزارة الصحة	(7)
--	--	--	-------------------	--	---	-----